وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الآداب / قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

النحو الكوفيّ في كتاب البيان للشريف عمر بن إبراهيم الكوفيّ(ت: ٥٣٩هـ)

رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب في جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

قدمتها الطالبة

إيناس صباح عبد الله

بإشراف

الأستاذ الدكتور

عدوية عبد الجبار الشرع

١٤٤٥ هـ

٢٠٢٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ

الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق اللّٰهُ العلّي العظيم

(البقرة:٣٢)

الإهداء.....إلى

- معلمنا الأول حبيب الله المصطفى محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم
- روح والدي الشهيد السعيد

برّاً وإحساناً

- الى نبع الحنان والنور الوضاء والدتي الحنون

عرفاناً بالجميل

- الى سندي في الحياة أخوتي

حباً وتشجيعاً

أهدي إليهم جميعاً ثمرة جهدي المتواضع

الباحثة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ-ج
التمهيد: كتاب البيان في شرح اللمع والشريف عمر	٢-١٢
اولاً: اسمه وعلمه ونشأته	٢-٦
ثانيًا: كتاب البيان ومنهجه	٧-١٢
الفصل الأول: النحو الكوفي في الأسماء	١٤-٥٢
المبحث الأول: النحو الكوفي في المرفوعات	١٤-٢٧
اولاً: مسألة عامل رفع المبتدأ	١٦-١٨
ثانيًا: مسألة تقديم الخبر على المبتدأ	١٩-٢١
ثالثًا: مسألة تقديم الفاعل على فعله	٢١-٢٧
المبحث الثاني : النحو الكوفي في المنصوبات	٢٨-٥٢
أولاً: مسألة المفعول فيه	٢٨-٣٣
ثانيًا: مسألة تقديم الحال على عامله	٣٣-٣٦
ثالثًا: مسألة تقديم التمييز على عامله	٣٦-٣٩
رابعًا: مسألة إدخال(ال) التعريف على تمييز العدد عند الكوفيين	٣٩-٤١
خامسًا: مسألة ترخيم الثلاثي	٤١-٤٤
سادسًا: مسألة ترخيم المضاف	٤٥-٤٨
سابعًا: مسألة الفصل بين كم الخبرية وتمييزها المجرور	٤٨-٥٢
الفصل الثاني: النحو الكوفي في الافعال	٥٤-١٠٧
اولاً: مسألة الخلاف في فعل الامر	٥٦-٦٠
ثانيًا: مسألة عامل رفع الفعل المضارع	٦١-٦٨
ثالثًا: مسألة فعل التعجب القياسي	٦٨-٧٣
رابعًا: مسألة القول في اسمية (نِعْمَ) و(بِئْسَ) عند الكوفيين	٧٤-٨٥
خامساً: مسألة عمل فعل (نِعْمَ) و(بِئْسَ)	٨٥-٨٧

سادسًا: مسألة رفع اسم كان ونصب خبرها	٨٧-٩٢
سابعًا: مسألة ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل	٩٣-٩٨
ثامنًا: مسألة ناصب الفعل المضارع بعد (أنَّ)	٩٨-١٠٠
تاسعًا: مسألة بناء الفعل المضارع بدخول النون عليه	١٠٠-١٠٢
عاشرًا: مسألة ما يتعلق برافع الفاعل في لغة(اكَلُوني البراغيث)	١٠٣-١٠٧
الفصل الثالث: النحو الكوفي في الحروف	١٠٩-١٤٩
المبحث الاول: النحو الكوفي في الحروف الاحادية والثنائية	١١٢-١٣٥
اولاً: مسألة همزة الوصل في كلمة ايمن جمع يمين عند الكوفيين	١١٢-١١٤
ثانيًا: مسألة دلالة حرف (الباء)	١١٤-١١٦
ثالثًا: مسألة القول في ميم (اللَّهم)	١١٦-١١٩
رابعًا: مسألة فائدة حرف العطف (الواو)	١١٩-١٢٥
خامسًا: مسالة واو(ربّ)	١٢٥-١٢٨
سادسا: مسألة دلالة (أو) بمعنى (واو) و (بل)	١٢٩-١٣٣
سابعًا: مسألة دلالة (هل) بمعنى (قد)	١٣٤-١٣٥
المبحث الثاني: النحو الكوفي في الحروف الثلاثية والرباعية	١٣٦-١٤٩
اولاً: مسألة (جَيْرِ)	١٣٦-١٣٩
ثانيًا: مسألة (إلاَّ) بمعنى(سوى) عند الكوفيين	١٣٩-١٤٣
ثالثًا: مسألة (حتّى)التي تجر الاسم الذي بعدها	١٤٣-١٤٦
رابعًا: مسألة (لولا)	١٤٧-١٤٩
الخاتمة	١٥٠-١١٥٢
المصادر والمراجع	١١٥٤-١٦٨

المُقدِّمة

المُقدَمة:-

الحمد للهِ رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، أبي القاسم محمد بن عبد اللهِ (صل الله عليه وآله وسلم) وعلى آل بيته الطيبين الأطهار، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين.

أما بعد :-

فإنَّ أثر النحو الكوفي له أهمية كبيرة في اللغة العربية، إذ يعد القسم الثاني الذي يناظر المدرسة البصرية، فجاءت رغبتي في أن يكون موضوع دراستي في الماجستير:(النحو الكوفي) إذ أرشدتني مشرفتي الأستاذة الدكتورة (عدوية عبد الجبار الشرع) الى اختياره عنواناً لرسالتي في كتاب (البيان في شرح اللمع لابن جني(ت:٣٩٢هـ))؛ إذ فيه من المسائل النحوية ما يصلح أن يكون موضوعاً للدراسة البحثية، فكان (للنحو الكوفي) نصيب وافر في الاستشهاد والدراسة والبحث، لذا رغبت في أنَّ يكون عنواناً لدراستي، فكان ((النحو الكوفي في كتاب البيان للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي(ت:٥٣٩هـ))، وقد بنيت الدراسة على، مقدمة – وتمهيد – وثلاثة فصول – وألحقتها بخاتمة عرضت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

أما التمهيد فكان بعنوان (كتاب البيان في شرح اللمع والشريف عمر)، وضم مطلبين:-

الأول: الشريف عمر اسمه ومولده ونشأته

والثاني: كتاب البيان ومنهجه

أما الفصل الأول: فكان بعنوان (النحو الكوفي في الأسماء)، وتضمن مبحثان :-

المبحث الأول: النحو الكوفي في الأسماء المرفوعة

المبحث الثاني:- النحو الكوفي في الأسماء المنصوبة

في حين اختص الحديث في الفصل الثاني بـ :- النحو الكوفي في الأفعال

أما الفصل الثالث: فتمت فيه دراسة (النحو الكوفي في الحروف) وكان على مبحثين:-

الأول:- النحو الكوفي في حروف الاحادية والثنائية

الثاني:- النحو الكوفي في حروف الثلاثية والرباعية

أما الخاتمة فضّمت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ولا يخفى علينا الاقتصار على الموضوعات التي استشهد بها الشريف عمر على أثر النحو الكوفي، لذا حصل تباين في منهجية فصول الرسالة، إذ اقتضت طبيعة المعالجة الإجرائية للرسالة أن يكون الفصل الأول أكثر إثراءً من الفصلين الثاني والثالث، لان الفصل الأول يتضمن الأسماء، وهي في العربية أكثر من الأفعال والحروف، وقد جرى تسمية الموضوعات على وفق ما سار عليه الشريف عمر في شرحه.

وكان التوجه الى دراسة النحو الكوفي في كتاب البيان لابن جني(ت:٣٩٢هـ) فيه لعوامل عدة منها:-

- أن النحو الكوفي واحد من الأسس التأصلية في اللغة العربية، وعليه بنيت اللغة العربية وتبويب أحكامها، فكانت رغبتي في إضافة شيء جديد في دراستي .
- كذلك رسم صورة واضحة لشخصية (الشريف عمر) النحوية من خلال تحليل مواقفه في كتابه، وتحديد موقفه من الخلاف النحوي بين مذاهب النحو المختلفة، مع ذلك فان البحث لم يخلُ من بعض الصعوبات التي واجهتني خلال البحث في مقدمتها قلّة المصادر التي تعطي لمحة ولو موجزة عن شخصية(الشريف عمر) النحوية.

وتم الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت أثر النحو الكوفي، منها:

- جهود الشريف الزيدي (ت:٥٣٩هـ) النحوية في شرح اللمع لابن جني، التعليل النحوي بالمشابهة عند الشريف عمر ابن ابراهيم الكوفي، اختيارات الشريف عمر الكوفي النحوية والصرفية.

أسال الله تعالى أن يجعل هذا الجهد نافعًا للدارسين ويوفقنا في عملنا، وان يكتبه صدقة جارية لروح والدي الشهيد السعيد (رحمه الله)، وأخر دعوانا أنَّ الحَمدُ لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين.

وفي الختام الشكر لله والفضل له اولاً وأخرًا أنَّ يسر لي ووفقني وهداني لهذا السبيل، ثم الشكر والامتنان موصول للأساتذة الأفاضل الأستاذة الدكتورة(عدوية عبد الجبار الشرع) المشرفة على كتابة الرسالة والأستاذ الدكتور(صالح كاظم الجبوري) عميد الكلية والأستاذ الدكتور(كاظم جبر سلمان) معاون العميد للشؤون العلمية والأستاذ الدكتور(سامر فاضل الاسدي) رئيس قسم اللغة العربية، الذين كانوا داعمين لي طوال مدة الدراسة فجزاهم الله عني خير الجزاء، كذلك أوجه الشكر والامتنان الى السادة اعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة رسالتي.

التمهيد

((كتاب البيان في شرح اللمع والشريف عمر))

المطلب الأول:- **الشريف عمر الكوفي \اسمه و مولده و نشأته**

المطلب الثاني: **كتاب البيان ومنهجه**

المطلب الاول: اسمه ومولده ونشأته:

هو الشريف جمال الشرف[١]، أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن علي بن الحسين بن علي بن حمزة بن يحيى بن زيد الإمام الشهيد بن علي بن زين العابدين بن السبط أبي عبد الله بن علي بن ابي طالب (عليهم السلام)[٢]، قال الخطيب البغدادي(ت:٤٦٣هـ): ((وقد رأيت نسبه بخطه))[٣]

ولد في الكوفة سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة للهجرة[٤]، ونقل ابن عساكر قائلاً:((سألت أبا بركات الزيدي عن مولده، فقال: في سنة أثنين وأربعين وأربعمائة بالكوفة))[٥]، وقيل إنه سكن في محلة سميت بالسبيع[٦]، وعمل فيها إمامًا لمسجد أبي إسحاق السبيعي[٧].

نشأته:

نشأ الشريف عمر في بيت محب للعلم ولا سيّما كان أبوه إبراهيم بن محمد ذا معرفة قوية باللغة والنحو والأدب وقول الشعر[٨]، وكان الشريف يتلقى العلم على أيدي والده[٩]، ثم على أيدي العلماء، وكان والده يسافر من أجل طلب العلم، وقد أجاز أبو عبد اللهِ بن محمد بن علي عبد الرحمن العلوي، وظل يطلب العلم والمعرفة، وصار عالمًا بالنحو واللغة وعارفًا بالحديث والفقه والتفسير حتى عدّ مسند الكوفة في عصره[١٠]، وكبر حتى لم يبقَ فيها من يروي الحديث

---

١ – ينظر :أنباء الرواة على أنباء النحاة: ٢٤٨/٤

٢ – ينظر: المصدر نفسه:٣٢٤/٢، وبغية الوعاة من طبقات اللغويين والنحاة:٢١٥/٢، وتاريخ بغداد:٨/٢٠

٣ – تاريخ بغداد:٨/٢٠

٤ – انباه الرواة على انباه النحاة:٣٢٤/٢

٥ – تاريخ دمشق :٦٩٥/١٢

٦ – سميت هذه المحلة بهذا الاسم لنزول السبيع فيها، وهو بطن من همدان – ينسب الى السبيع بن مصعب بن معاوية بن همدان، ينظر: الأنساب: ٣٥/٤، وينظر: انباه الرواة على انباه النحاة::٣٢٤/٢

٧ – ينظر: أنباه الرواة على أنباه النحاة:٣٢٤/٢، وبغية الوعاة:٣٥٩، وتاريخ ابن عساكر: ٤٨٣/٣، وشذرات الذهب :١٢٢/٤

٨ – ينظر: معجم الأدباء: ١١/١

٩ – ينظر: العبر في خبر من عبر:٤٥٧/٢

١٠ – ينظر: العبر في خبر من عبر :١٠٨/٤، وشذرات ذهب:١٢٢/٤

غيره، كان يقول: دخل أبو عبد اللهِ الصوري الكوفة، وكتب عن أربعمائة شيخ، وقدم علينا هبة اللهِ بن مبارك السفطي، فأفدته عن السبعين شيخًا من الكوفيين، وما في الكوفة اليوم أحد يروي حديثًا غيره، ثم أنشد[١]:

لما دخلتُ اليَمَنا لم أَرَ فيه حَسَنا
قلت: حرامٌ بلدةُ أعلمُ مَنْ فيها أنا

عاش الشريف عمر فقيراً صابراً على الفقر وراضيًا بالقليل، إذ نقل ياقوت(ت:٦٢٢هـ) عن السمعاني(ت:٤٨٩هـ)، قوله: ((وكان خشن العيش صابرًا على الفقر والقلّة، قانعًا باليسير))[٢]، ومع ذلك كان كريمًا صاحب فضل، وقد قال السمعاني، في كتابه الأنساب: ((وكان كثير الفضل وافر العقل))[٣]، ويتصف الشريف عمر بأنه شيخ مسن، كبير، فاضل له معرفة في الفقه والحديث والتفسير والنحو واللغة والأدب[٤].

ويتصف أيضًا بحسن الاستماع، وجمال الخط فهو يكتب خطًا مليحًا سريعًا أثناء الكتابة على الرغم من كبر سنه[٥]، وكان واسع الرواية وكثير السمع والكتابة[٦]، ويتصف أيضًا بحفظ بحفظ اللسان، والتفاؤل بالغد وسرعة البديهية مما يدّل على ذلك القصة التي ذكرها ياقوت في معجمه عن الشريف عمر، قال: ((وحكي أن أعرابيين مرّا بالشريف عمر وهو يغرس فسيلًا، فقال أحدهما للآخر: أيطمع هذا الشيخ مع كبره أن يأكل من جنى هذا الفسيل؟ فقال الشريف: يا بنيّ كم من كبش في المرعى وخروف في التنور، ففهم أحدهما ولم يفهم الآخر فقال الذي لم يفهم لصاحبه: أيش قال؟ قال إنه يقول: كم من ناب يسقى في جلد حوار، فعاش حتى أكل من

---

١ – ينظر: أنباه الرواة على أنباه النحاة:٣٢٦/١، ومعجم الأدباء:٢٥٩/١٠، والمنتظم:١١٤/١٠

٢ – معجم الأدباء: ٢٠٦٢/٥

٣ – المصدر نفسه:٣٦٦/٦

٤ – ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٦/٦ ، وأنباه الرواة على أنباه النحاة:٣٢٤/٢، وتلخيص ابن مكتوم:١٥٩، ولسان الميزان:٢٨١/٤

٥ – ينظر: معجم الأدباء:٢٠٦٢/٥

٦ – ينظر: البداية والنهاية، ابن كثير:٢٣٧/٢

ثمر ذلك الفسيل))[١]، وقد أثنى عليه ابن عساكر، بقوله: ((هو أودعُ علويٍّ لقيته))[٢]، وقال الذهبي عنه في كتابه ميزان الاعتدال: خير دين على بدعته))[٣].

مذهبه :

كان الشريف عمر مفتي الكوفة، وكان يُصرِّح بأنه زيدي المذهب تَدَيُّنا، ولكنه يفتي ظاهراً بمذهب أبي حنيفة رحمه الله[٤] .

أما ابن عساكر، فقال: ((ولم اسمع منه في مذهبه شيئًا))[٥]، وقال أبو سعيد السمعانيّ : ((وكنت ألازمه طوال مقامي بالكوفة في الكور الخمس، ما سمعت طوال ملازمتي له شيئًا في الاعتقاد أنكرته، غير أنني كنت يومًا قاعداً في باب داره وأخرج لي شذرة من مسوغاته، وجعلت أتفقد فيها حديث الكوفيين، فوجدت فيها جزءاً بتصحيح الأذان بحي على خير العمل، فأخذته لأطالعه فأخذه من يدي وقال: لهذا طالب غيرك، ثم قال: ينبغي للعالم أن يكون عنده كل شيء، فإن لكل نوع طالبا))[٦]، توفي الشريف عمر بالكوفة في النصف من شعبان[٧]، وذكر ابن الجوزي(ت:٥٩٧هـ) أنَّ تاريخ وفاته يوم الجمعة السابع من شعبان[٨] سنة تسع وثلاثين وخمسمائة[٩]

---

١ – معجم الأدباء، ياقوت الحموي:٢٠٦٣/٥

٢ – تاريخ دمشق، ابن عساكر:٥٤٣/٤٣، وينظر: البيان في شرح اللمع:١٣

٣ – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي:١٨١/٣

٤ – ينظر: البيان في شرح اللمع:١٣/١

٥ – تاريخ دمشق: ٤٠٨/٨

٦ – معجم الأدباء:٢٥٨/٥–٢٥٩، ولسان الميزان:٢٨١/٤

٧ – ينظر: تاريخ دمشق:٦٩٥/١٢

٨ –ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي:٤٢/١٨

٩ –ينظر: الأنساب:٣٤١/٦

شيوخه :

أخذ الشريف عمر من علماء كثر وصل عددهم الى سبعين شيخًا، وذكر منهم محقق(البيان في شرح اللمع) الدكتور/علاء حموي، ستة عشر شيخًا، مع ترجمة مختصرة لبعضهم[١]، وسأكتفي بذكر بعضهم خوف الإطالة، ففي الكوفة أخذ عن محمد المعروف بابن خازن(ت:٤٧٥هـ)، وعن محمد بن الخزاعي(ت:٤٧٢هـ)[٢]، وأبي عبد اللهِ محمد بن الحسن الانماطي، ويحيى بن أحمد بن الحسين[٣]، وفي بغداد أخذ عن أبي بكر أحمد بن علي الخطيب(ت:٤٦٣هـ)، وأبي قاسم علي بن أحمد اليسري البندار(ت:٤٧٤هـ)[٤]، وفي الشام سمع سمع بها أبا عبد الرحمن بن أحمد النيسابوري وقرأ بها النحو على أبي القاسم زيد بن علي النحوي[٥].

تلاميذه:

استضاء بعلم الشريف خَلْقٌ كثير[٦]، فقد روى عنه الحديث: ((أبو بكر محمد بن منصور السمعانيّ، وابنه أبو سعد عبد الكريم بن محمد صاحب كتابي ذيل تاريخ بغداد والأنساب))[٧]، وأبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي المعروف بابن عساكر صاحب تاريخ دمشق[٨]، وأبو موسى المدينيّ[٩]، ويعيش ابن صدقه الفراتي[١٠]

١- ينظر: البيان في شرح اللمع:١٢-١٨

٢ - ينظر: الأنساب:١٨٨/٣

٣ - ينظر: تاريخ دمشق:٥٤٣/٤٣

٤ - ينظر: تاريخ بغداد:٩/٢٠

٥ - ينظر: المصدر نفسه:٥٤٣/١٣، وانباه الرواة:٣٢٥/٢

٦ - ينظر: نزهة الألباء ، ابو بركات الانباري: ٤٠٠

٧ - اللباب : ٢/٨٦، والانساب : ٦/٣٤١ ، ومعجم ا الأدباء : ١٥/٢٥٨ ، وميزان الاعتدال : ٣/١٨١،ولسان الميزان : ٤/٢٨١ ، وطبقات السيوطي ٢٧ .

٨ - ينظر: الاعلام ، للزركلي:٤/ ٢٨١ ، والبيان في شرح اللمع: ٢٣/١، وابن عساكر : ٤٠٨/٨ ، وميزان الاعتدال : ٣/١٨١ ، ٢٧٣، والبغية :٢ / ٢١٥، ولسان الميزان : ٢٨١/٤، وطبقات السيوطي : ٢٧ .

٩ - ينظر: ميزان الاعتدال : ٣/١٨١ ، ولسان الميزان : ٤ / ٢٨١ ، وطبقات السيوطي : ٢٧ .

١٠ - ينظر:ميزان الاعتدال: ٣/١٨١ ، ولسان الميزان : ٢٨١/٤.

ويوسف بن محمد بن مَقْلَد[١]، وأبو طالب السَّلفيّ[٢]، وهبة الله ابن المبارك السقطي[٣]، وابناه وابناه أبو الحسن علي بن عمر وأبو المناقب حيدرة بن عمر، وابن أخته أبو الغنائم مهذب بن معد بن إبراهيم الزيدي[٤]، وأبو المعمر بن أبي المناقب بن الشريف عمر، وأبو غالب محمد بن بن إبراهيم الصقلي الدامغاني وأبو أحمد معمر بن عبد الواحد العالم وأحمد بن أبي بكر بن خالويه الأصبهاني[٥]، وغيرهم كثير[٦]، وتتلمذ عليه كثر من الناس: قال القفطي: ((أخذ عنه بهذا السَّبيل الجم الغفير من علماء الرواة والنحاة))[٧]، ومنهم أبو نصر الأصبهاني، وأبو الفضل عبد اللهِ بن علي بن يوسف[٨]، أبو السعادات ابن الشجري[٩]، وحدّث عنه السمعاني وأبو موسى المديني[١٠].

---

١ – ينظر: البيان في شرح اللمع: ٢٣، والمنتظم : ١ / ١١٤ ، ومعجم الادباء : ١٥/٢٥٩ ، والمصدر نفسه: ٤/ ٢٨١، والبغية : ٢ / ٢١٥ .

٢ – ينظر: إنباه الرواة : ٢/٣٢٦ .

٣ – ينظر: المنتظم : ١٠ / ١١٤ ، انباه الرواة: ٢/٣٢٦ ، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٠٩

٤ – ينظر: البيان في شرح اللمع: ٢٣، والأنساب : ٦/٣٤٢ .

٥ – ينظر: البيان في شرح اللمع:٢٣

٦ – ينظر: اللباب : ٨٦/٢

٧ – إنباه الرواة:٣٢٥/٢

٨ – ينظر: تاريخ بغداد:٩/٢٠

٩ – ينظر: معجم الأدباء:٤٢٧/٤

١٠ – ينظر: سير أعلام النبلاء:٤/٥، ولسان الميزان:٦٢/٦

المطلب الثاني: كتاب البيان ومنهجه

سار الشريف عمر على منهج ابن جني في طريقة عرض الأبواب وشرحه، إذ رّتب أبواب كتابه على منهج صاحب (اللمع في العربية) ولم يخالفه في التقديم أو التأخير، فبدأ بالمادة النحوية، ثم تلاها بالمادة الصرفية، واتبع أساليب عدة في منهجه، منها:

١. أسلوب الاختصار:

اتبع الشريف عمر أسلوب الاختصار في منهجه، ومما يؤكد ذلك ما قاله في مقدمة كتابه ((واختصرت في العلل على ذكر البعض فإن التطويل والإكثار ربما يسأم به المبتدى، ويكون داعيًا الى الملل))[١]، وأشار الشريف عمر في خاتمة كتابه الى الاختصار أيضًا، بقوله: ((وقد وقد اختصرت هذه الفصول غاية الاختصار، إذ ليس القصد بسط القول وتكثيره، ولان بها مقنعًا لمن اشتغل بها وقاس عليها))[٢]، وعلى الرغم من هذا الاختصار أنه غير مخل بالشرح فكان يعطي كل ذي حق حقه، وهذا ما أكده في مقدمته، إذ قال: ((ولم أخله مع ذلك من شرح البيان وذكر دليل البرهان))[٣].

٢. أسلوب السؤال والجواب:

يستخدم الشريف عمر أسلوب التساؤل، فيضع مجموعة من الأسئلة التي يتوقع الاستفهام عنها، ويجيب عنها، فيسهل الأمر على الدارس لكتابه، ويوفر الوقت والجهد له من عناء البحث عن المعلومة، ومثال على ذلك، قوله في باب (لا) النافية،((فإنْ قال قائلٌ: فما الذي أوجب بناء هذا الاسم، وهو مُتَمَكِّن معناه في نفْسِهِ ؟ قيل له : لَمّا كان هذا الاسمُ الواقعُ بعدَ (لا) مُلازمًا لـ (لا) ولم يقع غيره موقعه قلَّ تَمَكُنُهُ فصار بِقِلَّةِ التَّمَكُّنِ مُشابِهًا للحروف فَبُنِي)) [٤].

---

١ – البيان في شرح اللمع:٢

٢ – المصدر نفسه:١٠

٣ – المصدر نفسه:٢-٣

٤ – المصدر نفسه:١٧٤

٣. أسلوب الإحالة:

اتبع الشريف عمر أسلوب الإحالة، والغاية منه إبعاد القارئ عن الملل، ومن الأمثلة الواردة عن هذا الأسلوب:((ما ورد في باب(الآداب والبناء)، في قوله(منذ)، فيكون حرفًا ويكون اسمًا فإذا جررت ما بعدها كانت حرفًا، وإذا رفعته فهي اسم ولها باب سيؤتي كلامه فيه))[١].

٤. أسلوب التعريفات:-

أراد الشريف عمر غرس المعرفة النحوية الصحيحة لدى المتلقي، إذ مال الى التعريف في معظم أبواب كتابه، ومثاله ما قال في باب الفاعل: ((اعلم أن الفاعل عند أهل العربية: هو كلُّ اسم ذكرته بعد فعل، وحدثت بالفعل عنه وبنيته، له وأسندته إليه، فبهذه الصِّفات يصير فاعلاً، لا لإحداث شيء في الحقيقة. والفاعل عند المتكلمين: هو المحدث للفعل والمخرج له من العدم إلى الوجود، سواء تقدم على فعله أو تأخر عنه))[٢].

وما قاله أيضًا في باب التصغير: ((اعلم أن التصغير إنما هو تحقير ما يجوز أن يُتَوَهم عظيمًا، وتقليل ما يجوز أن يُتوهم كثيراً، وتقريب ما يجوز أن يُتَوَهَّم بعيداً، ألا ترى أنَّ قولنا: رجل، يجوز أن يُتَوَهَّم أنّه عظيم من الرجال، فإذا قلت: رُجَيْلٌ دلَّ على تحقيره))[٣] .

نلحظ أنَّ الشريف عمر قد استخدم هذه التعريفات في مقدمات بعض أبوابه، وهذا يدلَّ على معرفته اللغوية، أنّه كان يميل إلى توضيح المسائل وشرحها وتبسيطها.

٥. طريقة عقد المسائل النحوية:

عقد الشريف عمر مسائل نحوية في نهاية معظم أبواب كتابه البيان، ومن ذلك، قوله في (باب النداء): مسألة: ((فإن وصفت الاسم العلم بـ(ابْنٍ) كان لك فيه وجهان: أحدهما: أن ترفع الاسم، لأنه مقصود بالنداء، وتنصب (أبْنًا) لأنه مضاف، فتقول: يازَيْدُ بْنَ عَمْروٍ، كقولك: يازَيْدُ

---

١ – البيان في شرح اللمع:٣٥

٢– المصدر نفسه:١١٩

٣ – المصدر نفسه:٦٣٤

صاحِبَ عَمْرٍو؛ والآخر: فهو أنْ تجعلَ (أبْنًا) و(زَيْدًا) كشيء واحد فتنصبهما، فتقول: يا زَيْدَ بن عمرو، كما قالوا: (يَا تيْم تَيْمَ عَديّ))[١] .

نلحظ أنَّ عقد مثل هذه المسائل في شرحه دليل على غزارة علمه وسعة اطلاعه، وعلى حرصه في إيصال المعلومات المفيدة والمتنوعة للقارئ بأسلوب سهل وواضح.

- **المصادر التي اعتمد عليها الشريف عمر في شرح كتاب البيان في شرح اللمع**

اعتمد الشريف عمر على المصادر التي استفاد منها في كتابه، فكان يشير الى ما روى عنهم، ونقل عن آرائهم أو ينقل بالنصّ من المصادر، مثل ما نلحظ ذلك عند أخذه من المصادر القديمة، مثل أخذه من كتاب سيبويه(ت:١٨٠هـ) شيخ المدرسة البصرية، وكتابه من أهم كتب النحو البصري، لذا اهتم الشريف عمر اهتمامًا كبيرًا به، فنجده يرافقه من أول شرح كتابه الى النهاية، يتبعه بطريقتين، إما الأخذ بالمعنى مثل ما قاله وهو يذكر رأي سيبويه في استعمال النحويين للفظه(كَلِمَ)، يقول: ((سيبَوَيْهِ استعمل الكَلِمَ فيما كان دالاً على مَعْنى لا يكون مفيداً إذا لم يكُنْ مُرَكَّبًا))[٢]

أو ينقل نصّ كلام سيبويه، كما في تعريفه للفعل في باب(أقسام الكلام)، قال: ((فأما سيبويه فقال: الفعل: أمثلة أخذت عن لفظ أخذت الأسماء، وبنيت لها معنى، لم يَكُنْ ولم يقعْ، ولما هو كائن لم ينقطعْ))[٣]

وأيضًا أخذ من المقتضب بالمعنى، فبالمعنى، كقوله وهو ينقل رأي المبرد(ت:٢٨٥هـ) في باب(لا) في النفي، قال: ((والذي أملَّهُ علّينا شيخنا أبو القاسم زيد بن علي، أن الأسماء الشائعة التي ينفي بها الجِنْس مبنِيَّةٌ على الفتح وهذا هو قولُ المبرد))[٤].

---

١ – البيان في شرح اللمع:٣٩٠

٢ – المصدر نفسه:٤

٣ – المصدر نفسه:١٥٩

٤ – المصدر نفسه:١٧٣

وتنوعت مصادره التي نقل منها واعتمد عليها، فأخذ فضلاً عن كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، من الأصول لابن السراج(ت:٣١٦هـ)، وكتب المعاني للفراء(ت:٢٠٧هـ)، والاخفش(ت:٢١٥هـ) وغيرهما، وكتاب الإيضاح لابي علي الفارسي(ت:٣٧٧هـ)، وغيرهم.

- **موقف الشريف عمر من ابن جني:**

يعد ابن جني من العلماء الذين يفتخر بهم عبر التاريخ، وله بصمة واضحة في علم العربية، ترى هذه البصمة واضحة عند من جاء بعده من العلماء ممن تأثر بعلمه وآرائه، منهم الشريف الزيدي الذي شرح كتاب ابن جني (اللمع في العربية)، مما يدل على تأثره بالعالم الكبير ابن جني؛ ومع الرغم من ذلك أنّ صاحبنا لم يكن موافقاً دائماً لآراء ابن جني، بل كان ناقداً أو معارضاً له في بعض المسائل. ومن هذه المسائل التي خالف فيها الشريف عَمر ابن جني:

تعريفه للاسم والفعل والحرف، ولكن الشريف علل مخالفة ابن جني أنه بهدف التعليم، وهي في ما قاله ابن جني في حد الاسم: ((فالاسم ما حسن فيه حرف من حُرُوف الجر أو كان عبارة عن شخص فحرف الجر نحو قولك من زيد وَإِلَى عَمْرُو وَكَونه عبارة عن شخص نَحْو قَوْلكَ هَذَا رجل وَهَذِهِ امْرَأَة))[١]، فعلق الشريف عمر على ذلك، فقال: ((وهذا المذكور في حد الاسم ليس بحد كامل؛ لأن في الاسماء ما لا يكون عبارة عن شخص، ولا يحسن فيه حرف الجر، وذلك نحو: (إذ، وإذا، وكيف)، وكذلك ما وضعته موضع الأمر، نحو: (صَهْ، ومَهْ) وأشباه ذلك كثيرة، ولكنه أورد ذلك على سبيل التقريب والتعليم؛ لأن أكثر الأسماء ما كان على هذه الصفة فاكتفى بالأكثر))[٢]،إلا إننا نلحظ أنه بعد إبداء رأيه، يعطي عذرًا ويعلل لما ذهب إليه ابن جني، وهو دليل على تهذبه وتواضعه.

ومن ذلك أيضاً قول ابن جني في حد الفعل: ((والفعل ما حسن فيه قد، أو كان أمراً فَأما قد فنَحْو قولك قَد قَامَ وَقد قَعد وَقد يَقوم وَقد يَقْعدَ وَكَونهُ أمراً نَحْو قُم واقعد))[٣]، علق عليه الشريف، بقوله: ((اعلم أن هذا أيضًا ليس بحد الفعل، لان في الأفعال ما لا يَحْسُنُ قَبْلَهُ (قَدْ)،

---

١ – اللمع في العربية:٧/١، وينظر: البيان في شرح اللمع:٨/١

٢ – البيان في شرح اللمع :٨/١–٩

٣ – اللمع في العربية:٧/١–٨

ولا يكون أمراً، وذلك نَحْوُ: (نِعْمَ) و(بِئْسَ) وكذلك (ليس) على مذهبه أيضًا فعل، ولا يَحْسُن قبلها (قَدْ)، ولا يكون منها أمر، وكذلك أفعال التَّعجب، نحو قولك: أحسِنُ بِزَيْدِ [وَأَكْرِمْ بِعَمْرِو، لا تَحْسَنُ قبلها(قَدْ)، ولا يكون منها أمرٌ وإنَّما ذكره أيضًا على حدَّ ما ذكر في الاسم من التَّعْليم))[١].

وأيضًا مما قاله ابن جني في حدَّ الحرف: ((والحرف ما لم تحسن فِيهِ عَلامَة من عَلَامَاتِ الْأَسْمَاء وَلَا عَلَامَاتِ الْأَفْعَال))[٢]، فذكر الشريف أن((ما لا تحسن فيه علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال فهو حرف فهذا أيضًا ليس بحدَّ، وإنما هو على سبيل التعليم))[٣].

فمن خلال هذه النماذج نَستدلّ على أن الشريف عمر يتمتع بشخصية الناقد فله وجهة نظر في هذه الآراء، فوقف موقف الدارس والمعارض لها والمعلل لبعض آرائه.

نخلص إلى أن الشريف عمر كان يخالف ابن جني في بعض الآراء، ولكن هذا لا يؤثر على منزلة ابن جني عنده، ولا ضير في ذلك، لأنه عالم جليل في النحو، واختاره الشريف ليشرح كتابه(اللمع) الصغير في حجمه الكبير في علمه وقدره، ليقدم معلومات كثيرة ومهمة تفيد الدارسين.

وصفوة القول أنَّ الشريف عمر اعتمد على أهم المصادر النحوية في شرحه فضلاً عن ما أملاه عليه شيخه أبو قاسم زيد بن علي الفارسي[٤]، وكان يعود الى مصادر التي يريد الاستفادة منها مباشرة. وأمَّا المصادر التي لم يصرح بها أو بأصحابها، فلم يقصد بذلك نسبها إليه، وإنما القصد من وراء ذلك هو غياب اسم الكتاب، أو اسم صاحبه عن ذهنه أثناء إملاء شرحه

---

١ – البيان في شرح اللمع: ١٣–١٤

٢ – اللمع في العربية:٨/١، وينظر : البيان في شرح اللمع:١٦

٣ – البيان في شرح اللمع:١٦

٤– زيد بن علي بن عبد الله أبو القاسم الفارسي الفسوي: عالم بالأدب، أقام زمنا في حلب ودمشق، ومات في طرابلس الشام عام (٤٦٧هـ).ينظر: الإعلام للزركلي:٦٠/٣

والدليل على صحة ذلك ما ذكر من عبارات، مثل: (قال قوم)،أو(قال بعضهم)، أو(من الناس من يقول)[١]، وهذا يدل على أمانته وعلمه الموسوعي.

١ – ينظر: البيان في شرح اللمع: ٣٤– ١٠٢ – ٤٤٢– ٤١٨

الفصل الأول

((النحو الكوفي في الأسماء))

المبحث الأول: الأسماء المرفوعة

المبحث الثاني: الأسماء المنصوبة

توطئة: الأسماء:-

الكلام هو اللفظ الذي يتكون من (اسم، وفعل، وحرف)[١]، وقسم علماء العربية الكلام على ثلاثة أقسام، إذ ذكر سيبويه في باب (علم ما الكلم من العربية) وذلك بقوله:(فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)[٢]، أما ابن جني(ت:٣٩٢هـ) فجاء في معرض حديثه عن الكلام، بقوله: ((الكلام: كلّه ثلاثة أشياء: اسم و فعل و حرف جاء لمعنى الكلام مصْدَرٌ لـ (كَلَّمْتُ)، نَقولُ: كَلَّمْتُهُ تَكليما وكلامًا، كَما تقولُ: سَلَّمتُ عليه تسليماً وسلاماً))[٣].

الكلام عند النحويين يجب أن يكون مفيداً ،فإذا تعرّى منه الفائدة لم يكن عندهم كلامًا؛ وذهب أبو علي الفارسي الى((أن الكلام هو كل جملة مفيدة مستغنية عن غيرها في الإفادة))[٤].

أما الكوفيون فتنوعت عباراتهم في تعريفهم للاسم، فالاسم عند معاذ الهراء(ت:١٨٧هـ)(مالا يدل على زمان)[٥]، وأما عند الكسائي (ت:١٨٩هـ) فهو ما وصف[٦]، وقد ورد الاسم عند الفراء(ت:٢٠٧هـ) بأنه ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف[٧]، وعند الكوفيين ((الاسم اسمان، اسم ظاهر واسم مكنى))[٨] .

إلا أن الشريف عمر الكوفي ذهب في اشتقاق الاسم إلى أنه من السمو، والسمو هو الارتفاع، أو العلو، والاسم لا يجتمع معناه مع هذا المعنى إذ ليس في حدَّه ما يدل على ذلك[٩].

---

١ – ينظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك:١٢/١-١٣، والجملة العربية تأليفها وأقسامها :١٠

٢ – الكتاب:١٢/١

٣ – اللمع في العربية:٧/١

٤ – البيان في شرح اللمع لابن جني:٣

٥ – إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، معاذ الهراء :١١

٦ – ينظر: معاني القرآن للكسائي:٣

٧ – ينظر: معاني القرآن للفراء:٢/١ ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل :١١

٨ – (مكنى) : في إصلاح الكوفيين يقابل المضمر في إصلاح البصريين، والبيان في شرح اللمع:٩/١

٩ – ينظر: البيان في شرح اللمع:٧

أما البصريون، فنجد أنَّ سيبويه لم يحد الاسم وإنما مثل له، قال: ((الاسم نَحْوُ رَجُلٌ وفرسٌ وحائط))[١]، وزاد على ذلك الاخفش (ت:٢١٥هـ) فقال: (الاسم: ما جاز لك أن تدخله تدخله حرف الجر، أو تجعله فاعلاً أو مفعولاً)[٢]، ومثله نحو: زَيْد، وحائط، وحمار[٣]؛ وقال أبو عباس المبرد(ت:٢٨٦هـ) ((الاسم ما دل على مسمى تحته))[٤].

وذكر أبو علي الفارسي في كتابه المعروف بـ(الإيضاح): الاسم ما جاز الاختيار عنه، وقال: ((ومن صفات الاسم جواز دخول الألف واللام عليه ولحاقُ التنوين له، كقولنا: الفَرَسُ، الغُلامُ، وفرس، وغُلامٌ))[٥]

وحد الاسم، ابن الشجري(ت:٥٤٢هـ)، فقال: ((الاسم ما استحقَ أنْ يكون معرباً من أول وضعه))[٦]؛ وأما محمد بن السراي: فإنه قال: ((الاسم ما دل على معنى عار من الدلالة على الزمان))[٧] .

---

١ – الكتاب:١٢/١

٢ – لم اجد رأيه في كتابه، ينظر: رأيه في البيان في شرح اللمع:٩/١، وينظر: الصاحبي في فقه اللغة:٨٣

٣ – ينظر: الصحابي في فقه اللغة:٨٣ وما بعدها

٤ – المقتضب، المبرد:١٤١/١

٥ – الإيضاح العضدي:٦

٦ – الامالي الشجرية:٢٩٣/١

٧ – الأصول:٣٨/١

المبحث الأول

(الأسماء المرفوعة)

المسألة الأولى: عامل رفع المبتدأ

المبتدأ: هو الاسم الذي تبدأ به الجملة الاسمّية ويقع في أوّل الجملة لكي تحكم أو نخبر عنه، فالمبتدأ مسند إليه أو محكوم عليه، ويأتي المبتدأ اسمًا صريحًا واسمًا مضمرًا ومصدرًا مؤوّلاً، أما الخبر فهو الجزء المكمّل للفائدة وهو الحكم الذّي يطلق على المبتدأ أو الخبر الذي نخبر عنه عن المبتدأ، والخبر مسند أو محكوم به، ويأتي الخبر مفردًا وجملة وشبه جملة[١]، إلا أنّه تعددت آراء النحاة الكوفيين والبصريين في عامل المبتدأ والخبر[٢].

قال ابن جني: ((اعلم أنَّ المبتدأ: كل اسم ابتدأتهُ، وعريتَهُ من العوامل اللَّفظيَّة، وعرَّضَتهُ لها، وجعلْتَهُ أولاً لثان يكون الثَّانِي خَبرًا عَن الأول وَمُسْندًا إليْهِ، وَهْوَ مَرْفُوع بِالابْتِدَاء، وَمَا بعدهمَا خبر عَنْهُمَا))[٣]، وقد أشار الشريف عمر الى أثرِ النحو الكوفي في كتاب البيان، إذ قال: ((عند الكوفيين أنّ المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ أو يسمونها المترافعين))[٤]، إذ إنَّ سيبويه وجمهور البصريين ذهبوا الى أنّ عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء[٥].

احتج الكوفيون بأن قالوا: إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنَّا وجدنا المبتدأ لا بدّ له من خبر، والخبر لا بدّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت "زيد أخوك" لا يكون أحدهما

---

١ – ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٠/١

٢ – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٥):٤٤/١

٣ – اللمع في العربية:٢٥/١، وينظر : البيان في شرح اللمع:١٠٠

٤ – البيان في شرح اللمع: ١٠١، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم(٥) :٤٤/١

٥ – ينظر: الكتاب:٢٣/١و ٨٧/٢ و١٢٧، والمقتضب:١٢٦/٤

كلامًا إلا بانضمام الآخر إليه؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحدًا عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه))[١].

وأكد ابن السراج في عامل رفع المبتدأ، قائلاً: ((فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما))[٢]، أما الجرمي(ت:٢٥٥هـ)، والسيرافي(ت:٣٦٨هـ)[٣]، فذهبوا الى رافع المبتدأ وهو تعريته من العوامل اللفظية، ونسب الفراء هذا القول الى الخليل وذكر أبو حيان[٤]، أن أصحاب الخليل لا يعرفون هذا القول، وأضاف أبو علي الفارسي إلى أن عامل الابتداء والتعرية عاملاً آخر وهو إسناد الخبر إليه، فهو يقول: ((الابتداء وصف من المبتدأ يرتفع به وصفه المبتدأ أن يكون معَّرَى من العوامل الظاهرة ومسندًا إليه شيء، مثال على ذلك" زيدُ منطلق، وعمرُ ذاهبُ، والعلِمُ حسنُ، والجهل قبيح"، فزيدُ ارتفع بالتعرية من العوامل الظاهرة، نحو: إنَّ و كأنَّ وظننت، وبإسناد الانطلاق والذهاب ونحوها إليه))[٥].

وأورد أبو بركات الانباري(ت:٥٧٧هـ) قولاً آخر لبعض البصريين وهو((أنَّه يرتفع بما في نفس من معنى الإخبار عنه))[٦] .

وجاء في شرح الجمل لابن عصفور((هو جعل الاسم أول الكلام لفظاً أو تقديرًا، معرى من العوامل اللفظية لتخبر عنه))[٧]

وجاء في شرح الأشموني: ((المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرًا عنه أو وصفًا رافعًا لمستغنى به))[٨]

---

١ – الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٥) :٣٨/١

٢ – الأصول في النحو:٥٨/١

٣ – ينظر: شرح الكتاب للسيرافي :١٧٦/١، وينظر: المدارس النحوية: ١١٣، وارتشاف الضرب:١٠٨٥/٣

٤ – ينظر: ارتشاف الضرب:١٠٨٥/١

٥ – الإيضاح :٢٩/١، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح:٢١٣/١

٦ – أسرار العربية:٧٢

٧ – شرح الجمل :٣٤٠/١

٨ – شرح الأشموني :١٧٧/١، وينظر: شرح عمدة الحافظ :١٥٦

وحده الفاكهي بقوله: ((الاسم المجرد عن عامل لفظي، لفظاً أو حكماً، مخبرًا عنه أو وصفًا رافعًا لما أنفصل وأغنى))[١].

أما ابن السّرّاج فحده بقوله: ((المبتدأ هو ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل ويكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه))[٢]

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالخبر نفسه كما أنَّ الخبر يرتفع بالمبتدأ، فهما يترافعان، أي أنَّ كل واحد منهما يرفع الآخر، فالمبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ لان كلا منهما يقضي الآخر[٣].

وردّ البصريون على قول الكوفيين في رافع المبتدأ، إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر ففيه رأيان: الأول: أنه يرفع بالابتداء وحده، والأخر: أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا[٤] .

نلحظ أنَّ الشريف عمر لم يؤيد أو يرجح أي الأقوال، فيراه صحيحًا ولكننا نجده في أغلب المسائل يميل إلى الرأي البصري، بدليل قوله: ((اعلم أن المبتدأ أبداً رفع، والمرفوع لا بد له من عامل يُؤَثّر فيه الرَّفْعَ إمّا ظاهر إلى اللفظ أو من جهة المعنى)[٥]

---

١ – شرح الحدود النحوية:٩٥

٢ – الاصول في النحو:٥٨/١

٣ – ينظر: النهاية في شرح الكفاية:٦٥٠/٣، وينظر: همع الهوامع:٣٦٤/١

٤ – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٥): ٤٤/١، أسرار العربية :٣٣ –٣٤، والمغني اللبيب: ١٥١/١

٥ – البيان في شرح اللمع:١٠٠

المسألة الثانية: تقديم الخبر على المبتدأ

من المسائل التي تعددت فيها أراء النحويين من المذهبين (البصري والكوفي) والتي حظيت بأتفاق الكوفيون في تقديم خبر المبتدأ عليه، إذ ذكر الشريف عمر الأثر الكوفي في كتاب البيان، بقوله: ((وذهب بعض الناس إلى أن الخبر مسند إلى المبتدأ، كما أن الفعل مسند إلى الفاعل، وإن اختلفا في الحديث عنهما؛ لأنَّ الفعل حديث عن الفاعل، وهو مقدم عليه، والخبر حديث عن المبتدأ وإن تأخر عنه))[١]، ويقصد الشريف عمر(بعض الناس) الكوفيين.

وان المبتدأ سواء تقدم أو تأخر لا يخرج عن كونه مبتدأ، والفاعل إنما يكون فاعلاً متى وقع بعد الفعل فإن تقدم الفاعل على الفعل صار عند الكوفيين مبتدأ وخبر، وخرج عن كونه فاعلاً، فصار المبتدأ اعم من الفاعل فلهذه العلَّة وجب أن يقدم المبتدأ على الفاعل[٢].

ذهب البصريون الى جواز تقديم الخبر على المبتدأ، بمتابعتهم لسيبويه وتأويلهم لموقف الخليل في المنع[٣]، أما المبرد فقد تابعه كل من السيرافي وأبي علي الفارسي وغيرهم[٤]، فتابع البصريون في جواز تقديم الخبر على المبتدأ، وذكر ابن الوراق أن لا خلاف في "جواز تقديم الخبر على المبتدأ" بين نحويي البصرة[٥]، أما الكوفيون، فمنعوا تقديم الخبر على المبتدأ كما جاء في كتاب الإنصاف، فقالوا: ((لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أو جملة لأنه يؤدّي إلى أن تَقَدم ضميرَ الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: (قائم زيد)

---

١ – البيان في شرح اللمع: ١٠٠، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٩) :٤٤/١، والتبيين عند مذاهب النحويين:١٢٦–١٣٦، وشرح الرضي على الكافية:٨٧/١

٢ – ينظر: البيان في شرح اللمع:١٠١، وينظر: الحاشية :١٩/٢

٣ – ينظر الكتاب: ١٢٧/٢

٤ – ينظر المقتضب:١٠٢/٤، والأصول في النحو:٢٨٣/٢، وشرح السيرافي:٤٥٧/٢، والمسائل الحلبيات:٢٥٦

٥ – ينظر: علل النحو: ٢٦٦

كان في قائم ضمير زيد؟ وكذلك إذا قلت (أبوه قائم زيد) كانت الهاء في أبوه ضمير زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب أن لا يجوز تقديمهُ عليه))[١].

وقدم الكوفيون دليلاً عقلياً، بأن الخبر وإن كان مقدماً على المبتدأ في اللفظ، إلا أنّه مؤخر في التقدير، فإذا كان هناك مقدماً لفظاً متأخرًا تقديرًا فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار، ولهذا جاز بالإجماع نحو (ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدُ) لان (غُلَامَهُ) وان كان متقدم إلا انه متأخر تقديرًا[٢]، وأجمعوا على جواز تقديم خبر (كان) على اسمها، نحو: كان قائماً زيدُ[٣]، وإنْ كان قد تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره، إلا إنه لما كان في تقدير التأخير لم يمنع من تقديم الضمير، ولهذا لو فقد هذا التقدير من التقديم والتأخير لما جاز تقديم الضمير[٤].

إنّ المتتبع لأراء النحويين البصريين ومنهم المبرد يرى أنّ موقفه كان واضحاً في أن الخبر قدم ومعناه التأخير أي نيته يكون فيه مؤخر[٥] وتابعه في في ذلك ابن السراج[٦] وعلى هذا النحو نجد أنَّ السيرافي ما جاء به من حجج الكوفيين على عدم جواز ذلك، بقوله: ((وعلى نحو هذا سوى الكوفيون بين الابتداء والخبر، فجعلوا كل واحد منهما رافعا للآخر، أيّهما تقدّم رفع الذي بعده، وأيّهما تأخر رفع الذي قبله))[٧].

---

١ – الإنصاف:٥٦/١، وينظر: أسرار العربية:٧٤، وينظر: معاني القرآن للكسائي:٥٢، وينظر: المغني:٢٤/١

٢ – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٩) :٥٨/١، وأسرار العربية:٧٤

٣ – ينظر: المصدر نفسه مسألة(٩) :٥٨/١

٤ – المصدر نفسه مسألة(٩) :٥٨/١

٥ – ينظر: المقتضب:٢٠٢/٤

٦ – ينظر: الأصول في النحو:٧٨/١، والحلبيات:٢٥٦

٧ – شرح السيرافي:٤٥٧/٢

أما المتأخرون فنجد لهم رأياً يخالف ما ذهب إليه سيبويه في جواز تقديم الخبر على المبتدأ ولا سيما رأي ابن يعيش وابن مالك وغيرهم[١]، ومنهم من منع تقديم الخبر لكن في بعض المواضع منها إذا كانا معرفتين، أو نكرتين بلا قرينه تبين المخبر عنه عن المخبر، أو يكون الخبر فعلاً[٢].

صفوة القول نجد الكوفيين لا إشكال لهم في ترتيب المبتدأ والخبر طالما أنهما مترافعان فأيهما تقدم رفع الآخر.

المسألة الثالثة: تقديم الفاعل على فعله :

الفاعل أحد ركني الإسناد في الجملة الفعلية وهو اسم مرفوع حقيقة أو حكمًا، وللفاعل أحكام نصّ عليها النحاة وقد اختلفوا في بعض هذه الأحكام منها وجوب تقديم الفعل عليه[٣].

قال ابن جني: ((اعلم أن الفاعل كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه، والواجب وغير الواجب في ذلك سواءٌ، تقول في الواجب (قام زيدٌ). وفي غير الواجب: (ما قام زيدٌ)، وهل يقوم زيدُ))[٤]

اختلف النحاة في حكم تقديم الفاعل على فعله على رأيين:

أحدهما: المنع، حيث ذهب سيبويه[٥]، والبصريون إلى منع تقديم الفاعل على فعله، نحو: (زيدٌ قامَ) في (قامَ زيدٌ)، و وافقهم أغلب النحاة المتأخرين ومنهم الزمخشري[٦]،

١- ينظر: شرح المفصل :٢٣٥/١، وامالي ابن حاجب:٨١٠/٢، وشرح الناظم على الفية ابن مالك :٨٣

٢ – ينظر: توضيح المقاصد :٤٨٢/١

٣ – ينظر: شرح الجمل:٥١/١

٤ – اللمع في العربية:٣١/١، وينظر: البيان في شرح اللمع:١١٩

٥ – ينظر: الكتاب: ٤٢/١

٦ – ينظر: المفصل في صفة الإعراب:٢٨٥/١، وينظر: شرح المفصل :٢٣٥/١

بقوله في تعريف الفاعل((ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً))[١]، وقد وافقهم ابن يعيش في قوله: ((اعلم أن الفاعل في عرف النحويين هو كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت إليه، ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، لذلك كان في الإيجاب والنفي سواء، وبعضهم وصفه بأنه كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته))[٢]، فلا يجوز (زيدٌ قامَ)، ولا يجوز (الزيدان قام)، ولا (زيدٌ غلاماه قام)، على أن يكون(زيد) فاعلاً مقدماً[٣]، بل يعرب (زيد)، مبتدأ والجملة بعده في محل رفع خبر، والمبتدأ هو كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام، والابتداء لا يكون إلا بمبني عليه[٤]، وقد منع البصريون تقديم الفاعل في النثر والشعر على السّواء وما ورد ظاهره التقديم فضرورة، وسبب تقديم الفعل أو شبهه على الفاعل هو جهة قيام الفعل أو شبهه به ليخرج منه نائب الفاعل؛ لأن قيام الفعل ليس بنائب الفاعل بل وقوع الفعل عليه[٥]، ومع ذلك نجد سيبويه وكثيرًا من جمهور البصريين ممن أتوا بعده رغم رفضهم تقديم الفاعل على الفعل، يجيزون تقديمه على مشتقات الفعل، وإن كان الخليل[٦]، قد استنكر ذلك، وهذا ما ما أشار إليه سيبويه، بقوله: ((وزعم الخليل (رحمه الله) أنه يستقبح أن يقول:(قائم زيدٌ)، وذاك إذ لم تجعل قائماً مقدمًا مبنيًا على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول: (ضَربَ زيدًا، عمرو)، و(عمرو) على (ضربَ) مرتفع وكان الحد أن يكون مقدماً، ويكون(زيد) مؤخرًا، وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً))[٧]

---

١ – شرح المفصل :١/ ٧٤، ٢٣٣-٢٣٤

٢ – المصدر نفسه : ١/ ٧٥

٣ – ينظر:شرح ابن عقيل :١/٤٢٢

٤ – ينظر: الكتاب :٢/١٢٦

٥ – ينظر: شرح المغني في النحو: ٥٧ .

٦ – ينظر: الكتاب: ٢/١٢٧-١٢٨

٧ – الكتاب:٢/١٢٧

ووافق الزمخشري رأي البصريين في كتابه المفصل، بقوله:((والأصل أن يلي الفعل؛ لأنه كالجزء منه فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخراً، ولكنه أجاز تقديم: (ضربَ غلامَهُ زيدٌ) ولم يجز:(ضربَ غلامُهُ زيدًا))[١]؛ لأنَّ الضمير لا بدَّ له من عودة على مذكور متقدم، إمَّا لفظاً ومعنى، وإمَّا لفظاً لا معنى، وإمَّا معنى لا لفظاً، وقد جاز في الأول وامتنع في الثاني[٢]

وعلّق ابن يعيش على ذلك، بقوله: ((اعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل؛ لأنَّ وجوده قبل وجود فعله، ولكنّه عَرَضَ للفعل إنْ كان عاملاً في الفاعل والمفعول لتعلقهما به، واقتضائه إيَّاهما، وكانت مرتبة العامل قبل المعمول، فَقُدّم الفعل عليهما لذلك، وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله، من حَيْثَ هو موجده ثانياً، فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه، فلذلك قدم الفعل وكان الفاعل لازماً له، يتنزل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغني عنه، ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل، ولذلك إذا اتصل به ضميره أسكن آخره نحو(ضربْتُ، وضربْنا، وضربْتُم))[٣]، فلا بد من اتصال الفاعل بالفعل واختلاطه به ما فيه مقنع، وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده، ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليه، كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها[٤].

ووافق الرضي[٥] جمهور البصريين في هذا الجانب فقط؛ أي: عندما يكون الخبر جملة والمبتدأ مفرد، وهذا ما أشار إليه في شرحه على الكافية، بقوله: ((إذا كان الخبر فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ، نحو: (زيدٌ قامَ) فإنه لو قُدِم اشتبه المبتدأ بالفاعل، فإن قيل: فليجز إن كان الضمير بارزاً نحو: (الزيدان قاما) و(الزيدون قاموا)، قلت يشتبه

---

١ – المفصل، الزمخشري : ٤٤ .

٢ – الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب النحوي : ١٥٩/١

٣ – شرح المفصل:٢٠٢/١

٤ – ينظر: المصدر نفسه:٢٠٢/١

٥ – ينظر: شرح الرضي:٢٥٨/١

المبتدأ بالبدل من المضمر، أو بالفاعل على لغة: (يتعاقبون فيكم ملائكة)، أو نقول: منع ذلك حملاً على المفرد))[١].

وابن الحاجب(ت:٤٦هـ) يؤيد البصريين في منعه تقديم الفاعل على عامله، ولكنه يربط شرط وجوب تأخير الفاعل باتصاله بضمير المفعول، وهذا ما فهمناه من قوله: ((وإذا اتصل به ضمير مفعول أو وقع بعد (إلا) أو معناها أو اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تأخيره))[٢]، ويعلل ذلك إذا اتصل بالفاعل ضمير مفعول وجب تأخير الفاعل عند الأكثرين ومثاله: (ضرب زيداً غلامه)[٣] .

كما وافقهم ابن هشام[٤]، حيث أثبت رأيه في مؤلفاته فذكر في أوضح المسالك من خلال عرضه لأحكام الفاعل: ((وقوعه بعد المسند، فإن وجد ما ظاهره أنَّه فاعل تقدم، وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً، وكون المقدم إما مبتدأ، في نحو: (زيدٌ قامَ)، وإما فاعلا محذوف الفعل في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [٥]؛ [٥]؛ لأنَّ أداة الشرط مختصة بالجمل))[٦].

كما وافقهم الأشموني[٧]، بقوله: ((والأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل؛ لأنه كجزء منه، بدليل أن علامة الرفع تتأخر عنه في الأفعال الخمسة))[٨]

والآخر: الجواز، أجاز الكوفيون[٩] تقديم الفاعل على عامله في سعة الكلام، فيجوز عندهم: ((" زيدٌ قامَ "، فعلٌ و فاعلٌ ولا يسمّونه مبتدأً وخبرًا له إلا ما كان من اسمين أو

---

١ – شرح الرضي على الكافية:٢٥٨/١

٢ – الكافية في علم النحو، ابن حاجب:١٤/١

٣ – ينظر: المصدر نفسه:١٤/١

٤ – ينظر : اوضح المسالك الى الفية ابن مالك:٧٧/٢

٥ – سورة التوبة ، الآية : ٦

٦ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٧٩/٢

٧ – ينظر: شرح الاشموني:٤٠٢/١

٨ – المصدر نفسه:٤٠٢/١

٩ – ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٦٩/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٨١/٢

ما جرى مجراهما))[١]، و" الزيدونَ قامَ "، وقد استدلّ الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه بوروده عن العرب في نحو قول الزَّبَّاءِ[٢] :

ما للجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أجندلا يحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

في رواية من روى(مشيُّها) مرفوعاً، قالوا: (ما) اسم استفهام مبتدأ، و(للجمال) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، (مشي): فاعل تقدم على عامله، وهو(وئيدا) و(مشي) مضاف، والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه، و(وئيدا) حال من الجمال، وتقدير الكلام:(شيء ثابت للجمال حال كونها وئيداً مشيها)[٣].

أنّ الشريف عمر لم يؤيد رأي الكوفيين، ووافق البصريين برأيهم في أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، بقوله: ((إنَّ الفاعل إنَّما ارتفع؛ لأنَّه لا بد في الكلام منه، والعامل فيه فعله المقدم عليه. ولا يجوز تقديم الفاعل على فعله وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل، نحو: ضرب عمراً زيد. ويجوز أيضاً تقديم المفعول على الفعل نفسه لما كانت النِّيَّة بذلك التأخير))[٤]

واستدلَّ البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين[٥]: –

((الأول: أنّ الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعًا، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها؛ لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، والثاني: أنّ تقديم الفاعل على فعله يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنَّك إذا قلت:(زيد قام)، وكان تقديم الفاعل جائزًا لم يدر السامع أأردت الابتداء(بزيد)، والإخبار عنه بجملة قام

---

١ – البيان في شرح اللمع: ١٢٠

٢ – البيت من الرجز ، ينظر: أوضح المسالك: ٣٣٨/١، ينظر: شرح أبيات المغني اللبيب:٢١٦/٧، والهمع:١٥٩/١، والهمع:١٥٩/١، وينظر الاشموني:٤٦/٢

٣ – ينظر: أوضح المسالك الى الفية ابن مالك:٨١/٢

٤ – البيان في شرح اللمع: ١٢٠

٥ – ينظر: أوضح المسالك على الفية ابن مالك: ٨١/٢، وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك:٤٦٥/١

وفاعله المستتر، أم أردت إسناد(قام) المذكور إلى (زيد) على أنَّه فاعل، (قام) حينئذ خال من الضمير))[١].

ووافق ابن هشام مذهب البصريين، ولكنَّه يرى أن (مشُّيها) مبتدأ حذف خبره وبقي معمول الخبر وتقدير الكلام(مشيها يكون وئيداً، أو يوجد وئيداً)[٢]، كما فند رأي الكوفيين بقوله: ((وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل تمسكاً بنحو قول الزَّبَّاء: ما للجمال...، وهو عندنا ضرورة، أو مشيها مبتدأ حذف خبره، أي يظهر وئيداً، كقولهم: (حكمك مسمطًا) أي: (حكمك لك مثبتاً)، قيل أو مشيها بدل من ضمير الظرف)) [٣].

ووافقهم أبو علي الفارسي في إعراب مشيها (مبتدأ) وليست فاعلاً مقدمًا على عامله، ولكنه رأى أن(وئيداً) حال سَدت مَسد الخبر.

وأجاب البصريون عن استدلال الكوفيين بالبيت السابق، بأن هذا البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب، إذ يكون (مشى) مبتدأ، والضمير مضاف إليه، و(وئيداً) حال من فاعل لفعل محذوف، والتقدير: (مشيهًا يظهر وئيداً)، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ومتى كان البيت محتملاً لم يصح الاستدلال به[٤].

وقد يتقدم الفاعل على عامله في الشعر فتختلف تأويلات النحاة في إعرابه كما في قول الشاعر[٥]:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصِدُّوْدَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُوْلِ الْصُّدُودِ يَدُومُ

---

١ – أوضح المسالك على الفية ابن مالك: ٨١/٢

٢ – ينظر: مغني اللبيب : ٧٥٨ .

٣ – أوضح المسالك : ٨٠/٢

٤ – ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٤٧/١، وينظر: خزانة الأدب للبغدادي:٢٤٩/١

٥ – البيت للمرار بن سعيد الفقعسي، من الشعراء الأمويين، ينظر: الخزانة : ٢٨٧/٤ .

قال سيبويه عن تقديم الفاعل على عامله بأنه ضرورة [١]، ولكن رفض ابن هشام أنَّ تكون ضرورة وقال: ((وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحاً، والشاعر أولاها فعلاً مقدراً، وأن (وصال) مرتفع بـ(يدوم) محذوفاً مفسّراً بالمذكور)) [٢]، ويرى المبرد أنَّ(ما) زائدة، و(وصال) فاعل وليس مبتدأ.

نلحظ من ذلك أن الشريف عمر يوافق البصريين في رأيهم في أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله.

١ – ينظر: الكتاب: ١٢/١

٢ – مغني اللبيب : ٤٠٤

المبحث الثاني

المنصوبات

المسألة الاولى: المفعول فيه:

هو اسم منصوب على الظرفية جاء ليدلّ على زمان أو مكان، فعِل فيه فعل مذكور أو مقدر متضمناً معنى حرف الجر (في) باطراد[١]، وقال ابن مالك[٢]:

الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضمَّنا (في) باطرادٍ كَ(هُنَا أَمْكَثْ أَرْمُنَا)

ذكر الشريف عمر المفعول فيه، بقوله: ((وإنَّما سُمِّيت الظُّروف ظروفًا؛ لأنَّها اشْتَمَلَتْ على الأشياء وحلت الأشياء فيها، فشبهت بِظُروفِ الأواني التي تحل فيها الأشياء، (فَالخَليلُ) يُسميها ظُروفًا))؛ عَرَضَ الشريف عمر، قول الفراء، إذ قال: ((وَ(الفراءُ) يُسمّيها محال لحلول الأشياء فيها؛ و(الكسائي) يُسَمِّيها أَوْصافًا؛ لأنها تكون أوصافًا للنكرات))[٣]

والظرف عند البصريين الذينَ يُعَرِفُونَها بأنَّها: ما انتصب من وقت أو مكان على تقدير (في) باطراد الواقع فيه مذكور أو مقدر[٤].

فالمذكور نحو: قمت يوم الجمعة، (فاليوم) واقع فيه القيام، وكذلك: قمت أمامك(فالأمام) واقع فيه القيام، والمقدر نحو: زيد أمامك، والقتال يوم الجمعة، قال أبو بكر الانباري في شرح بيت امرئ القيس[٥]:

ضَلِيعٌ إِذا اسْتَدْبَرْتَه سَدَّ فَرْجَهُ بضَافٍ فُوَيْقَ الأَرْضِ ليْسَ بأَعْزَلِ

---

١ – ينظر: همع الهوامع:١٠٢/٢

٢ – ينظر: اوضح المسالك على الفية ابن مالك:٤٨/٢

٣ - البيان في شرح اللمع:٢٠٥/١

٤ – ينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٨٩/٣

٥ - البيت من الطويل: ينظر: ديوان امرئ القيس:١٢٠، شرح القصائد السبع:٩٠، شرح المعلقات السبع ، للزوزني: ٤٥

والياء صلة سَدَّ، وهي خافضة لضاف وفُوَيْقَ الأَرْضِ منصوب على المحل [١].

قال ابن السراج: ((واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفاً يسميها الكسائي صفة والفراء يسميها محال))[٢]، وهو الخلاف في المصطلح بين علماء البصرة والكوفة، أما ابو حيان فقال: ((وما اصطلح عليه البصريون من التسمية للمكان والزمان بالظرف ليس يسوغ عند الكوفيين تسمية ظرفاً بل يسميه الفراء وأصحابه محلاً والكسائي يسمي الظرف صفات ولا اتفاق في المصطلح))[٣].

وَسَمَّى الكوفيون الظرفَ محال لحلول الأفعال فيها[٤]، أما تسمية الكسائي لها بالصفة فلعلها مأخوذة من كون زمن الفعل، أو مكانه وصف يحدد الفعل، فالثوب الرقيق مثلاً إن لم يبين منه الجسد فإنه لرقته يصف البدن فيظهر منه حَجْم الأعضاء فشبّه ذلك بالصفة[٥].

إنَّ الفراء الذي أطلق مصطلح (محل) كما ذكر ذلك ابن السراج وأبو حيان، فتبعه الكوفيون، أما تسمية الظرف بـ (الصفة) فأطلقها الكسائي، واستعملها الكوفيون كذلك، فهذا ابو بكر الانباري يقول في شرحه لقول امرئ القيس[٦]:

كَدَأْبِكَ مِنْ أُمِّ الحُوَيْرِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتِهَا أُمِّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلِ[٧]

((وأُمِّ الحُوَيْرِثِ مخفوضة ب(من) و(قبل) منصوبة على الصفة))[٨].

---

١ – ينظر: شرح القصائد السبع :٩٠، وينظر : إيضاح الوقف والابتداء:٣١٤/١، ٣١٥، ٣٥٠ ، ٤١٥، ٤٥٦، ٤٨٨، ٤٨٩

٢ – الأصول:٢٠٤/١

٣ – ارتشاف الضرب:١٣٨٩/٣

٤ – ينظر: أسرار العربية:١٤١

٥ – ينظر: مجالس ثعلب:٥٥٨/٢

٦ - البيت من الطويل: ينظر:ديوان امرئ القيس :١١١، وشرح القصائد السبع :٢٧، وشرح المعلقات السبع:٢٧، وشرح

٧ – المعلقات السبع للزوزاني:١١

٨ – شرح القصائد السبع:٢٩

وقال ثعلب في حديثه عن (حيث): ((حيث رفعوا بها شيئين،لأنها تقوم مقام صفتين، إذا قالوا حيث زيد عمرو، فالتأويل: (مكان يكون فيه زيد يكون فيه عمرو))[١].

وقال أيضاً:((وإذا افرد الصفة رفع: زيد خلف، وزيد قدام، وزيد فوق، الصفة تؤدي عن الفعل)[٢]، والمحال والصفات أسماء، قال أبو بكر الانباري: ((واعلم أن إمالة (متى) و(أنى) ممكنة لأنهما بمعنى محلين، والمحال أسماء))[٣] .

أما الفراء فعنده الاسم إذا كان في معنى الصفة، أو محل قوي إذا اسند إلى شيء [٤]، وزعم ابن السراج أنهم يجعلونها حروفاً، قال: ((ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون: حروف الخفض: أمام، وقدام، وخلف، وقبل وبعد))[٥]، وقد يتجوزون فيطلقون المحال والصفات على حروف الجر، قال ابن يعيش عن حروف الجر: ((اعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الجر، لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، أي تخفضها، وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات))[٦].

وقال ابن عقيل: ((والكوفيون يسمونها حروف الإضافة، لإضافتها الفعل الى الاسم، وحروف الصفات لأنها تحدث صفة في الاسم))[٧].

والأمثلة عندهم كثيرة، فمن أمثلة إطلاق الصفة على حروف الجر، قول الفراء عن جمع العرب بين اسمين قد كنى عنهما : ((فإذا قالوا: أنت فينا أنت راغب، ففرقوا بينهما بصفة، قالوا ذلك))[٨]. كما في قوله تعالى: ﴿أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى

---

١ – مجالس ثعلب :٥٥٨/٢

٢ – المصدر نفسه:٦٤/١

٣ – إيضاح الوقف والابتداء: ٤١٥/١

٤ – ينظر: معاني القرآن للفراء:٩٣/١

٥ – الأصول في النحو:٢٠٤/١

٦ – شرح المفصل:٤٥٤/٤

٧ – المساعد:٢٤٥/٢، وقد رجح د. محمد شبيه انَّ هذا الخلط ناتج عن السهو ، ينظر: النحو الكوفي في السبع الطوال:٣٥

٨ – معاني القرآن للفراء:٣٩/٢

بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ﴾[آل عمران/١٩٥]، يبين أبو بكر الانباري ان المعنى كأنه قال: (أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ) فلما أخرت (بعض) ارتفعت بالصفة[١]، ومن أمثلة إطلاق المحل على حروف الجر قول الفراء في معنى قوله تعالى: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الإنعام/٥٢]، وليس في (فَتَطْرُدَهُمْ) لا النصب لان الفاء فيها مردودة على محل وهو قوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم﴾ [الأنعام/٥٢] و(عَلَيْكَ) لا تشاكل الفعل[٢].

وقول أبي بكر الانباري في قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ ﴾[العنكبوت/٢٥]، ويجوز أن ترفع (المودة) بالمحل وهو قوله تعالى: (فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)[٣].

وقد يكون سبب إطلاق المصطلحين عند الكوفيين مرة على الجار والمجرور وأخرى على الظرف أنهم لا يفرقون بين الظرف والحرف، كما أوضح ذلك عنهم ابن السراج، بقوله:((ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون: حروف الخفض: أمام وقدام وخلف وقبل وبعد))[٤].

ونجد أنَّ استعمال ثعلب أدق من استعمال غيره، فقد أطلق مصطلح الصفة على الظروف المكانية، نحو: الساعة والعيشة واليوم والبارحة واسى، فأطلقوا عليها مصطلح الوقت[٥].

ولم أجده يعبر بمصطلح المحل، ومن أمثله ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ ﴾[العنكبوت/٢٥]،(والأوقات تضاف ولا تضاف، فتقول: زيد

---

١ – الإيضاح الوقف والابتداء:٢/٥٩٠

٢ – ينظر: المصدر نفسه:١/٣٠

٣ – الإيضاح الوقف والابتداء:٢/٣٩

٤ – المصدر نفسه:٢/٥٩٠

٥ – المصدر نفسه:١/٣٠

ضاربُ اليومِ عمرًا، وضاربُ اليومَ عمرًا، وكذلك في الصفات (زيد ضاربُ خلفك عمرًا وضاربُ خلفك عمرًا)[١].

إنَّ مصطلح الوقت المستعمل عند غير ثعلب، فقد حكى الكسائي عن العرب، قولهم:((نزلنا المنزل الذي البارحة، والمنزل الذي أنفاً والمنزل الذي أمس، فيقولون في كل وقت شاهدوه من قرب، ويحذفون الفعل معه، كأنهم يقولون نزلنا المنزل الذي نزلنا أمسى، والذي نزلناه اليوم، اكتفوا بالوقت من الفعل إذ كان الوقت يدل على الفعل وهو قريب))[٢]، واستدل أبو بكر الانباري، بقول الشاعر امرئ القيس[٣]:

وُقوفاً بها صَحْبي عَليَّ مَطِيَّهُمْ يقُولون لا تهلكْ أسىً وتجمّل

وقال بعضهم: ((نصبت وقوفاً على الوقت، كأنه قال: وقت وقوف صحبي، كما تقول العرب: خرجنا خروجكم، يريدون خروجنا وقت خروجكم))[٤]، ومن المتابعين لمذهب الكوفيين هو الزجاجي، إذ قال: ((لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانهم لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة بل لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم))[٥].

وعليه فلا نستطيع القول عن المحل والصفة أن احدهما يقابل الجار والمجرور والآخر يقابل الظرف عند البصريين، ولكن ما نستطيع قوله أن المصطلحين(الصفة والمحل) عند الكوفيين يعنيان الظرف والجار والمجرور عند البصريين، وقد نقل عن ابن السراج أن الظرف لو كان غير محل سماه الكوفيون الصفة الناقصة، وجَعَلهُ البصريون لغواً لأنه لو حذف لكان الكلام مستغنياً عنه، لا حاجة بها له، أما الظرف المستقر فهو

---

١ – مجالس ثعلب:١/١٧٥

٢ – مجالس ثعلب:١/٥٧

٣ - البيت من الطويل، ينظر: ديوان امرئ القيس:١١١، وشرح القصائد السبع:٢٣، وشرح المعلقات السبع:١٠

٤ – شرح القصائد السبع، ابن الانباري :٢٤

٥ – الإيضاح في علل النحو :١٣١-١٣٢

المحل ويريدون بالمستقر ما كان خيراً محتاجاً إليه، وسمّي مستقراً؛ لأنه يتعلق بالاستقرار والاستقرار فيه[١].

نجد الأثر الكوفي في هذه المسألة في المصطلحين (الصفة والمحال) يعنيان الظرف وتابعهم الزجاجي من البغداديين .

المسألة الثانية : تقديم الحال على عامله

ذهب الكوفيون والبصريون الى جواز تقديم المفعول به، والنية به التأخير ولا يقدمون الحال في أول الكلام، لان فيها ذكرًا من الاسم، فإن كانت لمكنّى، أي : (المضمر)، وهو في اصطلاح الكوفيين، جاز تقديمها عندهم[٢]

قال ابن جني: ((وَالْعَامِل في الحال على ضَرْبَيْنِ متصرف وغير متصرف فَإِذا كَانَ الْعَامِل متصرفاً جَازَ تَقْدِيمِ الْحَالَ عَلَيْهِ تَقول جَاءَ زيد رَاكِبًا وَجَاء رَاكِبًا زيد وراكباً جَاءَ زيد كل ذلِك جَائِز لأَن جَاءَ متصرف وَالتَّصَرُّف هُوَ التنقل فِي الْأَزْمِنَة تقول جَاءَ يَجِيء مجيئا فَهُوَ جَاءَ وَكَذَلِكَ أقبل مُحَمَّد مسرعاً وَأَقْبل مسرعاً مُحَمَّد ومسرعًا أقبل مُحَمَّد لأن أقبل متصرف فإن لم يكن العامل متصرفا لم يجز تَقْدِيم الحال عَلَيْهِ تَقول هَذَا زيد قائما فتنصب قَائِما على الحال بِمَا في هَذا من معنى الفِعْل لأنها للتنبيه وَذَا الْإِشَارَةِ فكأنك قلت أنبه عَلَيْهِ قَائِما))[٣]، حيث تعددت آراء النحويين في مسالة تقديم الحال على الفعل العامل.

إذ أشار الشريف عمر، بقوله:- ((عند الكوفيين الى انه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، نحو(راكباً جاء زيدً) ويجوز مع المضمر ونحو(راكباً جئتُ) وذهب البصريون الى انه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر))[٤]

---

١ – ينظر: الاشباه والنظائر :٥١٠/١

٢ – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٣١) : ا/٢٥٠، والبيان في شرح اللمع: ٢١٩

٣ – اللمع في العربية:٦٢/١، وينظر: المصدر نفسه:٢١٩

٤ – البيان في شرح اللمع :٢١٩، وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٣١) :٢٠٣/١، وأسرار العربية:١٥١

وما تجدر الإشارة إليه أننا نبين موقف آراء الكوفيين من هذه المسألة في مصنفاتهم ومنهم الكسائي، والفراء[١]، وغيرهم.

أما نحويو البصرة فكانت لهم مواقف متفاوتة في هذه المسالة فقد جوز الجمهور تقديم الحال على عامله المتصرف[٢]، وهو مذهب سيبويه[٣]، أما مَن منع جواز تقديم الحال على عامله، فهو الجرمي[٤]، والاخفش[٥]، نجدهم متابعين لمذهب الكوفيين[٦] إلى ما ذهب إليه الكوفيون في عدم جواز تقديم الحال على عامله، لأنه يؤدي الى تقديم مضمر على الاسم الظاهر، كقولك (راكباً جاء زيدُ) فان جاءت (راكباً) هنا ضميراً (لزيد) أي بمعنى تقديم المضمر على الاسم الظاهر، ولان في الأصل الصفة لا يجوز تقديمها على موصوفها[٧].

وَرَدَ البصريون على جواز ذلك، ((لان العامل فيها متصرف(وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً)، وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه، كقولهم (عَمْراً ضَرَبَ زيدُ) فالذي يدلّ عليه إن الحال تُشَبَّهُ بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه))[٨].

فمن هنا يبين الشريف عمر أنَّ الكوفيين اعتمدوا على أمرين:-

الأول:- أنهم اعتمدوا على قاعدة تأصيلية في النحو مفادها عدم جواز تقديم المضمر على الاسم المظهر[٩].

---

١ – ينظر: معاني القرآن للفراء :١٢/٧/١، والمعارج :٦/١٥

٢ – ينظر: المقتضب:٣٦/٣، والأصول في النحو:٢١٨/١

٣ – ينظر: الكتاب :٤٥/١، ١٢٤/٢، وارتشاف الضرب:١٥٨٠/١-١٥٨٢

٤ – لم اجد رأيه في كتابه ، ينظر: رأيه في ارتشاف الضرب: ١٥٨١/٣

٥ –لم نجد له رأياً في كتابه معاني القرآن ، ينظر : رأيه في المصدر نفسه:١٥٨١/٣

٦ – ينظر: ارتشاف الضرب:١٥٨٢/١، همع الهوامع: ٢٨/١

٧ – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٣١):٢٠٣/١، والتبيين مسألة(٦٢):٣٨٥

٨ – المصدر نفسه مسالة(٣١):٢٠٣/١، وأسرار العربية:١٥١

٩ – ينظر: البيان في شرح اللمع: ٢١٧، والتبيين مسألة(٦٢):٣٨٥/١

الثاني:- ذهبوا الى قياس الحال على الصفة بعدم جواز تقديم الحال على عاملها الفعل، على ما جاز في المفعول به من تقدمه على عامله[١].

كما لم يجز تقديم الصفة على الموصوف، وكما وصف ابن جني ((الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، وأما لفظها فأنها نكرة تأتي بعد معرفة قد تم الكلام عليها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، نحو:- جاء زيد راكبًا، وذهب عمروا مسرعًا))[٢] .

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستخلص أمرين:-

الأمر الأول:- أن الكوفيين والبصريين[٣] متفقون على جواز تقديم المفعول به والنية به التأخير.

الأمر الثاني:- أن ((الكوفيين لا يقدمون الحال في أول الكلام، لان فيها ذكراً من الاسم فان كانت لمكنى[٤] جاز تقديمها عندهم))[٥]، أمَّا البصريون فيشبهونها بنصب التمييز ويشبهما الكسائي بالوقت، وقال الفراء : هي بتأويل جزاء))[٦].

إلا أنَّ الكسائي قال ((هي منصوبة على قطع ومعنى القطع: أن يكون قصد النعت فلما كان الأول معرفة والثاني نكرة انقطع منه وخالفه))[٧].

أما مذهب البصريين فقد اكتفوا بجواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها فعامل الحال عندهم على ضربين فعل متصرف، وشيء في معنى الفعل، فأجازوا الأول ولم يجيزوا الثاني، إذ لا يجوز قولك:- (قائماً زيدُ فيها) (وقائم خلفك زيدُ)[٨] أي إنهم

---

١ – ينظر: البيان في شرح اللمع :٢١٧

٢ – اللمع في العربية :٦٢/١

٣ – الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٣١)::٢٥٠/١

٤ – المكنى: مصطلح كوفي أي المضمر يقابله في المصطلح البصري، ينظر: معاني القرآن للفراء:١٢٧/١

٥ – البيان في شرح اللمع: ٢١٩، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٣١):٢٥٠/١

٦– ينظر: المصدر نفسه مسألة(٣١):٢٥٠/١

٧ –المصطلح النحوي: ١٧٠، ونسب مؤلف كتاب البيان أيضًا الى الفراء ولم يذكر أنَّ الفراء اخذ من الكسائي، ينظر: البيان في شرح اللمع: ٢١٩ ،والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٣١):٢٥٠/١، والتبيين مسألة(٦٢):٣٢١

٨ – ينظر: المقتضب:١٧١/٤، والأصول في النحو:٢١٥/١، وشرح السيرافي:٧٨/٢، والخصائص :٣٨٧/٢

متابعين لمذهب سيبويه في جواز تقديمها على الفعل وخالفوا في جواز تقديمها على الوصف، كقولك: (مسرعاً زيد راحلُ) و(زيد مجرداً مضروب)[١] .

أما من اتفق مع المذهب الكوفي فهو الاخفش والجرمي، إذ لا يجوز عندهما تقديمها على الفعل ،كقولك: (راكباً زيد جاء) وكذلك ما كان في معنى الفعل[٢].

أما المتأخرون فقد تابعوا مذهب البصريين في هذه المسالة وخالفوا مذهب الكوفيين، وإذ لخصوا آراء المتقدمين فيها بضرب من الترتيب في مسالة تقديم الحال على الفعل العامل فيها بين وجوب التقديم، أو إجازة ذلك أمّا إنْ كانا متضايفين فيمنع تقديم الحال؛ لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه[٣].

المسألة الثالثة: تقديم التمييز على عامله.

اسم منصوب مبهم بمعنى (من)، وله مسميات عدة، هي:-(التمييز والتفسير والتبيين) وكلها بمعنى واحد[٤]، ودلالتها أنها لتوضيح الإبهام في اسم مفرد يدل على مقدار مبهم، ويسمى تمييز الذات، إذ يعد ((تفسيرًا لاسم مبهم قبله))[٥] أو يأتي لإيضاح إبهام معنى الإسناد ويسمى تمييز الجملة أو النسبة، ((غير أن الذي يفسر عن تمام الكلام مبهمة غير مذكور، بل هو مفهوم من مضمون الجملة))[٦].

إنَّ دلالة التمييز في الجملة هي التقييد وتخصيص العموم الذي يمثله الإبهام[٧]، ويأتي لـ ((تخليص الأجناس بعضها من بعض))[٨]، ولا يكون التمييز إلا نكرة، وشبهه

---

١ – ينظر: الكتاب :٧٨/١، ارتشاف الضرب :١٥٨٢/٣

٢ – ينظر: ارتشاف الضرب :١٥٨١/٣

٣ – ينظر: توجيه اللمع:٢٠٢ ، وشرح المفصل:٨/٢ ، وشرح الكافية:٧٥٢/٢، والتذليل والتكميل:٨٩/٩، وشرح التسهيل التسهيل القواعد، ناظر الجيش:٢٢٨٢/٥، همع الهوامع:٣٠٦/٢

٤ – ينظر: المقتضب :١٦٨ ، والأصول في النحو، ابن سراج: ٣١٧/١، وشرح كتاب سيبويه للرماني:٣٩٣/١، وكتاب وكتاب البيان في شرح اللمع لابن جني، الشريف عمر الكوفي :٢٢٥

٥ – التذييل والتكميل: ٢٠٩/٩، وينظر: شرح ابن عقيل: ٦٦٣/١

٦ – المصدر نفسه: ٢٠٩/٩

٧ – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها :١٩٩

٨ – اللمع في العربية: ٦٤/١

الشريف عمر بالحال الذي((لا يكون إلا لإرادتك إحدى هيئات ذي الحال، كما أنَّ التمييز يكون لما يحتمل وجوها فتبينَهُ بأحدها))[١].

وذهب النحاة الى أن تمييز النسبة قد يكون محولا من الفاعل، وهو ما ذهب إليه الشلوبين(ت:٦٤٥هـ)[٢]، أو يكون محولا من المنصوب(المفعول)[٣]، إلا أنهم اختلفوا في تقديم التمييز على عامله، الذي يتوقف على نوع التحويل، والفاعل، أو المفعول به، وأيضاً على نوع العامل الناصب للتمييز، فالشريف عمر يذكر أن العامل في التمييز نوعان :-

الأول:- فعل وهو المتصرف وغير المتصرف، والثاني :- معنى الفعل، ويقصد به التمييز الذي ينصب بعد الأعداد، لان ((العدد يذكر بعد المعدود من الأجناس التمييز))[٤]، ويرى المبرد فإذا كان العامل فيه فعلان، يجيزان تقديم المفعول به على الفعل[٥]، وذكر الشريف عمر أن سيبويه[٦]، لا يرى ذلك، ((وهو قول الكوفيين))[٧].

إن الكوفيين جوزوا تقديم التمييز بشرط أن يكون عاملاً متصرفاً [٨]، وكانت حجتهم حجتهم في ذلك، هي النقل والقياس، فأما النقل فاستدلوا، بقول المخبل السعدي[٩]:

أَتَهجُرُ لَيلى لِلفِراقِ حَبيبَها وَما كانَ نَفسًا بِالفِراقِ تَطيبُ

---

١ – البيان في شرح اللمع:٢٢٥

٢ – ينظر: التوطئة:٣١٤، وشرح الجزولية للابذي: ٢٤٥/٢، والبسيط: ١٠٨٤/٢

٣ – ينظر: المقدمة الجزولية:٢٢٢، وشرح المفصل: ٧٠/٢، وشرح الجمل: ٢٨٢/٢، وشرح التسهيل: ٣٨٤/٢،والجهود ٣٨٤/٢،والجهود النحوية لأبي موسى الجزولي ، هاشم جعفر حسين :١٦٩

٤ – البيان في شرح اللمع :٢٢٨

٥ – المقتضب: ٣٦/٣، والبيان في شرح اللمع:٢٢٦

٦ – ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٦

٧ – والإنصاف في مسائل الخلاف مسالة (١٢٠): ٨٢٨/٢، والتبيين في مذاهب النحويين المسالة(٦٥) : ٣٩٤/١

٨ – ينظر:المصادر نفسها

٩ – ينظر: ديوان المخبل السعدي :٢٩٠

وقدم الشاعر التمييز(نفسًا) على عامله (تطيب) المتصرف، واصل الكلام تطيب ليلى نفساً ومثلها قولهم((شحمًا تفقأ زيدٌ، ونفساً طاب زيدٌ، وأشباه ذلك، وهذا الباب المنصوب فيه هو مرفوع في المعنى، فالذي عمل فيه الفعل قولهم : تصببًا عرقاً، وطبت بذلك نفسًا، إلا ترى ان المتصبب هو العَرق....، والذي طاب هو النفس))[١]. أما الحجة الحجة الثانية للكوفيين فكانت القياس، وهي أن التمييز وقع معمولاً لفعل متصرف[٢] فيكون((كالمفعول يجوز تقديمه على الفعل كقولك : زيدًا ضربَ عمرو))[٣] إلا أنّ من النحويين من ردّ حجج الكوفيين فأمّا حجتهم بالنقل، فإن ما ذكر من شواهد كلام العرب، هي قليلة وما ذُكر فهو شاذ أو يؤول، إذ إن الصحيح في بيت المخبل السعدي في تقديم التمييز، هي ((وَما كانَ نَفسي بِالفِراقِ تَطيبُ))[٤]، أن (نفسي) هي اسم كان، أو يكون منصوباً بإضمار(أعني)، وبذلك يكون مفعولا لا تمييزاً[٥].

أما الرد على حجتهم القياسية، فهو أنَّ ((هذا المنصوب هو فاعل في الحقيقة فإذا منع الرفع لم يمنع الرتبة، لان رتبة الفاعل ان يكون بعد فعله))[٦]، فضلا عن ذلك أن التمييز يُفسر ما قبله؛ لذا لا يجوز تقديمه على عامله، لان تقديمه يخرجه عن دلالته، فحقيقته أن يفسر المبهم [٧]، إلا أنّ ابن عصفور ردّ هذا الاعتراض، بأنه ((لو كان كذلك لم يجز توسطه كما لم يجز توسط النعت))[٨]، وأيضاً رُدَّ الرأي القائل بتقديم

---

١ – أسرار العربية :١٩٦.

٢ – ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ابن حاجب: ٣٥٦/١ ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك :٣٥١

٣ – التبيين في مذاهب النحويين مسألة(٦٥):٣٩٦/١

٤ – المصدر نفسه(٦٥):٣٩٦/١، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسالة(١٢٠): ٦٨٤/٢

٥ – ينظر : المصدر نفسه (٦٥): ٣٩٧/١

٦ – البيان في شرح اللمع: ٢٢٧، وينظر: المصدر نفسه (٦٥): ٣٩٥/١ ، وشرح المفصل: ٢٧٤/٢، وشرح الجمل: ٢٩١/٢، والوجه النحوي بين الراجح والمرجوح ، د.صالح الجبوري واستبرق تركي :٢٤٤

٧ – ينظر: شرح التصريح: ٦٢٩/١

٨ – شرح الجمل :٢٩١

التمييز المنقول عن الفاعل على معموله، بان الفاعل لا يجوز تقديمه، لذا لا يجوز تقديم ما نُقل عنه[١]، مثل (تصبب زيدٌ عرقاً)، أصلها: – تصبب عرق زيدٍ .

نستنتج من ذلك أن مصطلح التمييز والتفسير والتبيين بمعنى واحد، ولفظ المميز لا يكون الا نكرة، وكذلك الشريف عمر شبه التمييز بالحال من خلال قوله: ((وهو يشبه الحال من وجهٍ، وذلك ان الحال لا يكون الا لإرادتك، أحدى هيئات ذي الحال، كما ان التمييز يكون لما يحتمل وجوهًا كتشبيه بأحدها))[٢] .

المسألة الرابعة: إدخال (ال) التعريف على تمييز العدد عند الكوفيين :

ذكرنا سابقًا أن التمييز اسم نكرة والمقصود به رفع الإبهام، لذا ذهب النحاة في العدد وتمييزه إلى أن العدد يُعّرف بـ (ال) بحسب نوعه، فإذا كان العدد مركبًا، تدخل(ال) التعريف على الجزء الأول منه، مثل (الستة عشر درهمًا)، أما إذا كان العدد مضافًا فإن (ال) تدخل على الجزء الثاني منه، مثل: (خمس الآف الدرهم)، وإذا كان معطوفًا ومعطوفًا عليه، فإنه يُعرَّف الجزئيين معًا، مثل (الأربعة والأربعين)[٣].

قال ابن جني: ((((فَإِن أردْت تَعْرِيف شَيْء من الْعدَد وَكَانَ غير مُضَاف جِئْت بِاللَّامِ فِي أَوله فَقلت قبضت الأحدَ عشرَ درهمًا وحصلت عِنْدِي الثلاثُ عشرَة جاريةٍ واستوفيت الْعشْرُونَ درهما والخمسة وَالسِّتُّونَ ألفا وَلَا يجوز الْعشْرُونَ الدِّرْهَم وَلَا الْخَمْسَة عشر الدِّينَار وَلَا نَحْو ذَلِك لِأَن الْمُمَيز لَا يكون إِلَّا نكرَة على أَن الْكتاب الْآن على طَرِيقَة البغداديين فِيهِ وَفِيه من الْقبْح مَا ذكرته))[٤].

---

١ – ينظر: التبيين في مذاهب النحويين مسألة(٦٥): ٣٩٥/١، وشرح المفصل: ٧٤/٢ ، وشرح الجمل: ٢٩١/٢

٢ – البيان في شرح اللمع:٢٢٥

٣ – وينظر: شرح ابن ناظم: ٢٧٥، وأوضح المسالك:٧٥/٣، وينظر :شرح الاشموني:٢٣٩/٢، ٢٤٠,٢٤١ ، والتصريح:٢٧/٢–٢٨، والهمع:٤٧/٢

٤ – اللمع في العربية:١٦٦/١، وينظر: البيان في شرح اللمع:٥٤٧

وقد وضح الشريف عمر تعريف العدد، بقوله: ((اعلم أن تعريف العدد إنّما هو على حكم تعريف غير العدد، ألا ترى أن تعريف (رَجُل) بإدخال الألف واللام عليه، وكذلك تدخل الألف واللام على أوّل العدد فيتعرف ولا يجوز أن يعرف المعدود؛ لأنّ المعدود لا يكون إلا نكرة، فتقول: عندي الخمْسَةَ عَشَرَ دِرْهما))[١]

وقد نقل الشريف عمر رأي الكوفيين في مسألة إدخال (ال) التعريف على تمييز العدد، فقال: ((أجاز الكوفيون عندي العشرون الدرهم، وأجازوا أيضاً عندي الثلاثة عشر الغلام))[٢]

أما الكوفيون[٣] فيرون جواز مجيء التمييز معرفة: ذكر ابن الانباري أنَّ الكوفيين أجازوا القول في خمسة عشرة درهمًا، و((الخمسة العشر درهمًا))[٤]، يريد أنهم يجوزون تعريف العدد المركب بتعريف أجزائه، بمعنى أن التعريف بجزئيه الصدر والعجز، مثل(الخمسة العشر) نلحظ الألف المضافة الى الخمسة والمضافة الى العشر فيقول (الأحد العشر، والتسعة العشر)، ويجيزون بتعريف التمييز سواء كان العدد مذكرًا أو مؤنثًا،((ويجوّزون في تمييز هذا العدد المركب أن يجيء منكرًا على ما هو الأصل في التمييز، فيقولون: الأحد العشر درهمًا، والتسعة العشر درهمًا، وأن يجيء معرفًا أيضًا، وهذا بناء منهم على أصلهم الذي ذهبوا إليه في التمييز، وهو جواز مجيئه معرفة، فيقولون في هذا الباب: زارني الخمسة العشر الرجل، كما يقولون: زارني الخمسة العشر رجلًا))[٥]

---

١ - البيان في شرح اللمع: ٥٤٧

٢ – المصدر نفسه: ٥٤٨، الإنصاف في مسائل الخلاف المسالة(٤٣) :٣١٢/١، وشرح الرضي على الكافية:١٥٦/٢

٣ – ينظر: البيان في شرح اللمع: ٥٤٨

٤ – الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٣) : ٢٥٥/١

٥ – المصدر نفسه مسألة (٤٣) : ٢٥٥/١، وينظر المصدر نفسه هامش(٢) :٣١٢/١

أما البصريون فقد ذهبوا الى أنّ ((التمييز لا يكون إلا نكرة، لان الغرض تمييز المعدود به من غيره، وذلك لا يحصل إلا بالنكرة لكونها أخف، فكانت أولى من المعرفة التي هي الأثقل))[١].

إلا أنَّ المجاشعي شبه التمييز بالحال، إذا ما يقع بعد المقادير ومنه خرج مخرج ما يكون زيادة في الفائدة فنصب كما نصب الحال، ولأنه يدلّ على ما هو أكثر منه ولو كان معرفة لما دلّ إلا على نفسه فقط، ولم يدلّ على ما هو أكثر منه، وكما تدلّ النكرة على ما هو أكثر في لفظها[٢].

نلحظ أن الشريف عمر عرض رأي الكوفيين في هذه المسألة في مجيء تميّيز العدد معرفة من دون أن يرد عليهم أو يرجح رأيهم، وأن البصريين يخالفون ذلك، لأنهم لا يجيزون إدخال(آل) التعريف على المميز ذاهبين الى أن الأصل في التمييّز يكون نكرة، لأنه المقصود به رفع الإبهام وهذا لا يحصل إلا بالنكرة.

---

١ – الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٣):٢٥٧/١، وينظر: أتلاف النصرة في اختلاف النحاة الكوفة والبصرة، الزبيدي:٤٤

٢ – ينظر: شرح عيون الإعراب:١٧١

المسألة الخامسة: ترخيم الثلاثي

الترخيم هو من الظواهر اللغوية الموجودة في اللغة العربية وبمعنى الترقيق أو تليين[١]، وهو حذف آخر الاسم تخفيفًا على وجه مخصوص، والترخيم لا يكون إلا في النداء، ويكون بحذف آخر حرف من المنادى والترخيم يؤتى به للتحسين ولهذا لا يأتي إلا في مقام الرقة واللين[٢].

قال ابن جني: ((فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف لم يجز أن ترخمه لأنه أقل الأصول فلم يحتمل الحذف لِئَلَّا يلحقه الإجحاف به فَإِن كَانَ الثالِث هاء التأنيث جَازَ ترخيمه تقول في ترخيم (ثُبَةَ) يا ثُبَ أَقبلَ وَمَنْ قَالَ يَا حَارُ قَالَ يَا ثُبُ))[٣]

شرح الشريف عمر في كتاب البيان وقَالَ: ((عند الكوفيين يجوز ترخيم الثلاثي وأعلم انك لا ترخم مستغاثاً به، ولا منادى معرباً، مفرداً كان أو مضافاً، وإنما اختص، الترخيم بأسماء الأعلام))[٤] .

وقد ذهب الكوفيون إلى ترخيم المنادى الثلاثي إنْ كان متحركَ الوسط، وإنَ كان ساكنًا[٥]

وقد أشارة الفراء[٦] إلى جواز ترخيم العلم الثلاثي مطلقا سواء أكان متحرك الوسط أم ساكنًا، وهذا ما وافقه البعض من علماء الكوفيين[٧] عدا الكسائي[٨] .

---

١ – ينظر: لسان العرب، ابن منظور :٢٣٤/١٢

٢ – ينظر: شرح التسهيل:٤٢١/٣

٣ – اللمع في العربية: ١١٧، وينظر: البيان في شرح اللمع: ٣٩٨

٤ – البيان في شرح اللمع :٣٩٤

٥ – الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٤٩): ٣٦٠/١

٦ – ينظر: البيان في شرح اللمع :٣٩٨، وشرح الرضي على الكافية،١٤٩/١، وينظر: الهمع:١٨٢/١

٧ – ينظر: المصدر نفسه : ٣٩٤، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٤٩): ٣٥٦/١، وينظر: شرح الرضي على الكافية:١٤٩/١، وينظر: ارتشاف الضرب :٥٢٣٢/٥

٨ – ينظر: البيان في شرح اللمع : ٣٩٤، ارتشاف الضرب :٢٢٣٩/٥، وينظر: الهمع:١٨٢/١

وقد ذكر جماعة أن نحاة البصرة جميعًا متفقون على منع ترخيم الثلاثي الساكن الوسط وقد تنبه إلى هذا الخلط والاضطراب في نسبة ابن عقيل[١].

ولا يخلو المرخم من أن يكون مفرداً، أو مركباً فإن كان مفرداً، فهو على وجهين[٢]:

أحدهما: أن يحذف منه حرف واحد

والثاني: أن يحذف منه حرفان، وهما على نوعين:-

إمَّا زيادتان في حكم زيادة واحدة كاللتين في إعجاز أسماء ومروان وعثمان.

أو حرف صحيح وجد قبله وذلك في نحو منصور وعمار ومسكين، وإن كان مركبًا حذف آخر الاسمين فقيل: يا عمرو ويا خمسة وعمرويه، وذهب أيضا إذا كان ترخيم المنادى المركب تركيبًا مزجيًا، نحو: خمسة عشر، منع الفراء ترخيمه لأن ترخيمه إجحافاً إذا حذف منه النسق، فلا يليق أن يضم إليه حذف آخر وأجاز ذلك غيره بحذف العجز وأن كان (ويه) منع أكثر الكوفيين ترخيمه وأجازه الفراء، واختصر على حذف الهاء وقلب الياء ألفا، فيقال في (سيبويه) يا سيبوا [٣]

وقد أشار الكوفيون إلى ترخيم الاسم فوق الثلاثي فإن كان قبل آخره حرف ساكن صحيح وليس قبله أكثر من حرفين نحو (قمطر) رخم بحذف الساكن والذي بعده لئلا يشبه الحرف نحو (نعم وأجل) وهذا مذهب ونُسِبَ إلى الكوفيين ومرة أخرى نسب إلى الفراء، وإنْ كان قبل آخره حرف علّة ويسبقه حرفان، نحو: عماد وسعيد وثمود[٤]

فمذهب الكوفيين حذف الأخير فقط؛ أما الفراء فيجيز حذف الأخير وحرف العلّة، فيقول (ياعم و ياسع و ياثم) وخص بعضهم خلاف الفراء بثمود، لأن ثمود، ليس له في الأسماء نظير [٥]

---

١ – المساعد: ٥٢٢/٢ وينظر: معاني القرآن للفراء :١٤٥/١

٢ – ينظر: شرح المفصل ابن يعيش: ٣٧٩/١

٣ – ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد:٥٤٨/٢ ، والتصريح: ١٨٧/٢–١٨٨

٤ – ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٤٩): ٣٦١/١

٥ – ينظر: ألفية ابن مالك: ٣٣٢/١

وإن كان قبل آخره حرف علّة وقبل حرف العلة أكثر من حرفين، فإن كان حرف العلّة مدا حذف الأخر وما قبله بإجماع، نحو: منص في منصور، ومسك في مسكين[١]

أجاز الفراء ترخيم الثلاثي بحذف الهمزة فقط، والمشهور حذف الزيادتين معا وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم العلم المؤنث معا[٢] .

وَبَعْضُ الكوفيينَ يمنعُ ترخيمَ العلمِ المُؤنَّثِ بالهمزةِ حتى لا يلتبسَ بَالمَذَكَّرِ[٣].

أما الكسائي فيجوز عنده ترخيم العلم الثلاثي مطلقا سواء كان متحرك الوسط أم ساكنًا، وأجاز الكوفيون ترخيم ما كان ثلاثة أحرف إذا كان وسطه متحركًا، لان في الأسماء ما يماثله أيضًا، نحو(يد، ودم) والأصل في يد ،يدي وفي دم، دموي في احد القولين [٤].

بدليل قولهم: دموان، وقد قَالَ بعضهم إن دما من ذوات الياء واستشهد، بقول الشاعر[٥]:

الشاعر[٥]:

فَلَو أَنّا على حَجَرٍ ذُبِحنا جَرى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليَقينِ.

والشاهد: (الدميان) جعل لام (دم) في المثنى (ياء) والتثنية والجمع ترد الأشياء إلى أصولها، فدل على أن الحرف المحذوف من (دم) ياء [٦] .

ويرى ثعلب أن النكرة ذات التاء لا ترخم؛ إلا إذا كانت نكرة مقصودة، وغيره من الكوفيين يجيز ذلك مطلقا[٧] .

---

١ – ينظر: البيان في شرح اللمع : ٣٩٧

٢ – ينظر: معاني القرآن للفراء:٣١٧/١، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٩٢/٢

٣ – وشرح الكافي الشافية: ١٥٢/١، ينظر: شرح التصريح: ١٨٧/٢

٤ – ينظر: معاني القرآن للكسائي: ٤٣

٥ – البيت من الطويل منسوب الى المثقب العبدي ، وهو من شواهد الإنصاف :٣٥٧/١، وشرح المفصل:١٥١/٤،شرح المفصل:١٥١/٤،شرح الاشموني مع حاشية صبان:١٤٩/٢، وخزانة الأدب:٤٨٢/٧

٦ – ينظر: شرح الشواهد الشعرية في امات الكتب النحوية:٢٥٣/٣

٧ – ينظر: الوقف والابتداء:٩٤٨/٢، والكافية:١٢٦/١ ، وينظر: شرح المفصل: ١٨٥/١

وخلاصةُ القول أننا نجد أنَّ الشريف عمر قد وافق البصريين في عدم جواز ترخيم الثلاثي، مطلقًا؛ بل بشرط، فردّ على قول الفراء: في ((أنه يجوز ترخيم الثلاثي إذا كان وسطه متحركًا، نحو(عَضُد، وَكَتِف، وَفَخِذ)، قَالَ: لأن في الأسماء نحو (يَد، وَدَم). وهذا غير صحيح؛ لأنّ هذه الأسماء منقوصة، نقص منها حروف معتلة))[١]، ومن ذلك نجد أنَّ الكوفيين لم يكونوا على رأي واحد، فهم لم يتفقوا على جواز ترخيم ثلاثي إذا كان وسطه متحركاً.

المسالة السادسة: ترخيم المضاف

اختلف النحاة في جواز ترخيم المضاف[٢]، إذ ذكر ابن جني في هذه المسألة، قوله: ((وَاعْلَم أَنَّكَ لَا ترخم مُضَافًا وَلَا مشابهًا للمضاف من أجل طوله وَلَا جَمِيع مَا كَانَ معرباً في النداء لأَنَّهُ لم يكن مبنيًا على الضم فيتسلّطُ عَلَيْهِ الحذف))[٣]

وذكر الشريف عمر أنّ الكوفيون يجيزون ذلك، بقوله: ((فأما الكسائي والفراء فيجيزان ترخيم المضاف ويوقعان الترخيم على آخر الاسم الثاني فيقولان يا أبا عُرْوَ))[٤] عُرْوَ))[٤]

وعلّق الشريف عمر على مسألة منع جواز ترخيم المضاف، بقوله: ((ولم يجز أن تُرَخَّمَ مضافًا؛ لأنّه معرب منصوب في النداء، ولا معرباً؛ لأن النداء لم يُغَيره)) [٥]، وبين وبين آراء البصريين في منع ترخيم المضاف، من وجهين:((أحدهما: أن تحذف الحرف الأخير وتجعل ما قبله من الحروف على حركته أو سكونه، فتحاً كانت الحركة، أو ضمًا، أو كسرًا؛ ليدل ببقاء الحركة على الحرف المحذوف، هذا هو المذهب في الترخيم،

---

١ – البيان في شرح اللمع: ٣٩٨

٢ – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٤٨) : ٢٨٤/١

٣ – اللمع في العربية: ١١٧، والبيان في شرح اللمع: ٣٩٩

٤ – المصدر نفسه:٣٩٩، وينظر: الإنصاف في مسألة (٤٨) :٣٤٧/١، وشرح المفصل:٢٠/٢، وشرح الرضي على الكافية:١٤٩/١

٥ – البيان في شرح اللمع:٣٩٤

تقول في (حارث): (يا حار) وفي (مالك): (يا مال)، وفي (قِمَطر):(ياقمط)، وفي (بُرْثُن): (يأبُرْثُ)، والمذهب الآخر: أن تحذف آخر الاسم للترخيم، وتجعل ما بقي اسما مبنيا على الضم، فلا تَعْتَدُّ بالمحذوف، كأنك لم تحذف منه شيئًا، تقول في (بُرْثُنَ):(يا برت) هذه الضمة حادثة للبناء؛ لأنّك جعلته كـ (زيد) و(عمرو) إذا قلت: يا زيد ويا عمرو والضمّة الأصليّة في الحرف ذهبت كما ذهبت الفتحة من فاء(جعفر)إذا قلت:(يا جَعْفُ)، والكسرة من راء (حارث) (يا حار)))[١]

وقد بيّن الشريف عمر أن الكوفيين احتجوا بكلام العرب[٢]، وذلك بقول الشاعر[٣]:

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آل عِكْرِمَ واذْكُروا أَوَاصِرَنَا والرِّحْمُ بالغَيْبِ يُذْكَرُ

والشاهد فيه قوله: (آل عكرم) حيث رخّم المضاف إليه بحذف آخره، فالأصل (آل عكرمة)، وهو دليل على جواز ترخيم المنادى المضاف بحذف آخره، لأن المضاف والمضاف إليه صارا بمنزلة الاسم الواحد، وعدّ البصريون ذلك شاذًّا[٤]

أما المذهب الذي منع ترخيم المضاف فهو مذهب البصريين وقد وضعوا شروطاً بجواز الترخيم، هي: أن يكون أكثر من ثلاثة حروف، وأن يكون الاسم منادى معرفة ومفرد، فالترخيم إنما تسوَّغه تغيير النداء، والنداء لم يغير المضاف، فوجب أن لا يدخله الترخيم[٥].

وقد بيّن ابو بركات الانباري أنّ هذا قد يحمل على ((حذف حرف (الياء) في النسب كما قَالَ العرب في نسبتها الى جُهَيْنَة (جُهيني) والى ربيعة (ربعي) واثبات

---

١ – البيان في شرح اللمع: ٣٩٤–٣٩٥

٢ - ينظر: المصدر نفسه: ٤٠٠

٣ – البيت من الطويل لزهير أبي سلمى، وهو من شواهد كتاب سيبويه:١٧١/٢ وابن السراج في الأصول:٤٥٧/٣، وشرح الكتاب للسيرافي:٢٠٨/١، وحجة القراءات :٣٠٣/٢، والبيان في شرح اللمع: ٤٠٠، والآمالي ابن الشجري :١٩١/١، وشرح المفصل:٣٧٥/١ ، وشرح الاشموني:٦٩/٣.

٤ – ينظر: شرح المفصل: ٣٧٦/١

٥ – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٤٨): :٢٨٦/١

صحتها في باب الأوزان فُعَيل وفَعِيل، كقولهم في النسب الى قُشَيْر (قشيري) والى جرير (جَرِيرِي) فإن (الياء) هنا إنما حذفت من باب فُعَيله وفعِيلة ومن فُعِيَل وفعِيل، لان النسب اثّر فيه وغَيَّرهُ بحذف تاء التأنيث))[١]، فهذا التغيير يؤنس بالتغيير بخلاف ما زينتَه (فُعَيل وفَعِيل) وان هذا النسب لا يؤثر فيه التغيير، ولا تحذف الياء فيه ((فأما قولهم في النسب الى قريش (قُرشي)، وهذيل (هُذَلي) والى ثقيف (ثقفي) بحذف الياء في احدى اللغتين، فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه، واللغة الفصحى إثبات الياء، وهي أن تقول: قُرَيشيّ وهُذَيْلي وثقيفيّ))[٢]

نلحظ أن البصريين اثبتوا صحة ما جاءوا به لإثبات مذهبهم بكلام العرب ولغات العرب الى عدم جواز ترخيم المضاف، وتناقل المتأخرون آراء ونسبوها الى مشايخ الكوفة منهم الكسائي، والفراء في أنهم أجازوا ترخيم المتضايفين في الاختيار، وقالوا إنهم يوقعون الحذف في آخر حرف من الاسم الثاني مستندين إلى الأدلة النقلية من كلام العرب، التي نسبها الشريف عمر في هذه المسألة[٣] .

وأجاز ابن السراج الترخيم في غير النداء للضرورة في غير الاختيار، واستدلّ بقول الشاعر الذي سبق ذكره:

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آل عِكْرِمَ واذْكُروا ... أَوَاصِرَنَا والرِّحْمُ بالغَيْبِ يُذْكَرُ

على أنها من الأدلة المنسوبة للكوفيين[٤]، وتابعه أيضاً الفارسي وابن جني وغيرهم[٥]، والذين تابعوا سيبويه في إجازة ذلك، الذي عقد له باباً في كتابه سمَّاه((باب ما رُخمَّت الشعراء في غير النداء اضطرارًا))[٦]

---

١ – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٤٨): ٢٨٦/١:

٢ – المصدر نفسه مسألة(٤٨): ٢٨٦/١:

٣ – ينظر: البيان في شرح اللمع: ٣٩٩، واللباب: ٣٤٦/١، وشرح المفصل:٣٧٥/١، واللمحة:٦٥٠/٢

٤ – ينظر الاصول في النحو:٤٥٧/٢

٥ – ينظر:الحجة في القراءات :٣٠٣/٢، وشرح الرماني:٣٢٥ ، و الخصائص:٣٨٠/٢

٦ – الكتاب:٢٦٩/٢

أما المتأخرون، فلم يذكروا الخلاف بين المدرستين، بل اكتفوا بمناقشة أراء البصريين فيه كابن السنجري[١]؛ ومنهم من فصل القول فيها لرأي الكوفيين كالعكبري وابن يعيش والشاطبي[٢] والاشموني الذين قالوا بجواز ترخيم المضاف إليه عند البصريين[٣] .

ومن خلال ما ذكر نلحظ أنَّ موقف الشريفَ عُمَرَ من هذه المسألة أنَّهُ عَرَضَ آراء البصريين والكوفيين ولم يرجح احدًا منهم، ولكنه يقينًا يذهب مذهب البصريين بدليل، قوله: ((ولم يجز أن تُرَخَّمَ مضافًا؛ لأنّه معرب منصوب في النداء، ولا معرباً؛ لأن النداء لم يُغَيره))[٤]، والكوفيون منهم الكسائي والفراء يجيزون ترخيم المضاف ويوقعان الترخيم على آخر الاسم الثاني

المسألة السابعة: الفصل بين (كَمْ) الخبرية وتمييزها

كَمْ من المواضيع التي أخذت حيزًا من المساحة الدراسية لدى علماء العربية، هي مادة (كَمْ الاستفهامية، والخبرية)، وقد أدى العلماء والأئمة كل مدرسة بدلوهم وطرح كل من هؤلاء ما لديهم من رأي ومذهب ولم يبخلوا من عرض أدلتهم وقياساتهم وشواهدهم، وهناك نوعان من كَمْ، هي (كَمْ الاستفهامية، والخبرية) تدلان على العدد والمعدود، إلا أنَّ (كَمْ الاستفهامية) تدل على العدد المبهم عند المتكلم معلوم في ظن عند المخاطب، أما(كَمْ الخبرية) فتدل على العدد المبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم[٥]، واستعمالهما من يريد التكثير والافتخار، وزعم بعضهم أنها تدل على القليل والكثير على حد سواء[٦].

---

١ – ينظر: امالي ابن الشجري:١/١٩٠

٢ – ينظر : التبيين مسألة(٨٣):٤٥٣، وشرح المفصل:١/٣٧٤، والمقاصد الشافية للشاطبي:٥/٤١٢

٣ – ينظر: شرح الاشموني :٣/٦٩

٤ – البيان في شرح اللمع: ٣٩٤

٥ – ينظر: شرح الرضي:٢/٩٦، والنحو الوافي:٢/٣٣

٦ – ينظر: المقتضب:٣/٥٧

و(كَمْ) هي اسم عند الجمهور وخالف بعضهم إذ أدى بحرفيتها[١].

وسميت (كَمْ) الخبرية لأنها تحتمل الصدق والكذب، إذ ظهر للنحويين استقرار أساليب اللغة العربية أن مميز (كَمْ الخبرية) يرد مجرورًا بـ(من)، وأخرى منصوبًا، وهم يشترطون في الجر الاتصال، فأن فصل نصب حملاً على الاستفهامية[٢].

ذكر ابن جني الفصل في (كَمْ الخبرية) وتمييزها المجرور، إذ قال:((فإن فصلت بينها وبين النكرة التي تنجر في الخبر نصبتها، تقول: كَمْ قَدْ حَصَلَ لي غُلامًا، وَكَمْ قَدْ زارَني رَجُلاً، أَرَدْتَ: كَمْ غُلام قد حصل لي وكم رجل قد زارني فلما فصلت بينهما نصبت النكرة))[٣]

وَقَدْ تَعَدَدتْ آراءُ العلماءِ في مَسْأَلَة الفَصْلِ بينَ (كَمْ) الخبرية ومجرورها، إذ ذكر الشريف عمر في كتاب البيان، بقوله: ((والكوفيون يجيزون الجرّ مع الفصل، لأنهم يخفضون ما بعد (كَمْ) بـ(منْ) الجارة إمّا ظاهرة وإما مقدّرة))[٤] .

أما البصريون فلا يجيزون جرّ تمييز (كَمْ) الخبرية مع وجود ذلك الفاصل متكئين فيما ذهبوا إليه على فكرة العمل النحوي، فقد قالوا: إنما قلنا بذلك؛ لان (كَمْ) هي العاملة فيما بعدها الجرّ، لأنها بمنزلة عدد المضاف الى ما بعده، فإذا فصل بينهما بظرف، أو غيره بطلت الإضافة، فعدل الى النصب – وطعنوا في رواية أو قالوه الكوفيون، وافترضوا جدلاً صحة ما رووه، إلا أنهم عدّو من الشاذ الذي لا يلتفت إليه[٥].

سيبويه ذكر مسألة فصل(كَمْ) عن تمييزها، بقوله: ((إذا فصلت بين كَمْ وبين الاسم بشيء استغني عليه السكوت أو لم يستغنِ فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة الاسم المنون؛ لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور، لان المجرور داخل في الجار،

---

١ – ينظر: ارتشاف الضرب:١/٣٧٧

٢– ينظر: شرح الرضي:٢/٩٦–٩٧

٣ – اللمع في العربية: ١٤٦–١٤٧، وينظر: البيان في شرح اللمع: ٤٨٩

٤ – البيان في شرح اللمع: ٤٩١ ، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٤١) :١/٣٠٣

٥ – ينظر: المصدر نفسه مسألة(٤١):١/٣٠٥–٣٠٧، وائتلاف النصرة:١٠–١٤

فصار كأنهما كلمة واحدة، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه))[١]، وهو كلام المبرد الذي عد الفصل بين كَمْ الخبرية ومميزها بظرف ضرورة[٢]، إذ قال: ((فان فصلت بينها وبين ما تعمل فيه بشيء اختير التنوين، لان الخافض لا يعمل فيما فصل فيه، والناصب والرافع يعملان في ذلك الموضع وذلك قولك: كَمْ يوم الجمعة رجلاً قد أتاني))[٣]

فالكوفيون قد احتجوا على بقاء مميز(كَمْ) الخبرية مجرورًا بعد الفصل بينه وبين (كم) بشاهد شعري، لآنس بن زئيم الكناني:-

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى وشَرِيفٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ[٤]

على تقدير (من)[٥] .

والشاهد(كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ) جرّ مميز (كَمْ) مع الفصل بينهما بفاصل بالجار والمجرور وهو حرف (الباء) و(كَمْ) تدّل على التكثير، كأنك قلت: كثير من المقرفين نالوا العُلا بسبب جودهم، وكثير من الذين لديهم آباء كرماء.

والشيء إذا عرف في موضع جاز تركه، لقوة الدلالة عليه وترى أن مدار الأمر في هذه المسألة إنما يدور في عامل الجر في مميز(كَمْ)، فالبصريون[٦]، يجعلونه(كَمْ) نفسها نفسها وعليه تكون عندهم بمنزلة المضاف، والمميز بمنزلة المضاف اليه. ومن ثم لا يجوز الفصل بينهما بفاصل لأنها بمنزلة كلمة واحدة متلازمة، فإذا فصل بينهما تعين النصب[٧]

---

١ – الكتاب:٢٩٥/١

٢ – ينظر:المقتضب:٦٠/٣-٦١

٣ – المقتضب:٦٠/٣

٤ – البيت من الطويل، من شواهد المقتضب :٦١/٣، وشرح الجمل:١٣٦

٥ – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٤١):٣٠٣/١-٣٠٤

٦ – ينظر: المقتضب:٦٦/٣، والمصدر نفسه مسألة(٤١): ٣٠٣/١، وينظر: شرح الرضي: ٩٧/٢

٧ - ينظر: ارتشاف الضرب:٣٧٩/١، وينظر: المصدر نفسه مسألة(٤١): ٣٠٣/١

أما الكوفيون[١]، فمذهبهم يختلف عن مذهب البصريين، إذ إنهم يعدّون المميز مجرورًا بـ(من) مضمرة، لذلك يجوز عندهم الفصل بين (كَمْ) ومميزها بالظرف وغيره توسعاً في المعنى ورأي الكوفيين، الى أن (من) تكثر زيادتها قبل مميز (كَمْ الخبرية)، نحو قول الله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف/٤]، وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا ﴾ [النجم/٢٦].

نلحظ ما يثير الاستغراب حقًا أن جمهور النحويين يوجبون اضمار (من) مع (كَمْ) الاستفهامية، نحو بـ(كَمْ) ويمنعون مع الخبرية كما أشار ابن مالك، بقوله: ((أما الاستفهامية فتكون مميزها كمميز عشرين وأخواتها فيكون المفرد منصوبًا

وقد قال ابن جني أنَّ((ومن العرب من ينصب بها في الخبر بغير فصل، قال (الفرزدق) [٢] :

كَمْ عَمَّةٍ لكَ يا جَريرُ وخالةٍ فَدْعاء قد حَلَبَتْ عَليَّ عِشاري))[٣].

ذكر ابن جني أن كلمة (العَمَّة) وردت بالرفع والنصب والجر، فمن جرها أو نصبها جعل(كَمْ) خبراً في وجهين[٤]:-

الوجه الأول:- قد يجوز من نصبها أراد الاستفهام بها .

أما الوجه الثاني:- فهو رفع كلمة (عمةَ) فإنما أراد بذلك الحَلَبات أي أراد: كَمْ حلبة، ورفع العمة بالابتداء، وجعل قوله: (قد حَلَبَتْ) خبراً عنها، واستشهد بقول الشاعر في جواز الجر مع الفصل في الخبر لضرورة الشعر وهو يعدّ قبيحًا:-

---

١ - ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٦٨/١-١٦٩و ٣٣٣/٢، وينظر: ارتشاف الضرب:٣٧٩/١

٢ – لبيت من الكامل، وهو في ديوانه:٣٦١/١، وينظر:سيبويه:٢٥٣/١-٢٩٣، ومعاني القرآن للفراء:١٦٦/١، والمقتضب: ٥٨/٣

٣ – اللمع في العربية :١٤٧/١، وينظر: البيان في شرح اللمع: ٤٩١

٤ - المصادر نفسها

كَمْ في بني سعدِ بنِ بكرٍ سيدٍ ضخمِ الدَّسِيعةِ ماجدٍ نفَّاعِ[١]

وقد ذكر الشريف عمر رأي الفراء بشكل غير صريح، إذ قال: ((ومن الناس من يقول: إن النصب في (العمة) على طريقة الاستفهام، وأبو علي يأباه، ويقول: إن الإنسان إنما يهجو بما قد استقر، لا بما يسأله عنه، وأما الرفع فإن (كَمْ) هنا تكون بمنزلة الأوقات والمرات و(عمة) مبتدأ وعبارة (قد حَلَبَتْ) والخبر و(لك)، في موضع الصفة و(كَمْ) ملغاة مكثرة لعدد الحلبات، تقديره: كم حلْبةٍ عمَّتك قد حَلَبَتْ))[٢]، ويقصد الشريف عمر من الناس من يقول، هو قول الفراء[٣].

أما البصريون فكلمة(العمةُ) مجرورة، عندهم لأنه يقصد تكثير العمات الآتي حلبن عشارةُ، والتقدير: كم عمات لك، فأقام الواحدة مقام الجمع، فحذف من الأول كلمة فالدعاء، وأثبتها في الثانية، وحذفت من الثانية كلمة لك وبينها في الأول، فحذفت مثل الذي أثبته في الآخر وهذا النوع ذكره البلاغيون ويسمونه (الاحتباك) ويقصدون بالاحتباك هو أنَّ يجمع في الكلام المتقابلان فيحذف من كل واحد منهما مقابل دلالة الآخر[٤]، والشاهد في القول(عمة) على رواية الرفع وقعت مبتدأ مع كونها نكرة لوقوعها بعد كم الخبرية، وان(عمة) على وجوب موصوفة متعلق الجار والمجرور، فالدعاء المحذوف الذي يرشد الوصف نكرة[٥].

---

١ – البيت من الكامل: نسبه العيني وابن يعيش للفرزدق وهو من شواهد سيبويه: ٢٩٦/١، والمقتضب :٦٣/٣، والرواية فيها: (كم من بني سعد بن بكر)،والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٤١):٢٤٨/١، وينظر: شرح المفصل،ابن يعيش:١٣٠/٤-١٣٢

٢ – البيان في شرح اللمع: ٤٩٢، وينظر: معاني القرآن:١٦٩/١

٣ – ينظر: المصدر نفسه:١٦٩/١

٤ – ينظر: البرهان في علوم القرآن:١٢٩/٣، وينظر: معجم مصطلحات البلاغية وتطورها، احمد مطلوب: ٥٥/١-٥٧

٥ – ينظر: شرح ابن عقيل:١٢٦/١

الفصل الثاني

((النحو الكوفي في الأفعال))

المسألة الأولى: الخلاف في فعل الأمر

المسألة الثانية: رافع الفعل المضارع

المسألة الثالثة: فعل التعجب القياسي

المسألة الرابعة: نِعْمَ و بِئْسَ

المسألة الخامسة: عمل (نِعْمَ و بِئْسَ)

المسألة السادسة: رافع اسم (كَان) ونصب خبرها

المسألة السابعة: ناصب فعل المضارع بعد لام التعليل

المسألة الثامنة: ناصب الفعل المضارع بعد (ان)

المسألة التاسعة: بناء الفعل المضارع بدخول النون عليه

المسألة العاشرة: ما يتعلق بفاعل لغة (اكَلُوني البراغيث)

((الأفعال))

تقسم الكلمة في العربية على ثلاثة أقسام، هي:- (الاسم والفعل والحرف) أما الفعل فيعد الركن الثاني منها، ويقسم بدوره على ثلاثة أقسام من حيث الدلالة الزمنية، قال سيبويه:- ((أمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماءِ وبُنِيَتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائنٌ لم ينقطع))[١]، وذكر الشريف عمر الفعل: ((أن الفعل أُخذ من المصدر وبني من الأزمنة الثلاثة:- الماضي، الحاضر، المستقبل وهذا الحد تام لا يخرج منه شيءٌ الى غيره، ولا يدخل فيه شيء من وغيره، وهذا متى كان حداً، ولهذا سُميت حدود الدار، لأنها تمنع غيرها أن يدخل في الدار، أو يخرج من الدار شيءٌ الى غيرها، وسُمَّيَ الحاجب حداداً لأنه يمنع من يريد الدخول الى الدار وسُمَّيَ الحديد حديدًا، لأنه يمنع أن يدخل فيه شيءٌ لصلابته))[٢]، هذا ما نلحظه عند البصريين من أنَّ الفعل مُقَسَّمُ عِنْدَهُم على ثلاثة أقسامٍ، هي: ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ[٣].

أما الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي والفراء فقسموا الأفعال على:- ماضٍ ومضارع ودائم ويجعلون الأمر فرعًا من المضارع المجزوم ومقتطعًا منه[٤].

وقال ابن الحاجب:((الفعل ما دلّ على اقتران حدث في زمان))[٥]، وحدّ الفعل أبو علي الفارسي، فقال:((أما الفعل فما كان مسندًا إلى شيء ولم يسند إليه شيء، وهذا أيضًا حد تام، لان الفعل يخبر بهِ ولا يخبر عنهُ))[٦] .

---

١ - الكتاب :١٢/١، وينظر: البيان في شرح اللمع : ١٤

٢ – المصادر نفسها

٣ – الإيضاح في علل النحو:، ٥٣ ، ينظر: همع الهوامع :٣٠

٤ – ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٦٥/١–١٧٥، و إصلاح المنطق ابن السكيت : ٢١٦، ومجالس ثعلب: ٢٩ ، والأضداد، لابي بكر الانباري :١٢ ، والوقف والابتداء:١٥٢–١٥٣، والمدرسة الكوفية:٢٤١

٥ – الإيضاح في شرح المفصل، : ٧/٢

٦ – الإيضاح، العضدي:٧

أما الفعل عند الزجاجي، فهو ما دَلّ على حدث وزمان، ماضٍ، أو مُسْتَقْبَل، نحو قامَ يقومُ، وقعدَ يقعدُ، وما شابه ذلك[١]، وما كان يعتمده أبو قاسم الفارسي[٢] أن حد الفعل:- ((ما دَلَّ على حَدَثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مُسْتَقْبَل أو ما يكون عامًّا في حاضرٍ ومُسْتَقْبَل))[٣].

١ – ينظر: الجمل في النحو :١٧، والإيضاح في علل النحو :٥٢-٥٣

٢ – زيد بن علي بن عبدالله ابو قاسم الفارسي الفسوي (ت:٤٦٧هـ)، ينظر: الاعلام للزركلي:٦٠/٣

٣ – البيان في شرح اللمع: ١٦

المسألة الاولى: الخلاف في بناء فعل الآمر وإعرابه

تعد هذه المسألة من مسائل التي تعددت فيها آراء العلماء من البصريين والكوفيين، يقول ابن جني: ((والبناء أربعة اضربُ: ضمٌ، وفتحٌ، وكسرٌ، ووقفٌ، أما الوقف فيكون في الفعل (خذ وكل)))[١]، فالخلاف في إعراب الأفعال وبنائها من المسائل التي لم تشغل عقول النحويين كثيرًا، إلا في بعض المواضع، ومن ذلك ما زعمه الشريف عمر في مسألة فعل الأمر، أمعرب هو أم مبنيّ، بقوله:- ((عند الكوفيين أنها معربة على تقدير محذوفٍ فتكون مجزومة ويكون التقدير لتضربْ، لتأخذْ، لتأكلْ، وهذا يُسْتَقَصي في باب إعراب الأفعال وبنائها))[٢]، أما البصريون فذهبوا الى أنه مبني على السكون[٣].

تعددت مواقف علماء الكوفيين أنهم لم يكونوا على رأي واحد، ولا سيما الخلاف بيّن الكسائي والفراء[٤]، فالكسائي أيّد المذهب البصري بقوله إن فعل الأمر مبني، واستدلّ، بقوله تعالى: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس/٥٨]، أما الفراء فذكر((عن زيد بن ثابت أنه قرأ (فبذلك فلتفرحوا) أي يا أصحاب مُحَمَّد، بالتاء، وقوله: هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ: يجمع الكفار؛ وقوى قول زيد أنها في قراءة أُبَيّ (فبذلك فافرحوا) وهو البناء الَّذِي خُلق للأمر إذا واجهت بهِ أو لَم تواجه إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في

---

١ – اللمع في العربية:١/١٨١

٢ – البيان في شرح اللمع لابن جني: ٤٠–٤١، ومعاني القرآن للفراء:١/٤٦٩–٤٧٠، ومجالس ثعلب: ٤٥٦، شرح القصائد السبع الطوال، ابو بكر الانباري: ١٨، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم:٢٧–٥٤–١٢٧، وينظر: التبيين مسالة(١٥):١٨٦

٣ – والأصول في النحو:٢/١٧٤، والمفصل للزمخشري:٢٥٧، والمقتضب:٣/٢، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٧٢) : ١/٤٢٧، وشرح الرضي على للكافية:٢/٥٢، والتبيين مسالة(١٥) : ١٨٦، والمرتجل: ٧٢، وشرح المفصل ابن يعيش:٧/٦١

٤ – ينظر: معاني القرآن للفراء:١/ ٤٦٩–٤٧٠

كلامهم فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل))[١]، وبذلك يكون الكسائي مخالفاً للفراء لان الكسائي ((يعيب قولهم(فلتفرحوا) لأنه وجده قليلاً فجعله عيبًا وهو الأصل))[٢]، وبقول آخر للكسائي: ((ولقد سمعت عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ فِي بعض المشاهد (لتأخذوا مصافكم) يريد به خذوا مصافكم))[٣]. والذي يؤكد هذه المخالفة بين الكسائي والفراء أن الطبري يجعل ذلك مذهبًا خاصًا بالفراء وحده، يقول: ((فإني لا أعلم أحدًا من أنصار العرّبية إلا وهو يستهجن أمر المخاطب باللام، ويرى أنها لغة مرغوب عنها غير الفراء))[٤]، أما ابن هشام فأيد المذهب الكوفي بجعل فعل الآمر مجزومًا، واستدل بذلك بأن الأمر معنى، فحقّه لا يؤدي بالحرف وان الآمر ضد النهيّ، وقد أشار إليه بالحرف وكذلك الأمر ها هنا وان العرب نطقت بذلك الأصل، بدليل النقل[٥]:

((لَتَقمْ أنتَ يا ابنَ خَيرِ قُرَيش فَتُقضّى حَوَائج المُسلَمِينا

وكقراءة "فبذلك افرحوا" وفي الحديث النبوي:(لِتَأْخُذُوا مَصَافكُمْ))[٦].

أما نحويو البصرة فكان موقفهم اشد وضوحًا في هذه المسألة، إذ كان إنكار المبّرد لموقف الفرّاء بحجج نقلية[٧].

وكذلك ما ذكّره الفارسي[٨] وتابعه ابن جني[٩] أشهر من أن ينكّر، فإذا ما وقفنا عند هذه المسألة وما دار حولها من خلاف بين النحويين، قد عَرَضَ ابن جني أن

---

١ – معاني القرآن للفراء:١/ ٤٦٩

٢ – المصدر نفسه: ٤٦٩/١

٣ – المصدر نفسه:١/ ٤٦٩–٤٧٠

٤ – ينظر: جامع للأحكام القرآن:٢٦/١١

٥ – بيت لا يعرف قائله وقال البغدادي انه مروي عن الكوفيين ، ينظر: شرح الرضي على الكافية:٨٥/٤

٦ – مغني اللبيب، ابن هشام:٣٠٠

٧ – ينظر: المقتضب:٣/٢، والأصول في النحو:٧٤/٢

٨ – ينظر: الايضاح:٢٣٢

٩ – ينظر: اللمع في العربية:٢٢٢/١

تَمَسَكَ الكوفيين بأن يكون فعل الأمر مُعرّباً مَجزوماً، أن الأصل في الأمر للمواجه، ليس في أوله إحدى الزوائد الأربعة(الألف والنون والياء والتاء)، صحّ إنّه مبني غير معرب[١].

وذهب فريق منهم[٢] الى الاستدلال على أن فعل الأمر معرب مجزوم قياساً على عكسه النهي أنه ما جاء في كتاب الإنصاف، وما ساق الشريف عمر على لسان الكوفيين، مما سمّاه إجماعهم على أنّ النهي معرب مجزوم فكذلك يكون الأمر، ومنهم من تمسك بان الدليل على أنه معرب مجزوم، بأنّك تقول في المعتل (أغْزُ) و(أرْم) و (اخش)،التقدير عندهم لتقْرُ، لترْمِ، لتخش، كما تقول " لم تقرُ، ولم ترمِ، ولم تخشَ" بحذف حرف العلّة، فدّل على انه مجزوم باللام المقدرة، وكذلك قرّروا عدم جواز أنْ يقال حرف الجر لا يعمل مع الحذف فحذف الجزم أولى، لان حرف الجر أقوى من حرف الجزم[٣].

وردَ البصريون[٤] على قول الكوفيين بان فعل الأمر معربًا، قالوا فعل الأمر مبني على السكون، لان الأصل في الأفعال تكون مبنية والأصل في البناء يكون على السكون، وإنما أعربت ما أعرب من الأفعال، أو بني منها على الفتحة لمشابهة ما بالأسماء ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقيًّا على أصله في البناء[٥].

فالكوفيون ذهبوا الى أن الإعراب أصل في الأفعال، وأن فعل الأمر معرب مجزوم على الأصل، والأصل في أمر المخاطب في قولك: (أَفْعَل) هو(لِتَفْعَل) فعند توجيه الفراء للآية الكريمة: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس/٥٨]، قال: " هو

---

١ – ينظر: اللمع في العربية:٢٢٢/١ ، والبيان في شرح اللمع :٤١٤

٢ – ينظر: البيان في شرح اللمع : ٤٠

٣ – ينظر :المصدر نفسه :٤٠، وينظر: أسرار العربية:٢٢٨

٤ – الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٧٢):٤٣٥/٢

٥ – ينظر: البيان في شرح اللمع:٤٢٥، وينظر: المصدر نفسه (٧٢): ٤٣٥/٢

البناء الذي خلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أن الجازم، أو الناصب لا يقِعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف، فلما حذفت التاء ذهبت باللام وأحدثت الألف في قولك: اضرب وافرح؛ وكان الكسائي يعيب قولهم "فلتفرحوا" لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً، وهو الأصل، ولقد سمعت عن النبي(صل الله عليه واله وسلم) أنه قال في بعض المشاهد " لِتَأْخُذُوا مَصَافكُم، ويريد به (خذوا مَصَافكُمْ)"[١]؛ وتابعه أبو بكر الانباري مستشهداً بما استشهد به الفراء من أدلة نبوية[٢].

ومن تمسك بالرأي الثاني وهم نحويو البصرة الذين ذهبوا الى أنّ فعل الأمر مبني على الأصل، إذ نجد رأي الفراء باطلاً عند المبرد لسببين[٣]:-

الأول:- أنَّ الفراء استدل على إعراب فعل الأمر بالأدلة النقلية المتقدم ذكرها، فمن ذلك عند قولك:" اضرب" بمعنى " لنضْرب"، وهذا ليس صحيحًا لان الشيء يقع في معنى الشيء وليس من جنسه، ومثال ذلك أنّ اسم فعل الأمر يفيد معنى الأمر، وهو ليس فعل أمر، بدليل أنّه لا يأخذ حكمه، وهذا نحوا: " صه ومه وحذار ونزال"[٤]

الثاني:- أنَّ الفعل المضارع يشبه الفعل المتمكن في الإعراب، والاسم المعرب إذا دخلت عليه عوامل النصب والجرّ أحدثت فيه الإعراب، ولا تتغير بنيته، وكذلك الفعل المضارع يدخل عليه الناصب والجازم فيغير آخره ولا تتغير بنيته[٥]، فإذا قلت:" أفعل: في الأمر لم تلحقها عاملاً ولم تقرّرها على لفظها، ألا ترى أنّ الجوازم إذا لحقتها لم

---

١ – معاني القرآن للفراء:١/٤٦٩-٤٧٠

٢ – ينظر: إيضاح الوقف والابتداء:١/٢٢٤

٣ – ينظر: المقتضب:٢/٣

٤ – المقتضب:٢/٣

٥ – ينظر: المصدر نفسه:٢/٣

تغير اللفظ نحو قولك: ((" لم يضرب زيد" و " إن تذهب أذهب" وكذلك " ليذهب زيد ولا يذهب عبد اللهِ" فإنَّها يلحقها العامل ولا فيها شيء من حروف المضارعة))[١].

وبذلك يكون فعل الأمر عنده مبنياً، وتابعه من نحاة البصرة، ومنهم ابن السراج اشترط إدخال اللام على الأمر إذا لم يكن للحاضر؛ وذكر أن النحويين أجازوا إضمار اللام في بعض المواقع[٢].

أما ابن زنجلة(ت:٤٠٣هـ)[٣] فاستدل بقول النبي(صل الله عليه واله وسلم) : (لِتَأْخُذُوا مَصَافكُمْ)[٤]، وتابعه في ذلك ابن بابشاذ(ت:٤٦٩هـ) ألا انه اشترط في إعراب الأمر أن يكون مقترناً باللام وان لم يقترن فهو مبني[٥]، أما ابن يعيش من المتأخرين فقد ذهب الى أن فعل الأمر على ضربين (معرب ومبني)، فإذا كان للحاضر ومجرّداً من الزيادة كان مبنيًّا، وما عدا ذلك فهو معرب[٦].

نلحظ مما تقدم ذكره أنَّ النحويين لم يكونوا على موقف واحد، فالكسائي يعيب قولهم(فلتفرحوا)، ويراه قليلاً لا يقاس عليه، على الرغم من أنّنا وجدنا بعضًا من البصريين استشهدوا بها، فمنهم من أيد مذهب الكوفيين بتلك الأدلة، مثل الاخفش[٧] ومنهم من خالفهم في ذلك، كالمبرد[٨]، وابن السراج[٩].

---

١ – المقتضب :٤/٢

٢ – ينظر: الاصول في النحو :١٧٤/٢

٣ – هو عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة(ت:٤٠٣هـ)، ينظر : الاعلام للزركلي:٣٢٥/٣

٤ – ينظر: حجّة القراءات ، ابن زنجلة:٣٣٣

٥ – ينظر: شرح المقدمة المحبة، ابن بابشاذ:٢٤٤/١-٢٤٥

٦ – ينظر: شرح المفصل: ٢٩٤/٤

٧ – ينظر : حاشية الصبان على شرح الاشموني:٥٨/١

٨ – ينظر: المقتضب:٣/٢

٩ – ينظر: الاصول في النحو:١٧٤/٢

المسألة الثانية: عامل الرفع في الفعل المضارع

الفعل المضارع هو ما اشبه الاسم بأحد حروف(أنيت) فالهمزة للمتكلم المفرد والنون للجمع، والتاء للمخاطبة مطلقًا، والياء للغائب وغيرها[١]، والفعل المضارع سمّي مضارعًا، لمضارعة الاسم، وبالمضارعة المشابهة[٢]، إن الفعل المضارع يتميز في كونه الفعل المعرب من بين الأفعال الأخرى، إلا أنَّ النحويين اختلفوا في علّة إعرابه، ويأتي معربًا، إلا في حالات يكون مبنيًّا، عند اتصاله بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة على الفتح وعند اسناده الى نون النسوة بني على السكون[٣]

قال ابن جني:- ((الفعل المضارع إنّما أُعرِبَ لمضارعته الأسماء، وهو مرفوع أبدًا بوقوعه موقع الاسم حتى يدخل عليه ما ينصبه أو يجزمه))[٤]، بعد أنْ أنهى الشريف عمر ارآء النحويين في علّة إعراب الفعل المضارع شرّع بعرض الجدل في عامل رفع المضارع، إذ كثُر الجدل بين النحويين في سبب ذلك الرفع، فالكسائي[٥] يرى المضارع مرفوع بالزوائد التي قبله في أوله، نجده رأيًا يخالف ما جاء به الفرّاء[٦] يراه مرفوع بالتعرية من النواصب والجوازم، ولكلٍ حجَّته أو دليله[٧].

ذكر الشريف عمر ذلك، بقوله:- ((قال قوم[٨]: إنّما ارتفع هذا الفعل لأنّه خلا من من حروف النّصب والجزم، وهذا وإنْ كان جيّدًا إلّا أنّه لابدّ له من عامل مؤثر))[٩]،

---

١ – ينظر: شرح الرضي على الكافية:١٥، وينظر: شرح الجمل للزجاجي: ٢٢/١

٢ – ينظر: شرح المفصل:٦/٧

٣ – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٧٤):٤٤٦/٢، وأسرار العربية:٤٨، وأوضح المسالك:١٤٢/٤

٤ – اللمع في العربية لابن جني:١٢٤/١، وينظر: البيان في شرح اللمع:٤١٦

٥ – ينظر: معاني القرآن للكسائي:٦٠

٦ – ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٧١/١

٧ – ينظر: معاني القرآن للكسائي:٦٠

٨ – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٧٤): ٥٥٠/٢، وهمع الهوامع :١٦٤/١

٩ – البيان في شرح اللمع: ٤١٦–٤١٧

والمقصود بالقوم هم الكوفيون، وقيل إنه منسوب للفراء[١] خاصة، تنوع الآراء في هذه المدرسة لم يكن بين المدرسة(الكوفية والبصرية) فقط، بل نجده واضحًا بين أبناء المدرسة الكوفية نفسها، فرأي الكسائي، وهو أنَّ:- ((الفعل المضارع يرتفع بالزوائد التي قبله في أوله))[٢]، وتابعه أبو بكر الانباري[٣]، بقوله: ((فإن قال قائل فما الضمة الضمة التي في النون في (نستعين) فقيل: هي علامة الرفع، وذلك إنَّ الفعل المستقبل مرفوع بالحرف الذي في أوله في قول الكسائي فـ (نستعين) مرفوع بالنون التي في أوله والضمة علامة الرفع))[٤]، وقال أيضًا ((وأما التاءُ التي تكون علامة التأنيثِ في الفعل الفعل فهي التي كون في أول المستقبل دالةً على الاستقبال رافعةً له؛ كقولك: تقومُ هندٌ))[٥] .

أما الفراء[٦]فكان له رأي يخالف ما ذكره الكسائي، إذ إنه يرى المضارع مرفوع بالتعرية بالتعرية من النواصب والجوازم مستدلاً، بقوله تعالى﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة/٨٣]، فهو يذكر أنَّ رفع (تَعْبُدُونَ) بسبب دخول (أنَّ) التي يصح فيها، فلما حذف حرف النصب رُفعت، أما ثعلب ومن تابعه من الكوفيين[٧]، فيرون المضارع مرفوع لمشابهته الاسم في إعرابه، وهو رأي يخالف ما قال به الفرَّاء[٨] فيما نُقل عنهم [٩]، وكذلك الحال عند نحويي البصرة، فالمبرّد

---

١ – ينظر: معاني القرآن للفراء:٨٧/١، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٧٤): ٥٥٠/٢

٢ – ينظر: معاني القرآن للكسائي:٦٠، والمصاحف، للسجستاني:١٠٥– ١٠٦.

٣ – إيضاح الوقف والابتداء: ١٥٣/١

٤ – المصدر نفسه:١٥٣/١، وينظر: الأضداد:١٥٣

٥ – المذكر والمؤنث :١٨٥، وينظر: إيضاح الوقف والابتداء:٢٦٨، وأسرار العربية:٢٨–٢٩، والموفي في النحو النحو الكوفي: ١١٤

٦ – معاني القرآن للفراء:٥٣/١، ٧٥/١

٧ – ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن:٢٧، وينظر: شرح الاشموني:٥٤٧/١

٨ – ينظر: معاني القرآن للفراء:٨٧/١

٩– شرح السّيرافي:١٩١/٣، وشرح المفصل:٢١٩/٤ .

ذهب الى جعل المضارع بمنزلة الاسم وتابعه ابن السَّراج وكذلك السّيرافي ومن تابعهم من النحويين[١]، الذين فهموا كلام سيبويه[٢]، على أنَّه جعل المضارع بمنزلة الاسم، وانسحب وانسحب ذلك الى تعدد الآراء للمتأخرين، فمنهم مَنْ ذهب مذهب الفرّاء[٣]، وذهب قوم مذهب جمهور البصريين[٤].

بيّن الشريف عمر رأي الكوفيين من أنهم عدّوا التجرّد علامة الرفع، إذ يمكن للمضارع أنْ يكون مرفوعًا إذا تجرّد من النواصب(أن، ولن، وإذن، وكي وما أشبه ذلك)، والجوازم (لم، ولمّا، ولام الأمر، ولا في النهي، وإن في الشرط، وما أشبه ذلك)، ويردُّ الكوفيون[٥]، على أنَّ المضارع يقوم مقام الاسم، لذلك رفع بأنه((يجوز أنْ يُقال: "إنَّه مرفوع لقيامه مقام الاسم" لأنّه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أنْ يُنصب إذا كان الاسم منصوبا كقولك: " كان زيد يقوم"؛ لأنَّه قد حلّ محل الاسم إذا كان منصوبًا وهو "قائمًا" ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم والاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومخفوضًا؟ ولو كان كذلك لوجب أنْ يُعرب بإعراب الاسم في الرفع والنصب والخفض، يدلُّ عليه أنَّ أوجدنا نصبه وجزمه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم؛ فعلمنا أنَّه يرتفع من حيثُ لا يرتفع الاسم مثلا لحال ينفي النصب والجزم))[٦].

وذهب البصريون إلى قياس المضارع على الاسم لمشابهته له، إذ احتجوا لذلك من وجهين،((أحدهما: أنَّ قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه، والوجه الثاني: أنَّه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلمَّا وقع في أقوى أحواله وجب أن يُعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع؛ فلهذا

١- ينظر: المقتضب:٣٤٨/٤، والأصول في النحو:١٤٦/٢، وشرح السّيرافي:١٩١/٣، والتعليقة:١٣٠/٢، وعلل النحو:١٨٨

٢- ينظر: الكتاب:١٣/١.

٣- ينظر: معاني القرآن للفراء:٥٣/١، ٧٥/١، وشرح الرضي على الكافية:٢٣/٤.

٤- ينظر: نتائج الفكر في النحو:٦٢ .

٥ - ينظر: معاني القرآن للفراء:٥٣/١

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٧٤):٤٤٨/٢-٤٤٩، وينظر: أسرار العربية:٥٠ .

كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم))[١]، وهذا ما جاء في كتاب (أسرار العربية) أيضًا، إذ علل أبو بركات الانباري عدم مجيء الماضي مرفوعًا على الرغم من أنه يقوم مقام الاسم، بقوله: ((فإنْ قيل: هذا ينتقض بالفعل الماضي، فإنَّه يقوم مقام الاسم، ولا يرتفع قيل: إنّما لم يرتفع؛ لأنّه لم يثبت له استحقاق جملة الإعراب، فلم يكن هذا العامل موجبًا له الرفع؛ لأنّه نوع منه بخلاف الفعل المضارع فإنَّه يستحق جملة الإعراب للمشابهة التي ذكرناها قبل، فبان الفرق بينهما))[٢].

وذهب السيرافي إلى أنَّ هذه الأفعال وقعت موقع الأسماء، فاختصت تلك الأفعال بالرفع من الأسماء التي تكون منصوبة ومجرورة؛ لأنّ عوامل الأفعال تختلف عن عوامل الأسماء، إلّا أنَّها وقعت موقع الاسم؛ لأنّها ليست عوامل لفظية فأشبهت المبتدأ الذي ليس بعامل لفظي فقيست عليه[٣].

فبهذا القياس أحْتَجَ الكوفيونَ:((لأنَّه يؤدي إلى أنْ يكون الرفع قبل النصب والجزم، ولا خلاف بين النحويين أنَّ الرفع قبل النصب والجزم؛ وذلك لأنَّ الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما أنَّ الفاعل قبل المفعول، فكذلك ينبغي أنْ يكون الرفع قبل النصب، وإذا كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى، فلمَّا أدّى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أنْ يكون فاسدًا))[٤].

وبأسلوبه المتّبع في عَرض الجدل النحوي يردُّ النحاة البصريون على ردّ الكوفيين المتقدّم ذكره، فإنَّما لم يكن المضارع منصوبًا أو مجرورًا إذا قام مقام الاسم المنصوب والمجرور؛ لأنَّ عوامل الأفعال تختلف عنها في الأسماء فلا تعمل فيها، أمَّا قول

١- الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٧٤):٢/٤٤٨-٤٤٩

٢- أسرار العربية:٤٨ .

٣- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافي:٣/١٩٢.

٤- شرح الفية ابن معطي:١/٣١٤، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٧٤) :٢/٥٥٠، وأسرار العربية:٢٩، ، وشرح المقدمة المحتسبة:٢/٣٤٧، وينظر: شرح المفصل:٧/١٢

الكوفيين إنَّ نواصب الفعل وجوازمه لا تدخل على الاسم فلا مشابهة بينهم، فكذلك النواصب والجوازم صح دخولها على الفعل ولم تدخل على الاسم، والحق أنّ هذا الرّد فيه نظر، إذ ردّ على الكوفيين بما لم يؤمنوا به أو ينصّوا عليه كما زعم في مسألة سابقة، وهو قيام الفعل مقام الاسم، فلا حجّة له بهذا الرَّد، وكانت للكوفيين آراء مختلفة من هذا الرفع، فالكسائي يراه مرفوعًا بالزوائد التي في أوّله[١]، وهذا الرأي مردود لدى نحويين كَثير كما سيتبيّن أنَّ البصريين قد فند قول الكوفيين واحتجوا بقولهم، ((أحدها: أنَّه كان ينبغي أنْ لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم؛ لأنَّ عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل، والوجه الثاني: أنَّه لو كان الأمر على ما زعم لكان ينبغي أنْ لا ينتصب بدخول النواصب، ولا ينجزم بدخول الجوازم؛ لوجود الزائد أبدًا في أوله، فلمَّا انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دلَّ على فساد ما ذهب إليه، والوجه الثالث: إنَّ هذه الزوائد بعض الفعل، لا تنفصل منه في لفظ بل هي من تمام معناه، فلو قلنا:" إنَّها هي العاملة" لأدّى ذلك إلى أنْ يعمل الشيء في نفسه، وذلك محال))[٢].

أمَّا الفرّاء وجمهور الكوفيين فذهبوا إلى أنَّ المضارعَ مرفوعٌ بِتَعْرِيتِهِ من النواصبِ والجوازمِ؛ ((وذلك لأنَّ النواصب والجوازم ألفاظ وحروف، ووقوعه موقع الاسم ليس بلفظ، فجعل خلوّه من الحروف الناصبة والجازمة هو الرافع))[٣]، إلّا أنَّ السّيرافي ذكر أنَّ موقف الفرّاء كان موافقًا في أصله للبصريين الذين ذهبوا إلى أنَّه يرتفع لمشابهته للاسم، لذا استحق الإعراب الذي يتضمن الرفع والنصب والجزم، فاحتذى الفرّاء قولهم هذا بيد أنَّه غيَّر لفظه ووجهته وذهب مذهب التجرّد[٤].

١- ينظر: معاني القرآن للكسائي:٦٠، والمصاحف، السجستاني:١٠٥.

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٧٤) :٤٤٩/٢ .

٣- معاني القرآن للفراء:٥٣/١، وشرح السّيرافي:١٩١/٣، وينظر:علل النحو:١٨٨.

٤- ينظر: شرح السّيرافي:١٩١/٣.

بينما ذهب ثعلب ومن تابعه من الكوفيين إلى أنَّ المضارع مرفوع لمشابهته للاسم في إعرابه، كما فُهم ذلك من كلام سيبويه، إذ حمل البصريون هذا الرأي على الوهم، فلم يكن مقصود سيبويه من كلامه المشابهة التي ذهبوا إليها[١]، فالصحيح عندهم في علّة إعرابه بمضارعته للاسم وعلَّة رفعه هي وقوعه موقع الاسم، وهو مذهب ابن خالويه الذي تابع البصريين في هذه المسألة[٢].

وهذا ما أكَّده أئمة البصرة الذين ذكروا ذلك في استدلالهم على رفع المضارع، إذ نجد ذلك واضحًا عند المبرّد في مشابهة الفعل باسم الفاعل الذي أخذ حكم الرفع من الموقع الذي وقع فيه الاسم وهو ابتداء الكلام[٣]، وتابعه في ذلك ابن السَّراج القائل: ((إنَّ الفعل إنَّما أُعرب ما أُعرب منه لمشابهته الأسماء، فأمّا الرفع خاصةً فإنَّما هو لموقعهم موقع الأسماء، فالمعنى الذي رُفعت به غير المعنى الذي أُعربتَ بهِ))[٤]، بيد أنَّ النَّحاس ذهب مذهب مضارَعَة الفعل للاسم في رفعه [٥]،الذي ذكر أنَّه مذهب الخليل وسيبويه الذي ذكر عوامل إعراب المضارع لأسماء الفاعلين، إذ يقول: ((فالرفع والجرّ والنصب والجزم لحروفِ الإعراب، وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائدُ الأربع(الهمزة، والتاء، والياء، والنون) وذلك قولك: أفْعَلُ أنا، وتَفعل أنتَ أو هي، ويَفعل هو، ويفعل هو ونَفعل نحن))[٦].

١- ينظر: ينظر: شرح السّيرافي:٣/١٩١، وشرح المفصّل:٤/٢١٩.

٢- ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن:٢٧.

٣- ينظر: المقتضب:٤/٣٤٨ .

٤- الأصول في النحو:٢/١٤٦.

٥- ينظر: إعراب القرآن:١/٢٠ .

٦- الكتاب:١/١٣.

وذهب المتأخرون مذهب جمهور البصريين في رفع المضارع لوقوعه موقع الاسم[١]، إلّا أنَّ ابن الحاجب ذهب مذهب الفرّاء والكوفيين، فالمضارع عنده مرفوع لتجرّده من النواصب والجوازم وهو مذهب ابن مالك أيضًا، فيما ذكر ابن يعيش أنَّ قومًا من البصريين ذهبوا مذهب التعرية وهي حجَّة ضعيفة عنده[٢].

ويسوقنا هذا العرض لأدلَّة الفريقين إلى أمرين ينبغي أنْ نقف عندهما، **أحدهما:** أنَّ تعدد الآراء في هذه المسألة لم يكن بين المدرستين، بل تعدت بين أبناء المدرسة نفسها، بل نجده حاضرًا بين مشايخ المدرسة الواحدة، وكذلك ثعلب الذي ذهب مذهب المشابهة، وذهب ابن خالويه مذهب سيبويه وجمهور البصريين، أمّا البصريون فقد شذَّ عنهم الاخفش والرمّاني ومن تابعهما ذاهبين مذهب التعرية، ومنهم من أساء فهم كلام سيبويه.

والآخر: أنَّ ما أكده الشريف عمر من أدلَّة الكوفيين والبصريين المخالفين القياسيّة هو الصواب، إذ ترى الباحثة أنَّ ثعلبًا والرّماني ومن تبعهما من الفريقين خلطوا بين علَّة إعراب المضارع، وعلّة رفع المضارع، إذ إنَّ علّة الأعراب تأتت من مضارعة الفعل هاهنا للاسم فكما أنَّ الاسم تتوارد عليه المعاني المختلفة مثل الفاعلية والمفعولية والإضافة كذلك الفعل، فالاصوب أنَّ هذه الأفعال وقعت موقع الأسماء، فاختصت تلك الأفعال بالرفع دون الأسماء التي تكون منصوبة ومجرورة؛ لأنّ عوامل الأفعال تختلف عن عوامل الأسماء، إلّا أنَّها وقعت موقع الاسم؛ لأنّها ليست عوامل لفظية فأشبهت المبتدأ الذي ليس بعامل لفظي فقيست عليه، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، ومن بعده

١- ينظر: المرتجل:٣٩، ونتائج الفكر:٦٢، والمغرب في ترتيب المعرب، المطرزي:٢/٤١١، واللباب في علل البناء والإعراب:٢/٢٥.

٢- شرح المفصّل:٤/٢١٩، وشرح التسهيل:٤/٥ ، وينظر: شرح الرضي على الكافية، الرضي الاستراباذي:٤/ ٢٣

السّيرافي الذي صوّر لنا صورةً أخرى في القياس، إذ نقض الدليل القياسي بدليل قياسي آخر وكلاهما من جهة الشبه.

نلحظ أن المقصود بكلام الشريف عمر، بقوله: (قال قوم)، هو رأي الفراء، وهو إنّما ارتفع هذا الفعل؛ لأنّه خلا من حروف النّصب والجزم، وهذا وإنْ كان جيّدًا إلا إنه لابدّ له من عامل مؤثر[١].

اتفق مع رأي البصريين والفراء، بدليل قوله: ((وهذا الفعل المضارع أبداً مرفوع ما لم يدخل عليه ناصب أو جازم، وإنما ارتفع بوقوعه موقع الاسم ألا ترى أنّك تقول: زَيْدٌ يَضْرِبُ، ثم تقول: يَضْرِبُ زَيْد؛ فقد وقع: (يَضْرِبُ) موقع (زَيْد)))[٢].

المسألة الثالثة : فعل التعجب القياسي

التعجب هو أسلوب من أساليب اللغة العربية، وهو من الأساليب الإنشائية غير الطلبية، إذ هو تعبير كلامي يدلّ على الدهشة والاستغراب للشعور الداخلي عند الإنسان عند انفعاله حين يستعظم أمرًا نادرًا أو صفة في شيء ما قد خُفي سببه، وهناك نوعان من التعجب، هما: التعجب السماعي والقياسي: فأما السماعي، فهو الذي لا وزن ولا قاعدة أساسية له، إنما صيغ جاهزة سُمعت عن العرب، أما التعجب القياسي فيقصد به تلك الصيغ التي وضعها الصرفيون لتدلّ بلفظها ومعناها على التعجب والدهشة وهما صيغتان(ما افعل، وأفعل به)[٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة/١٧٥].

وقد ذكر ابن جني أسلوب التعجب وصيغته القياسية في كتابه اللمع، بقوله: ((ولفظه في الكلام على ضربين: أحدهما: ما أَفْعَلَهُ، والآخر: أَفْعِلْ بِهِ، الأوّل نحو قولك: ما أَحْسَنَ زَيْدًا، وَأَجْمَلَ بَكْرًا، وما أَظْرَفَ أَبا عَبْدِ الله، وتقديره: شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا، فـ(ما)

---

١ – ينظر: البيان في شرح اللمع: ٤١٦، وينظر: معاني القرآن للفراء:٨٧/١

٢ – المصدر نفسه:٤١٦

٣ – التطبيق النحوي :٣٠٥ ، والنحو والصرف :٣٣٦، وعلم المعاني:٧١–٧٢، وينظر: البلاغة والمعاني:٣٥١–٣٥٢

مرفوعة بالابتداء و(أَحْسَنَ) خبرها وفيه ضمير(ما) وذلك الضمير مرفوع بـ(أَحْسَنَ) لأنه فعل ماضٍ وزيد منصوب على التعجب وحقيقة نصبه بوقوع الفعل عليه))[١].

بَيّنَ الشريف عمر آراء الكوفيين، بقوله: ((عند الكوفّيين أن (أَحْسَنَ) اسم بمنزلة (أَفْعَلِ) التفضيل إلا أنّه بُنيَ على الفتح لخفة الفتحة، واحتجوا بتصغيره في قولهم: ما أُميلحَ زيداً، قالوا والأفعال لا تُصغر))[٢]، إلا أن الكسائي[٣]: بيَّن أن (أَحْسَنَ) بمنزلة فعلية صيغة التعجب، وبذلك نلحظهُ أيد مذهب البصريين[٤]، الذين ذهبوا الى فعلية صيغة التعجب، ونقل عن الفراء[٥] في هذه المسألة رأي تابعه فيه أبو بكر الانباري(ت:٣٢٨هـ) مفاده أنه يجعل البناء "أفعل" التعجب للفاعل[٦]، وابن الشجري ومن تابعه كابن يعيش وابن مالك وغيرهما[٧]. واستشهد الكوفيون بأدلة شعرية[٨]، نقلية نقلية على رأيهم، منها:-

حجتهم الاولى على: تصغير (افعل) التعجب، بوصفه دليلاً على اسميتها، وقالوا الأفعال لا تصغر[٩]، قول الشاعر[١٠] :

---

١ – اللمع في العربية:٣٦/١، وينظر: البيان في شرح اللمع:٤٥٧/١

٢ – البيان في شرح اللمع :٤٥٩/١، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسالة رقم(١٥) :١٢٦/١، والامالي لابن الشجري:١٢٩/٢

٣ – معاني القرآن للكسائي:٨٢

٤ – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(١٥) :١٢٦/١، وشرح الاشموني:١٦٧/٤

٥ – ينظر: معاني القرآن للفراء:١٠٣/١ ، والأضداد ، ابو بكر الانباري:٢٢٠

٦ – ينظر: الأضداد ، ابو بكر الانباري :٢٢٠

٧ – ينظر: الامالي ابن شجري:٣٨١/٢، وشرح المفصل:١٢٠/٤، وشرح الرضي على الكافية:١٧٠/١

٨ – ينظر: حاشية الصبان:١٨/٣، والبيان في شرح اللمع:٤٥٩، وشرح الشافية ابن حاجب، رضي الدين الاستربادي:١٩٠/١، و شرح الاشموني:١٦٧/٤، وينظر:همع الهوامع، السيوطي: ٤٦/٣

٩ – ينظر: البيان في شرح اللمع: ٤٥٩، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(١٥):١٠٤/١

١٠ – البيت من البسيط: اختلفوا في نسبه منهم من نسبه للعرجي وقيل هو الكامل الثقفي، استشهد به السيرافي في شرحه:٦٠/١، وابن مالك في شرح التسهيل:٢٤٤/١، والبغدادي في الخزانة:٩٣/١، وشرح أبيات مغني اللبيب:٧١/٨

يا ما أُمَيلحَ غِزلانًا شدنّ لنا من هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضّالِ والسمرِ

أما البصريون فاحتجوا على رأي الكوفيين هذا، بقولهم: ((بأنه إنما صغر لجموده، فانسبه الاسم من هذه الناحية، إذ قالوا إن هذا الكلام ينقضّ بـ(ليس و عسى) و(نِعْمَ، وَبِئْسَ) وصيغة " أفعل به" في التعجب، فهذه جميعاً جامدة، ومع ذلك لا يجوز تصغيرهما، ولو كان الجمود سببًا لتصغيرها لجاز تصغيرهما، واحتجوا أيضاً بصحة عينه وعدم انقلابها ألفاً في نحو" هذا أقوم منك وأبيع منك" فلو كان فعلاً لوجب أعتَلَ عينه، وتقلب ألفاً كما قلبت من الفعل نحو" قام وباع وأقام وأباع"، ورد على البصريين في تقديرهم لمعنى ما أعظم الله ونحوه تقديره: (شيء أعظم اللهِ)، وقالوا إنّ هذا يعني أنَّ اللهَ عظيم بفعل فاعل وهذا لا يجوز))[١]

حجتهم الثانية:- احتج الكوفيون بأن(أفعل) اسم جامد (ولو كان فعلاً وجب أن يتصرف، لان التصرّف من خصائص الأفعال ، فلمّا لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء، ومنهم من تمسّك بان قال دليل على انه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء)[٢] .

حجتهم الثالثة:- واحتجوا أيضاً باسمية فعل التعجب، بقولهم: ما أقوم زيد، وما أقوله للحقّ وما أبيعهُ، فَصحّة (الواو) و(الياء) يدلّ على أنها اسم؛ لان الفعل لا يصح فيه ذلك؛ لأنك تقول: أقامَ يُقيمُ، وقالَ يقول، ولا تقول: أقوم يقومُ، ولا أقول يقولُ[٣].

والجواب عنه بأنّ(أحْسنَ) في التعجب وإن كان فعلاً فقد أشبه الاسم لزومه طريقة واحدة على أنّ الواو والياء قد صحتا في الأفعال، نحو قولهم: أغلبتِ المرأة، وأغيمت

---

١ – الاصول في النحو:١/٩٩-١١٠، شرح كتاب سيبويه:١٦٩، والإنصاف في مسائل الخلاف مسالة(١٥):١/١٠٤

٢ – ينظر: همع الهوامع، السيوطي:٣/٤٦، وينظر: شرح الكافية، ابن حاجب:١/١٩٠، المصدر نفسه مسألة(١٥): ١/١٠٤

٣ – البيان في شرح اللمع: ٤٥٩

السماء[١]، فان قيل: هذا قيل له: قد جاء في القرآن، نحو قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[المجادلة/١٩]، ومما يدلل على أنه فعل أنه على وزن (أكرم وأخرج)[٢].

وعلى الرغم من كل هذه الحجج التي قدمها الكوفيون إلا أنّها مرفوضة عند البصريين، وردوها بحجج، هي[٣]:-

الحجة الاولى:- أنك تقول: ما أحسنني، فتضيف اليه النون والياء، كما تقول: ما أضربني وهذا لا يكون إلا في الأفعال واحتجاجهم بقول الشاعر[٤]:

وما أَدري وَظَنّي كُلُّ ظَنٍّ أَمُسلِمُني إلى قَومي شراحي

والشاهد في البيت (أَمُسلِمُني) الحق نون الوقاية لوصف المضاف الى الياء شاذ، والرواية على انه (أَيسلِمُني)[٥]

الحجة الثانية:- أن فعلّية (أفعل) التعجب بجوار دخول نون الوقاية وهي لا تدخل إلا على الأفعال كقولك:(ما أحسنني عندك واظرفني في عينك)، واستدلوا أيضاً على فعليتها بأنّها تنصب المعارف والنكرات، كقولك: "ما أكبر السن له" خلافًا للاسم، إذ لا ينصب إلا النكرات[٦] .

لذا نلخص ما احتج به الكوفيون في قولهم من أن " أفعل" جامد لا يتصرف إذ نجيب على ذلك من وجهين:-

---

١ – ينظر: والإنصاف في مسائل الخلاف مسالة(١٥): ١٤٤، والامالي، ابن الشجري:١٣٨/٢-١٣٩، وينظر: الخصائص :١١٨/١

٢-البيان في شرح اللمع: ٤٦٠، وينظر: المصدر نفسه مسألة(١٥):١٤٤/١، و الامالي لابن شجري:١٣٨/٢-١٣٩، و الخصائص:١١٨/١

٣- المصدر نفسه مسالة(١٥) ١٤٤/١، وشرح الكافية :٢٨٥/٢، والاشموني:١٦٧/٤، وينظر:الصبان:١٦/٣

٤ – البيت من الوافر: منسوب الى يزيد محزم الحارثي ، وهو من شواهد المحتسب:٢٢٠/٢، والمعرب:١٢٥/١، والبحر المحيط:٣٦١/٧، والمقاصد:٣٨٥/١، والمساعد:٦٧٦/٢، والمغني:٣٨٠-٧١٦، والهمع :٦٥/١

٥ – ينظر: الهمع :٦٥/١، شرح ابيات المغني:٥٦/٦

٦ – ينظر: أصول النحو :١٠٠/١-١١٠، والامالي/ ابن الشجري:١٣٨/٢-١٣٩، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(١٥):١٠٦/١

أحدهما: أنهم لمّا لم يضعوا للتعجب حرفاً يدل عليه جعلوا له صيغة ثابته لتكون إمارة للمعنى الذي أرادوه وانه متضمن معنى ليس في أصله؛ والأخر: إنّما لم يتصرف، لان المضارع يحتمل زمانين الحال والمستقبل، والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد، وقد يتعجب من الماضي ولا يكون التعجب مما لم يُكن، فكرهوا أن يستعملوا لفظاً يحتمل الاستقبال لكي لا يصير اليقين شكاً[١]؛ وأما قولهم (أنه يصغر، والتصغير من خصائص الأسماء فمنقوض عنده أيضًا، لان التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الأسماء، فان التصغير على اختلاف ضروبة، من تحقير، كقولك:" رُجَيْل"، والتقليل كقولك: دريهمات، والتقريب كقولك: قُبَيلْ المغرب، والتعطف كقوله (صل الله عليه واله وسلم) أصَيْحَابي أصيحابي[٢].

إذ نجد أبا بكر الانباري قد نقل عن الفرّاء[٣] أنه يجعل بناء "أفعل" التعجب للفاعل، كقولك: " ما أحسن اللهِ" والحسنُ لهُ، " وما أجمله" أي هو الموصوف بالجمال[٤]، وأمّا الدَّليل الشعري الذي أورده أبو البركات على انه من أدلة الكوفيين فلم نجد منهم من تكلم به ويؤكد ابن هشام(ت:٧٦١هـ) ذلك عند توجيهه لهذا الدليل بأنه(لم يسمع ذلك إلا في (أحسن) و(أملح) ذكره الجوهري، ولكن النحويين مع هذا قاسوه ولم يحكِ ابن مالك اقتباسه إلا عن ابن كيسان)[٥].

وهذا لم يكون مخالفًا عن ذلك، إذ نجد البصريين يجعلون: (أفْعَلَ) التعجب من الأفعال كما نص ذلك ابن السراج[٦] إذ اشترط أن لا تكون تلك الأفعال مشتقة من الألوان والعيوب، ولا تكون ممّا زاد من الفعل على ثلاثة أحرف، وعلى الرغم من أن

---

١ – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(١٥):١/١١٣

٢ – الحديث صحيح، رواه احمد بن مسنده :٤/٢١٩–٢٢٠، والبخاري :٦/٥٥، ولم يستشهد به احد من علماء اللغة والنحو سوى زهير في التهذيب:٢/٢٢٤، وابن الشجري:٢/٣٨٣، وخزانة الأدب:١/٩٤

٣ – معاني القرآن للفراء: ١/١٠٣

٤ – ينظر: الأضداد ابو بكر الانباري:٢٢٠

٥ – ينظر: مغني اللبيب :٨٩٤

٦ – ينظر: الأصول في النحو:١/١٠٢–١٠٣

الفارسي[١] ذهب هذا المذهب إلا أن "افعَلَ" وان كان فعلاً عند إلاَّ أنّه اقرب الى الاسم لشبهه واستدل على ذلك بعدم تصرفه، فقد ضارع الاسم في ذلك وتابعه من النحويين الزمخشري وابن خروف (ت:٦٠٩هـ)[٢].

فلم يخرجوا عما قرره القدماء في هذه المسألة، إذ احتجوا برأي الخليل الذي ذهب الى أن تلك الأفعال تضارع الأسماء كاليد والرأس فلا تقل فيه: ما افعله كما لم تقل(ما يداه) وكذلك سيبويه الذي نصَّ على أن افعْلَ التعجب أجريت مجرى الفعل وان لم يكن فعلاً حقيقة لعدم تصرفه، فقال: ((وكذلك ما أحسن عبد اللهِ، وزيد قد رأيناه، فإنما أجريته – يعني أحسن في الموضع مجرى الفعل في عمله، وليس كالفعل ولم يجيء على أمثلته ولا على إضماره ولا تقدمه ولا تأخيره ولا تصرفه، وإنما هو بمنزلة لدُنْ غُدْوَةً، وكمْ رجلاً، فقد عملا عمل الفعل وليسا بفعل ولا فاعل))[٣].

فكذلك نجد ممن تابع في هذه المسألة، ابن الشجري وأبا البركات في توجيه تلك الأدلة التي ساقوها على أنها من أدلة الكوفيين، فذكر العكبري(ت:٦١٦هـ)[٤]، هذه المسألة ورجح مذهب البصريين فيها .

نلحظ أنَّ الكوفيين ذهبوا الى اسمية فعل التعجب عدا الكسائي الذي كان مؤيداً للرأي البصري بفعلية صيغة التعجب.

---

١ – ينظر: التعليقة:١/١٢٥

٢ – ينظر: شرح الرضي على الكافية:٢/٣٤٤

٣ – الكتاب:١/٩٦، وينظر: الأصول في النحو:١/١٠٢-١٠٣

٤ – ينظر: التبيين مسألة(٤٠): ٢٨٥

المسألة الرابعة: القول في اسمية (نِعْمَ) و(بِئْسَ) عند الكوفيين

اختلف النحاة في (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ)، أهما اسمان أم فعلان، فذهب جمهور البصريين إلى أنَّهما فعلان جامدان، ويلزمان صيغة واحدة وهي الماضي، ولا ينصرفان، فلا ياتي منهما صيغة مضارع وأمر، فالأولى مخصوصة للمدح، والثانية مخصوصة للذم[١].

قال ابن جني:-((اعلم أنَ "نِعْمَ، وَبِئْسَ" فعلان ماضيان غير متصرَّفين ومعناهما المبالغة في المدح أو الذّمَ، ولا يكون فاعلاهما إلاّ اسمين مُعَرَفَيْنِ باللاّم تعريف الجنس أوْ مُضْمَرَيْنِ على شريطة التّفسير، ثُمَّ يُذْكَرُ بعد ذلك المقصود بالمدح أو الذّم، وذلك قولك: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبِئْسَ الغُلامُ جعْفَرٌ؛ فـ (الرّجل) مرفوع بفعله، و(زَيد) مرفوع؛ لأنّه خبر مبتدأ محذوفّ، كأن قائلاً قال: مَنْ هذا الممدوح؟ فقلتَ: زيد، أي: هو زيد، وإن شئتَ كان(زَيدٌ) مرفوعًا بالابتداء، وقبله خبر عنه متقدّم عليه)) [٢]، وهي من المسائل التي أشار الشريف عمر فيها إلى الأثر الكوفي، وهي أيضًا تمثل أحد مسائل الخلاف بين المدرستين وفي(نِعْمَ) وَ(بِئْسَ)، قال:((وعند الكوفيين أنهما اسمَان واستشهدوا بجواز دخول حرف الجر عليهما في قولهم: (مررتُ بِنِعْمَ القَوْمُ))[٣]، واليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين [٤].

لو تتبعنا آراء المدرستين نلحظ أن النحاة كانوا على قسمين، الأول، وهم البصريون ذهبوا الى فعليتهما، وفي كتاب سيبويه، نجده ينّص صراحة على فعلية هذه الصيغ في أكثر من موضع، بقوله:((وأما (نِعْمَ، وَبِئْسَ) ونحوهما فليس فيهما كلامٌ، لأنهما لا يتغيران لأن عامة الأسماء على ثلاثة أحرف، ولا تجريهن إذا كن أسماء للكلمة، لأنَّهن

---

١ – ينظر: النحو الواضح :٧٨/٢

٢ – اللمع في العربية:١٤٠/١، وينظر: البيان في شرح اللمع:٤٦٩

٣ – البيان في شرح اللمع : ٤٧١ ، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسالة(١٤) :٩٧/١، وأسرار العربية:٩٠، وآمالي ابن الشجري:١٤٧/٢

٤ – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسالة(١٤) :٩٧/١.

أفعالٌ والأفعال على التذكير))[١] وقد قاسهما في موضع آخر من كتابه على الأفعال المتصرفة، بقوله: ((وإذا قال: عبد الله نعم الرجلُ، فهو بمنزلة: عبد الله ذهب أخوه، كأنه قال: نِعْمَ الرجلُ فقيل له من هو، فقال: عبد الله؛ وإذا قال: عبدُ الله، فكأنه، فقيل له: ما شأنه، فقال: نِعْمَ الرجل))[٢]، إلا أن قياسه هذا لا يلغي حقيقة أنها من قبيل الأفعال الجامدة؛ لأنه قال بعد ذلك: ((لأنهما لا يتغيران))[٣] فهما جامدان لا يتصرفان، ويعلل سيبويه هذا الجمود، بقوله:((وأما علامة التأنيث التي تلحق الفعل فإنها تلحق نعم وبئس إذا كان بعدهما مؤنث كقولك: نعمت المرأة وبئست الجارية، وحذف علامة التأنيث منهما أحسن وأكثر من حذفهما من سائر الأفعال لنقصان تمكنهما في الأفعال وبطلان استعمال المستقبل منهما وذلك أن دخول علامة التأنيث في المستقبل أقوى منه في الماضي))[٤]، وقد بيّن سيبويه من خلال نصوصه معنى الفعلية فيهما من خلال ذكره لعلامات الأفعال التي تلحق هذه الصيغ ومنها(تاء التأنيث)لان الأصل في أن يؤتى بها لتأنيث حدث الفعل دلالة على الفاعل؛ قال:((واعلم أن نِعْمَ وَبِئْسَ تؤنث وتذكر وذلك قولك: نِعْمَت المرأة، وان شئت قلت: نِعْمَ المرأة؛ كما قالوا: ذهبت المرأة والحذف في نِعْمَت أكثر))[٥]، فلو كانا اسمين لكان الوقف عليهما بالهاء، فلما وقف عليهما بالتاء علم أنهما فعلان وليسا باسمين[٦]، ولم تخرج آراء البصريين الذين جاءوا بعد سيبويه كثيرا عن القواعد التي خطها سيبويه لهذه الأفعال .

---

١ – الكتاب:٣/٢٦٦

٢ – المصدر نفسه:٢/٣٧

٣ – المصدر نفسه:٢/٢٦٦

٤ – شرح كتاب سيبويه:٣/١١

٥ – الكتاب: ٢/١٧٨

٦ – ينظر: البيان في شرح اللمع: ٤٧١، وينظر: علل النحو / الوراق: ١٦١

قال السيوطي: ((لا خلاف في أنهما فعلان، وإنما الخلاف فيهما بعد الإسناد إلى الفاعل، فالبصريون يقولون: نعم الرجل، وبئس الرجل جملتان فعليتان، وغيرهم يقول: اسمان محكيان نقلا عن أصلهما وسمي بهما المدح والذم كتأبط شراً ونحوه وأصلهما (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين))[١].

وقد ذهب المبرد، بقوله: ((أما (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) فلا يقعان إلا على مضمر يفسره ما بعده والتفسير لازم أو على معرفة بالألف واللام على معنى الجنس ثم يذكر بعدها المحمود والمذموم فأما ما كان معرفة بالألف واللام، فنحو قولك:(نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عبد الله،ونعم الدار دارك)، وانْ شئت قلت: نعمت الدَّار... وبئست الدابة دابتك، وأما قولك: الرجل، والدَّابَّة، والدَّار؛ فمرتفعات بنعم وبئس، لأنَّهما فعلان يرتَفع بهما فاعلاهما))[٢]

وذكرهما ابن السراج تحت عنوان(ذكر الفعل الذي لا يتصرف)، وقال عنها: ((وهما نِعْمَ، وَبِئْسَ، فهذه الأفعال وما جرى مجراها لا تتصرف))[٣]؛ لذا يرى أن رفعهما الفاعل دليل على فعليتهما، بقوله:((نِعْمَ الرجل زيد، وبئس الرجل عبد الله، ونِعْمَ الدار دارك،فارتفع الرجل والدار بنِعْمَ وبِئْسَ لأنهما فعلان يرتفع بهما فاعلهما))[٤]

والى مثل هذا الرأي ذهب ابن يعيش الذي حاول جاهداً حصر علامات الأفعال التي تحتويها (نِعْمَ، وَبِئْسَ) فنِعْمَ، وَبِئْسَ عنده ((فعلان ماضيان، والذي يدل أنّهما فعلان أنّك تُضمِر فيهما، وذلك أنه إذا قلت: ((نِعْمَ رجلاً زيدٌ، و(نعم غلاماً غلامُك) لا تضمر إلا في الفعل، وربّما برز ذلك الضمير واتصل بالفعل على حدّ اتصاله بالأفعال، قالوا:(نِعْما رجلَيْن و(نِعْمُوا رجالاً)، كما، تقول:(ضربا) و(ضربوا)، ومن ذلك

---

١ – الهمع:١٨/٣

٢ – المقتضب:١٤١/٢

٣ – الأصول : ٩٨/١، وينظر الهمع : ٢٣٦/١

٤ – الاصول، ابن سراج:١١٢/١

أن تلحقها تاءُ التأنيث الساكنةُ وصلاً ووقفًا كما تلحق الأفعالَ، نحو: (نِعْمَتِ الجاريةُ هندٌ)، و(بئست الجاريةُ جاريتُك)، كما تقول:(قامت هندٌ)، و(قَعَدت)، وأيضا فإنَّ آخِرها مبنيّ على الفتح من غيرِ عارض عرض لهما))[١] .

أما الفراء فقد قال: ((والعرب توحد (نِعْمَ، وَبِئْسَ)، وإنْ كانتا بعد الأسماء فيقولون: أما قومك فنعموا قوماً، ونِعْمَ قوماً، وكذلك بِئْسَ، وإنما جاز توحيدهما، لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه وإنما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم، ألا ترى أن لفظهما لفظ (فَعَلَ) وليس معناهما كذلك، وانه لا يقال منهما: يبأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك، فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل))[٢]، فالنص يشير إلى أن الفراء لا يقول باسميتها ولا بفعليتها خالصة، بل تجمع بين الاثنين، فمن حيث اللفظ، هي (فعل)، ومن ناحية المعنى، هي (اسم)، ونلحظ الفراء مغاير لما ينسب إليه من وجهين:-

الأول: الإقرار بفعلية هذه الصيغ يستشف ذلك من قوله: فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل.[٣]

الآخر: أنه أقر كما اقر سيبويه[٤]، قبله بجمود هذه الأفعال، إذ لا يكون منها المضارع أو المستقبل؛ ((والعلة في ذلك أنهما تضمّنا ما ليس لهما في الأصل وذلك أنهما نُقلا من الخبر إلى نفس المدح والذم، والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف فلمّا أفادت فائدةَ الحروف، خرجت عن بابها، ومُنعت التصرّف))[٥]

ما يشير صراحة إلى فعلية (نِعْمَ، وَبِئْسَ) عند البصريين واسميتهما عند الكوفيين جاء في المجالس للزجاجي، أنه قال: ((قدم الرياشي بغداد في سنة ثلاثين ومائتين فنزل

---

١ – شرح المفصل:٣٨٩/٤

٢ – معاني القرآن للفراء:١٤١/٢

٣ – ينظر: المصدر نفسه:١٤٢/١، ومجالس ثعلب:٢٧٣

٤ – ينظر: شرح كتاب سيبويه:١١/٣

٥ – ينظر: شرح المفصل:١٢٧/٧

درب الأزج أو درب الزنوج، فأتيته لأكتب عنه فقال: أسألك عن مسألة؟ قلت: سل: قال: نِعْمَ الرجل يقوم. قلت: الكسائي يضمر رجل يقوم، والفراء لا يضمر، لأن نِعْمَ عنده اسم وعند الكسائي فعل ويقوم من صلة الرجل وسيبويه يقول: إنه ترجمة))[١]

ومن خلال هذا النصّ الذي ذكره الزجاجي، نلحظ أنَّ هناك جانبين:

الجانب الأول: انه أشار إلى الخلاف بين الكسائي والفراء وهما من أعمدة النحو الكوفي [٢].

الجانب الثاني: أن الحديث عن لاحقة جملة (نِعْمَ الرجل) وهو الفعل (يقوم) فالكسائي على حد تعبير الرجل يقدر فاعل لـ (يقوم) في حين لا يجيز الفراء هذا الإضمار على أساس اسمية (نِعْمَ) ومن ثم فالجملة عنده مكونة من مبتدأ وخبر، وهذا النص يقودنا إلى مسألة وهي أنَّ الكسائي يؤيد أهل البصرة، ودليل ذلك ما نقله ابو البركات الانباري، في قوله: ((ذهب البصريون إلى أنّهما فعلان ماضيان لا يتصرفان واليه ذهب الكسائي من الكوفيين))[٣].

وذكر ابن الشجري، بقوله:((اجمع البصريون من النحويين على أن(نِعْمَ، وَبِئْسَ) فعلان وتابعهم علي بن حمزة الكسائي، وقال أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء هما اسمان وتابعه ابو العباس احمد بن يحيى(ثعلب) وأصحابه على اسميتها))[٤].

أما ابن الوراق، فقال:((فإن قال قائل: فلم زعَمتم أنهما فعلان، وقد وجدنا العرب قد تدخل عليهما حرف الجر، كقول الشاعر[٥]:

---

١ – مجالس العلماء للزجاجي:٤٨

٢ – ينظر: معاني القرآن للفراء :١٤١/٢، ومجالس ثعلب:٦٢/١. ومعاني القرآن للزجاج:١٧٢/١، وعمدة الكتاب ابو جعفر النحاس:١٨٥، وشرح السيرافي:٣٩١/٣، وأعراب القرآن:١٠١/١

٣ – الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(١٤) :٩٧/١

٤ – الامالي ابن الشجري:٤٠٥/٢

٥ – البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت في ديوانه:٢١٨، وهو من شواهد الزجاجي في اشتقاق أسماء الله:١٤٤، وابن وراق في علل النحو:٢٩٢، وابن الشجري في أماليه :٤٠٥/٢، والعكبري في شرح ديوان المتنبي:٢٩٩/١، وابن خباز في توجيه اللمع:٣٨٩

ألستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المال مُصْرِمَا

وأيضًا روي أن إعرابيًا بُشِّرَ بمولودة، فقيل له: نِعْمَ المولودة مولودتك، فقال: والله ما هي بنِعْمَ المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة. قيل له: إما الدليل على إنهما فعلان ثبات علامة التأنيث فيهما على حد ثباتها في الفعل نحو: نعمت وبئست، كما تقول: قامت وقعدت))[١]

واحتج الفرآء[٢] بدخول حرف الجر على (نِعْمَ) واحرف الجر من علامات الأسماء واستشهدوا بدليل النقل، بقول العرب "ما زيد بنِعْمَ الرجل" [٣] وبقول حسان بن ثابت[٤] الذي ذكرناه آنفاً.

ويقول بعض فصحاء العرب(نِعْمَ السير على بِئْسَ العير)؛ فدخول(الباء)، و(على) عليهما يحقق الاسمية؛ أما البيت المنسوب لحسان بن ثابت، فقد استدلّ به جمع كبير من علماء العربية[٥] ، من غير أن يجعلوه حجة من حجج الكوفيين ومنهم الفراء، أوضح ابن يعيش، قال بعد أن ذكر أدلة فعليتهما متابعاً في ذلك البصريين:((هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين، وذهب سائر الكوفيين إلى أنهما اسمان مبتدآن واحتجّوا لذلك بمفارقتهما الأفعال بعدم التصرّف))[٦] .

---

١ – علل النحو / الوراق : ١٦٠–١٦١

٢ – ينظر معاني القرآن للفراء: ١٤١/٢

٣ – ينظر: اسرار العربية:٩٠

٤ – البيت من الطويل، ينظر ديوانه:٢١٨، وهو من شواهد الزجاجي في اشتقاق اسماء الله:١٤٤، وعلل النحو ابن الوراق:٢٩٢، وابن الشجري:٤٠٥/٢، واللمع ابن الخباز:٢١٩

٥ – ينظر: شرح المفصل: ١٢٧/٢

٦ – شرح المفصل:٣٨٩/٤

وهو ما ذهب إليه ابن عصفور في شرحه، بقوله:((واخُتِلفَ هل هما فعلان أم لا، منهم من ذهب إلى أنهما فعلان، وهم أهل البصرة، ومنهم من ذهب إلى أنهما اسمان وهو الفراء وكثير من أهل الكوفة))[١].

والى مثل هذا الرأي ذهب ابن هشام، بقوله: ((نِعْمَ، وَبِئْسَ وهما فعلان عند البصريين والكسائي بدليل(فبها ونعمت) واسمان عند باقي الكوفيين، بدليل (ما هي بنعم الولد) جامدان رافعان لفعلين معرفين بال الجنسية))[٢]، واستدل البصريون بان (نِعْمَ، وَبِئْسَ) فعلية هذه الصيغ، فمن أدلة فعليتهما عندهم((البناء على الفتح، وتحملها الضمير في نحو قولك-:(نعم رجلين الزيدان) وهذه العلامات لا تكون في الأسماء وإنما تكون في الأفعال))[٣]، ومنها أيضا اتصال ضمائر الرفع ((لغة حكاها الكسائي نحو أخواك نعما رجلين وإخوتك نعموا رجالا، والهندات نعمن هندات. وقال ابن برهان الدليل على أن نعم فعل ماض رفعه الظاهر وتضمنه الضمير ودخول لام القسم عليه وعطفه على الفعل الماضي))[٤].

ولا يخفى على متتبع هذه المسألة أنَّ ظاهرة الخلط والاضطراب كانت من الوضوح بمكان بحيث لا يمكن تجاوزها ويتجلى ذلك في مظهرين :-

أولهما :-

- الخلط في نسبة الرأي للكوفيين القائلين باسميتها، فهو عند ابن عصفور منسوب إلى الفراء وكثير من أهل الكوفة [٥] .

---

١ – شرح الجمل:٢/٦١-٦٢، وينظر: البيان في شرح اللمع :١/٤٧٤، والإنصاف في مسائل الخلاف مسالة رقم(١٤) :١/٨٦، والمساعد:٢/١٣١-١٣٢ ، والهمع :٢/٨٥

٢ – أوضح المسالك:١/٤٣٧

٣- شرح الجمل:٢/٦١-٦٢

٤ – شرح التسهيل:٣/٥

٥ – ينظر: شرح الجمل:٢/٦١-٦٢

- ونجده عند ابن هشام بعد أن اخرج الكسائي من دائرة الكوفيين منسوباً إلى باقي الكوفيين[١] .
- في حين نص ابن مالك صراحة نسبته إلى الفراء[٢] .
- وذكره الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل منسوباً إلى جماعة من الكوفيين ومنهم الفراء[٣].
- أطلق الاشموني النسبة على عامة الكوفيين، أنهم: ((عند الكوفيين أنها من قبيل الأسماء بدليل ماهي بنعم الولد ونعم السير على بئس العبر))[٤].
- وخصه السيوطي بالفراء فقط، إذ قال: ((وعن الفراء أنهما اسمان))[٥] .

ثانيهما:-

أن النحاة لم يختلفوا في نسبة الرأي وحسب، بل اختلفوا في صحته أيضا، وابن عصفور ينفي أن يكون الخلاف واقعاً في فعلية (نِعْمَ، وَبِئْسَ)، أو اسميتها، إنَّما الخلاف بعد إسنادهما إلى الفاعل؛ قال:((لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أن (نِعْمَ، وَبِئْسَ) فعلان، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أن (نِعْمَ الرجل) جملة فعلية وكذلك(بئس الرجل) وذهب الكسائي إلى أن قولك: نِعْمَ الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة (تأبط شراً) فـ(نِعْمَ الرجل) عنده اسم للممدوح و(بئس الرجل) اسم للمذموم، وهما في الأصل جملتان محكيتان نقلتا عن أصلهما وسمي بهما))[٦]، وتابعه في ذلك السيوطي.

---

١ – ينظر: اوضح المسالك:٤٣٧/١
٢ – ينظر: شرح التسهيل:٣٣٨/٢
٣ – ينظر: حاشية الخضري:٩٧/٢
٤ – شرح الاشموني:٢٧٥/٢
٥ – همع الهوامع:١٧/٣
٦ – شرح الجمل:٧٦/٢

ومن أدلة فعلية هذه الصيغ عند الفراء أنه قاسها على أفعال كان قد اتفق على فعليتها فهي عنده كـ (عسى)، قال:((ونظيرهما: ﴿عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾[الحجرات: ١١]، وفي قراءة عبد الله (عسوا أنَّ يكونوا خيرا منهم) ألا ترى أنك لا تقول (هو يعسى) كما لم تقل: ييأس))[١]

إذ أشار إليها سيبويه في مستهل حديثه عن أفعال هذا الباب، بقوله: ((وأصل (نِعْمَ، وَبِئْسَ) وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح. ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى))[٢]، لذا ذهب الفراء، بقوله: ((ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول: (بئْسَا رجلين) و(بِئْسَ رجلين)، وللقوم (نِعْمَ)، و(نعموا قوماً) وكذلك الجمع من المؤنث، وإنَّما وحدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء، لان (وَبِئْسَ، وَنِعْمَ) دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل (قاما و قعدا) فهذا في (نِعْمَ، وَبِئْسَ، مطرد كثير))[٣].فـ (نِعْمَ، وَبِئْسَ) موضوعة أساسا لإفادة المبالغة في المدح أو الذم أولا، ثم لإفراد جنس الممدوح أو المذموم بالمدح أو الذم ثانياً، إذ ((قيل له:المانع من الاستقبال أنهما وصفا للمدح والذم ولا يصح المدح والذم إلا بما قد وجد وثبت في الممدوح والمذموم))[٤]، وإذا ثبت لـ (نِعْمَ، وَبِئْسَ) أنهما من قبيل الأفعال، بحسب الأقوال التي سبق ذكرها– ثبت لهما بالضرورة ما يثبت للأفعال وهو العمل، والمراد بالعمل رفعهما الفاعل على اختلاف صوره الثلاثة، وقد شارك الكوفيون ممثلين بالفراء نحاة البصرة في رفع (نِعْمَ، وَبِئْسَ) للفاعل الذي يليهما، والفاعل عنده لا يخرج عن الصور التي ذكرها سيبويه:((فهو إما أن يكون محلى بالألف واللام الجنسية، أو

---

١ – معاني القرآن، للفراء:١٤١/٢

٢ – الكتاب : ١٧٩/٢ ، وينظر الجمل : ١٠٨ ، والمقتصد: ٣٦٣/١ شرح الاشموني:٣٧١/٢

٣ – معاني القرآن للفراء:٢٦٧/١–٢٦٨ ، ٥٦/١–٥٧، وينظر: الخلاف النحو الكوفي، حمدي جبالي:٥١٨، وينظر: آراء الفراء النحوية، للباحث علي محمد علي:١٨

٤ – شرح كتاب سيبويه للسيرافي:١١/٣

يكون مضافاً إلى ما فيه الألف واللام الجنسية وقد توسع الفراء في هذا النوع فجوز الإضافة إلى النكرة))[١].

وثالث صورة هو الضمير المستتر المفسر بنكرة منصوبة على التمييز، قال: ((وبناء نِعْمَ وَبِئْسَ ونحوهما أن ينصبا ما وليهما من النكرات وان يرفعا ما وليهما من معرفة غير مؤقتة، وما أضيف إلى تلك المعرفة، وما أضيف إلى نكرة كان فيه الرفع والنصب))[٢]، وقد مثل لهذه الأحكام في موضع آخر من ذكره، فقال: ((كقولك: بئْسَ رجلاً عمرو، ونعم رجلاً عمرو، وإذا أوليتها معرفة فلتكن مؤقتة في سبيل النكرة ألا ترى انك ترفع فتقول:((نِعْمَ الرجل عمرو، وبئْسَ الرجل عمرو، فإذا أضفت النكرة إلى نكرة رفعت ونصبت، كقولك: نِعْمَ غلام سفر زيد، وغلام سفر زيد، وإذا أضفت إلى المعرفة شيئاً رفعت فقلت: نِعْمَ سائس الخيل زيد، ولا يجوز النصب إلا أن يضطر إليه شاعر))[٣]

فصور الفاعل التي ذكرها الفراء هي عينها التي نَص عليها سيبويه مع فارق هو أن سيبويه والبصريين لا يجوزون الإضافة إلى النكرة، قال سيبويه: ((فالاسم الذي يظهر بعد نِعْمَ إذا كانت نِعْمَ عاملة فيه فالاسم الذي فيه الإلف واللام، نحو (الرجلُ)، وما أضيف إليه وما أشبهه نحو:(غُلام الرجل)، إذا لم ترد شيئاً بعينه، كما أن الاسم الذي يظهر بعد رُبَّ قد يبدأ بإضمار الرجل قبله حين قلت: ربه، رجلاً، وتبدأ بإضمار الرجل في نِعْمَ))[٤].

لذا نلحظ إن الفراء اتفق مع البصريين في فعلية هذه الصيغ، وعند الكوفيين هو اتصالها بضمائر الرفع على حد اتصالها ببقية الأفعال المتفق على فعليتها. وتجويز

---

١ – ينظر: معاني القرآن للفراء : ٢٦٧/١ ، وشرح الاشموني:٣/ ٥٨، وحاشية الخضري :٤٢/٢-٤٣

٢ – معاني القرآن للفراء: ٢٧٦/١

٣ – المصدر نفسه:٥٧/١

٤ – الكتاب : ١٧٧/٢-١٧٨ ، وينظر المقتضب:٢ /١٤١، والمقتصد : ٣٦٣/١، وشرح المفصل ابن يعيش: ١٣٠/٧ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٥٥/٥، والمقترب ابن عصفور: ٧٠

اتصالها بالضمائر مقولة كوفية قديمة اتفقت المصادر على نسبتها إلى الكسائي وبها احتج صاحب الإنصاف، لان الكسائي عنده ممن يوافقون أهل البصرة في فعلية هذه الصيغ قال: ((الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف فأنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا: نعما رجلين، ونعموا رجالاً))[١].

وَقَدْ مَنَعَ سِيبَوَيهٌ وقوعَ الضَمِير فاعلاً لـ (نِعْمَ، وَبِئْسَ) جاء في الكتاب: ((واعلم انك لا تظهر علامة المضمرين في نعمَ، لا تقول: نعموا رجالاً))[٢]، وقد أجاز الاسديون اتصال الضمائر بـ (نِعْمَ، وَبِئْسَ) فيما نقله عنهم الاخفش قالوا:((نعما رجلين الزيدان، ونعموا رجالاً الزيدون، ونعمت رجالاً، ونعمت نساء الهندات))[٣]، مما تقدم يتضح لنا أن رأيًا واحداً جمع نحاة المدرستين وهم يخطون القواعد التي تخص أفعال المدح والذم، إلا إن النحاة كعادتهم كانت لهم أراء متفاوته التي تخص هذه الصيغ وقد مضى الحديث عنها.

وفي نهاية المسألة يمكن أن نستنتج امرين :-

الأمر الأول:- أنَّ الكوفيين لم يكونوا على رأي واحد، نجد الكسائي من الكوفيين متابع للرأي البصري في فعلية (نِعْمَ، وَبِئْسَ)

أمَّا الأمر الثاني:- فهو موقف الشريف عمر قد ذكر آراء البصريين والكوفيين من خلال عرضه للمسألة نجده متابع للرأي البصري في فعلية (نِعْمَ، وَبِئْسَ) من خلال قوله: ((وهذا لاحُجَّةَ فيه؛ لأن حرف الجر قد دخل على الفعل، واستدل بدليل قول الشاعر[٤] :

والله ماليلي بنام صاحبه

---

١ – الإنصاف في مسائل الخلاف مسالة(١٤) :٦٤/١، وينظر شرح المفصل:١٢٧/٧

٢ – الكتاب:١٧٩/٢

٣ – ارتشاف الضرب : ٢٠٥٢/٤، وينظر لهجة قبيلة أسد : ٢١٣

٤ – البيت هو من مشطور الرجز: للقناني، ينظر: البيان في شرح اللمع:٤٧١/١، والانصاف في مسائل الخلاف مسالة(١٤): ٩٧/١، والخصائص:٣٦٦/٢

فأدخل (الباء) على نام بأجماع نام فعل))[١].

المَسْألَةُ الخامسة: عَمل (نِعْمَ، وَبِئْسَ)

بعد أنّ أنهى الشريف عمر حديثه عن اسمية أو فعلية(نِعْمَ، وَبِئْسَ) تحدث عن عمل هذه الصيغ وتعدد آراء العلماء في عمل(نِعْمَ، وَبِئْسَ).

إذ ذكر الشريف عمر الأثر الكوفي بقوله: ((عند الكوفيين أنْ(نِعْمَ، وَبِئْسَ) هما عملاً في الرجل وفي الواقع بعده الرفع في قولنا: نِعْمَ الرَجُلُ زيد))[٢] .

بين الشريف عمر ان الفعل المدح والذم يرتفع من احد الوجهين[٣]:

الوجه الأول: أنّ يكون خبر المبتدأ المحذوف، كأن قائلا يقول: نِعْمَ الرجل، فقال قائل: من هذا الممدوح، فقيل زيد، أي: هو زيد.

الوجه الثاني: فيكون نريد من قولك: نِعْمَ الرّجل زيد، مبتدأ مؤخرْاً و(نِعْمَ الرّجل) خبر عنه، والتقدير: زيد نِعْمَ الرّجل إذ أن النحاة بينوا هذه أوجه الخلاف في الأعراب[٤].

فصيغ المدح والذم يعرب مبتدأ والجملة الفعلية فاعلها خبراً له، نحو: (نِعْمَ الرجل زيدً، وَبِئْسَ الرجل عمر)[٥]، وقد يحذف المخصوص بالمدح أو بالذم أغنى عن ذكر آخره، كقول الله تعالى ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ (ص/٤٤)، أي نِعْمَ العبد أيوب فحذف المخصوص بالمدح وهو أيوب لدلالة ما قبله عليه[٦].

إذ قال المبرد: ((أنّ (نِعْمَ، وَبِئْسَ) فلا يقعان إلا على مضمر يُفَسرهُ ما بعده والتفسير اللازم أو على معرفة بالألف واللام على معنى الجنس ثم يذكر بعدها المحمود والمذموم فأما ما كان بالألف واللام فنحو قولك نِعْمَ الرجل زيد، وَبِئْسَ الرجل عبد اللهِ، نِعْمَ الدار

---

١ – البيان في شرح اللمع:٤٧١

٢ – المصدر نفسه:٤٧٤، وينظر: المساعد:٢/١٣١–١٣٢، والهمع:٢/٨٥

٣ – ينظر: البيان في شرح اللمع:٤٧٣

٤ – الإنصاف في مسائل الخلاف مسالة(١٤): ١/٩٨

٥ – ينظر: شرح المفصل:٣/١٨

٦ – شرح ابن عقيل:٣/٧٦

دارك، وان شئت قلت: نِعْمَت الدار، وَبِئْسَ الدابة دابتك، وأما قولك: الرجل والدابة والدار، فمرتفعتان بـ(نِعْمَ، وَبِئْسَ)، لأنهما فعلان يرتفع بهما فاعلهما))[١].

وتبعه بذلك ابن السراج فهو يرى أن: (((نِعْمَ، وَبِئْسَ) فعلان ماضيان لا تقبلان التصرف))[٢] لذا يرى أنّ رفعهما فاعل دليل على فعليتهما جاء في الأصول: (نِعْمَ الرجل زيد، بِئْسَ الرجل عبد اللهِ، نِعْمَ الدار دارك، فأرتفع الرجل والدار بنِعْمَ وبِئْسَ لأنهما فعلان يرتفع بهما فاعلهما[٣] .

والى مثل هذا الرأي ذهب ابن يعيش الذي حاول حصر علامات الأفعال التي تحتويها (نِعْمَ، وَبِئْسَ)، فنِعْمَ وبِئْسَ عنده ((فعلان ماضيان والذي يدلّ على إنهما فعلان انك تضمر فيها وذلك انه أذا قلت :نِعْمَ رجلاً زيد، ونِعْمَ غلاماً غلامك لا تضمر إلا في الفعل وربما برز ذلك الضمير واتصل بالفعل وعلى حد اتصاله بالأفعال قالوا : نِعْمَا رجلين ونِعْمَوا رجلاً، كما تقول: ضربا وضربوا، ومن ذلك انك تلحقها تاء التأنيث الساكنة وصلاً ووقفاً كما تلحق الأفعال نحو: نِعْمَت الجارية هند، وبِئْسَت الجارية جارتك، كما تقول: قامت هند وقعدت وأيضًا فأن آخرها مبني على الفتح من غير عارض عرض لها))[٤].

---

١ – المقتضب:١٤٢/٢

٢ – الاصول في النحو :١٣٠/١، ينظر: الهمع:٢٣٦/١

٣ – الاصول في النحو :١٣١/١

٤ – شرح المفصل ابن يعيش:١٢٧/٧

المسألة السادسة: رفع اسمِ كانَ ونصب خَبرِها

تعرف الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر بالأفعال الناقصة؛ لأنها لا تكتفي بوجود اسمها المرفوع، وإنّما تحتاج الى خبرها المنصوب حتى يكتمل معنى الجملة وتتم الفائدة، وكذلك لأنها نسخت حكم الخبر، ومن ثَمَ فهي تغير إعراب الجملة التي تدخل عليها.[١]

اختلف نحاة المدرستين في سبب رفع اسمها ونصب خبرها، إذ إنها تدخل على الجملة الاسمية، وقد تناول سيبويه هذه الأفعال أكثر من موضع في كتابه، قال:- ((وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليسَ وما كان نحوهنَّ من الِفعل مما لا يَستغني عن الخبر. تقول: كان عبدُ الله أخاك، فإنَّما أردْتَ أن تُخْبِرَ عن الأُخوّة، وأدخلتَ كانَ لتَجعلَ ذلك فيما مضى))[٢]، ويضيف مؤكدًا أنَّ الخبر في جملتي(كان وأخواتها) كالخبر في الجملة الاسمية (مبتدأ وخبر) كقولك: كان عبد الله منطلقا، يؤكد سيبويه أنَّ هذه الأفعال ليست كسائر الأفعال ولا تقوى قوتها في إسنادها لضمائر النصب المتصلة، فلا يجوز إسنادها لها، فلا تقول كانه بل تقول كان إياه لان كأنه قليلة ولم تستحكم هذه الحروف هنا، ولا تقول كأنني ولا كأنك فصارت إياه هنا بمنزلتها في اضربني إياك، إذ إنّ (كان) تدخل على الجملة الاسمية، وبين ابن جني في كتابه اللمع في العربية، بقوله: ((كان وصار وأمسى وأصبح وظل وبات وأضحى ومازال وما انفك وما فتيءَ وما بَرِحَ وليس وما تصرف منُهَّن، وما كان في معناهُنَّ مما يدلُّ على الزمان المجرد من الحدث، فهذه الأفعالُ كُلها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويصير أسمها، وتنصب الخبر ويصير خبرها، واسمها مُشَبَّهٌ بالفاعل، وخبرها مُشَبَّهٌ بالمفعول))[٣]؛ وهي من المسائلِ الشائعة بين المذهبين(البصرة والكوفة)؛ لان الأفعال مجردة للزمان دون

---

١ – ينظر: اللغة العربية نحوها وصرفها:٢٥٢/١

٢ – الكتاب:٤٥/١، ٤٦، ٤٧

٣ – اللمع في العربية، ينظر: البيان في شرح اللمع: ١٣٨

الحدث، فاحتاجت الى الجملة من المبتدأ والخبر والدليل على ذلك أنك تقول: ضرب زيدٌ عمْراً ضرْباً، ولا تقول (كان) زيدٌ خارجًا كونًا، لما كانت هذه الأفعال غير دالة على حدث لم يَحُسْن أن تؤكَّدَ بالمصدر؛ لان المصدرِ نُزِعَ منها ولو كانت تدلُّ على المصدر لجاز أن تؤكّدَ به كسائر الأفعال، قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾[النساء/١٦٤][١].

وقال تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلا ﴾[المزمل/٨]، ((ولما كانت هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر ارتفع المبتدأ بعدها تشبيهًا بالفاعل من حيث إنَّهُ واقعٌ بعد فعل وإنْ لم يكنْ فاعلاً في الحقيقة فهو مشَّبهُ بالفاعل، وانتصب الخبرُ تشبيهًا بالمفعول به وإنْ لم يكن مفعولاً من حيث انه واقعٌ بعد فعل واسمٍ، كقولك: ضربَ زيدُ عمرًا ، هذا مذهب البصريين))[٢] .

أما عند الكوفيين فكما أشار الشريف عمر، بقوله: ((عند الكوفيين أن الاسم بعد كان رفع بالابتداء على ما كان عليه قبل دخولها، والخبر منصوب على الحال))[٣]، لقد تعددت آراء الكوفيين في رافع اسم كان وناصب خبرها فنسب بعضهم الى الكوفيين (كان وأخواتها) لا ترفع اسمها وإنما باقٍ على رفعه الذي (كان) في الابتداء عليه[٤]، ونسب بعضهم الآخر الى الكسائي أنَّ (كان) تنصب الخبر وترفع الاسم [٥]، إذ انفرد الفراء[٦] من الكوفيين وأيد المذهب البصري مخالفًا مذهب أصحابه فعنده (كان وأخواتها) عملت الرفع في اسمها تشبيهًا بالفاعل وأما عملها في الخبر فقد اختلفت المصادر في النقل لمذهب الكوفيين فيه، بينما نقل بعضها اتفاقهم جميعًا على أنها تنصب الخبر، لكنهم

---

١ – ينظر: البيان في شرح اللمع: ١٣٨

٢ – المصدر نفسه: ١٣٨–١٣٩

٣ – المصدر نفسه: ١٣٩، ينظر: التبيين المسالة رقم(٤٤): ٢١٩

٤ – ينظر: المساعد:٢٤٨/١، وشرح اللمحة البدرية:٣/٢، وهمع الهوامع:٦٣/٢

٥ – ينظر: تذكرة النحاة:٧٣٠

٦ – ينظر: معاني القرآن للفراء :١٨٦/١

يختلفون في نفس المنصوب، هل ينتصب على أنه حال حقيقته كما هو مذهب الكوفيين غير الفراء[١]، أو على انه شبيه بالحال كما هو مذهب الفراء[٢]، ونقل بعضهم الأخر أن مذهب الكسائي يختلف عن مذهب الفراء، فمذهب الكسائي أنّها ترفع الاسم وتنصب الخبر إذا (كان) هو اسمها في المعنى، ومذهب الفراء أنها تعمل الرفع في الاسم المرفوع بعدها، أما المنصوب فلا تقع عليه، ولا تنصب بها، بل ينتصب ؛لأنه شبيه بالحال[٣]، فتتبين عند الفراء أنّ اسم (كان) منصوب على انه حال غير مستغنى عنها[٤]، أو انه خبر أصل انتصابه على الحال، لكن لما حصلت الفائدة من جهته كان الخبر حالاً فأتى معرفة في نحو: (كان أخوك زيدًا)، تغليبًا للخبر[٥]، وعند بعض الكوفيين منتصب على الحال[٦]، وقد عرض الفراء لعمل كان في مواضع كثيرة في كتابه معاني القرآن فنراه انه جعل عمل (كان) إنها ترفع وتنصب من دون أن يبين رأيه في المرفوع أو المنصوب، يقول ((لان بنيت كان أنّ يكون لها مرفوع ومنصوب))[٧]، ويقول معلقًا على قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِنْهُمْ﴾ [يونس/٢]، نصبت (عَجَبًا) بـ(كان) ومرفوعها (أَنْ أَوْحَيْنَا)[٨]، ولكنه ناقض في(ليس) فتارة يرى أنها ترفع الاسم[٩]، وتارة أخرى لا ينبغي لها أن ترفع الاسم[١٠]، أما ثعلب فقد تابع أبو بكر الانباري والكسائي،

---

١ – ينظر : ارتشاف الضرب :٧٢/٢، وشرح التصريح:١٨٤/١، والهمع :٦٤/٢

٢ – حاشية الصبان مع الاشموني:٢٢٦/١

٣ – ينظر: تذكرة النحاة :٧٢٩–٧٣٠

٤ – ينظر: إعراب القرآن :١٣٩/١

٥ – ينظر: البحر المحيط:٧٤/١

٦ – ينظر: الإنصاف في مسائل مسألة (١١٩) : ٨٢١/١، والتبيين مسألة(٤٤) :٢٩٥، ومفتاح العلوم للسكاكي:٩٤، وشرح التصريح:٩٤/٢

٧ – معاني القرآن للفراء:١٨٦/١

٨ – ينظر: المصدر نفسه:٤٥٧/١، ٣/١، ٥٠–٥١، ٣٢٢/٢

٩ – ينظر: معاني القران للفراء:٥٠/١–٥١

١٠ – ينظر: المصدر نفسه:١٦٥/١

فبين عمل (كان) إنها ترفع الاسم وتنصب الخبر[١]، وان الخبر ينصب على أنه حال وخبر معًا[٢]، ومهما يكن الأمر فعند رد بعضهم أن يكون منصوب (كان وأخواتها) حالاً بوروده مضمرًا ومعرفةٍ وجامدًا انه لا يستغنى عنه، وليس ذلك شأن الحال[٣]، والمسألة تبنى على الحرفِ وهو أن الحال له أحكام لا تتحقق في المنصوب ها هنا أو انتفاء الحكم يدل على انتفاء المحكوم عليه، فنحرر من هذا دليلاً فنقول: أحكام الحال كثيرة[٤]:-

اولاً: ((أنّ يجوزَ حذفُها ويبقى الكلامُ تاماً، وليس المنصوب هاهنا))[٥].

ثانياً:- ((أن الحال وصف على هيئة الفاعل والمفعول به وقت وقوع الفعل منه أو بهِ))[٦].

ثالثاً:- ((أن الحال لا يكونُ إلا نكرة هذا هو الأصل، إذ لو كان معرفةً لكان تابعًا لصاحبِ الحالِ، أما صفةً وإما بدلاً وإما توكيداً والمنصوب في (كان) ليس كذلك بل يكون معرفة ونكرة، ولا يصح فيه البَدَلُ، ولا الوصْفُ، ولا التَّوْكيْدُ))[٧].

رابعاً:- ((أن الحال صفةٌ في الأصل ومن حكم الصّفة أن تكون مشتقة ولا يشترط ذلك في منصوب بـ(كان))[٨].

خامساً:- ((أن المنصوب بـ(كان) يتقدم على اسمها وعليها أيضًا والحال لا يتقدم على صاحب الحال، ولا على العامل فيها عندهم))[٩]، نحو قولك: كان زيد أخاكَ، وكان عمر

---

١ – ينظر: الزاهر، ابو بكر الانباري:١/١٦٥

٢ – ينظر: شرح القصائد السبع الطوال:٣٥-٧٢

٣ – الهمع:٢/٦٤، وينظر: الدراسات اللغوية في العراق، عبد الجبار القزاز: ٦٦-٦٧

٤ – التبيين عن مذاهب النحويين مسالة(٤٤) :٢٩٥

٥ – المصدر نفسه:٢٩٥

٦ – المصدر نفسه:٢٩٦

٧ – المصدر نفسه:٢٩٦

٨ – المصدر نفسه:٢٩٦

٩ – المصدر نفسه:٢٩٦

عمر أباكَ، وأشباه ذلك، وهذا يبطل مذهبهم في خبر كان[١]، وفي قولهم أن تكون هذه الأفعال دالة على الماضي، وقد يكون هذا الماضي مستداماً، وقد يجوز أن يكون منقطعاً، بالمستدام نحو قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[النساء/١٧]، وهنا المقصود بالآية الكريمة اتصاف المولى بكل صفة من الصفات المخبر عنها من العلم والحكمة، وكمال القدرة على وجه الاستمرار والدوام، وهذا الإشكال فيه فإن(كان) تأتي كثيراً في القرآن الكريم، وفي كلام العرب بمعنى اتصال الزمان من غير انقطاع، وفي قولهم: ((" كان زيد قائماً "، وهو في التمثال بمنزلة المفعول به الذي تقدم على فاعله، مثل قولهم ضرب عبد اللهِ زيداً))[٢]

((وقد تكون (كان) دالة على الحدث فلا تفتقر الى الخبر، نحو قولك: كان الأمر، أي: وقعَ وحدثَ، وأيضاً قد تكون زائدة فلا يكون لها اسم ولا خبر ولا فاعل ظاهر، ولكنها تستند الى الكون، لئلا يبقى الفعل حديثاً بغير مُحَدَّثٍ عنه، وتُدلَّ على الماضي))[٣]، قول الشاعر:-

سَرَاةُ بَنِيْ أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العَرَابِ[٤]

ومن وجوهها: ((إن "كان" فيه بمعنى "صار"، ومنه قوله تعالى: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبُ﴾[٥]، فيجوز أن تكون الناقصة الناصبة للخبر، ويكون "قلب" هو الاسم، والجار والمجرور هو الخبر، وقد تقدّم؛ والنكرة يجوز الإخبار عنها إذا كان الخبر جارًا ومجرورًا وتقدم على النكرة، نحو قولك: "كان فيها رجل"، و"كان تحت رأسي سرج". ويجوز أن

---

١ – ينظر: البيان في شرح اللمع :١٣٩ ، وينظر :المصدر نفسه مسالة (٤٤): ٢٩٥

٢ – الجمل في النحو، الخليل:٧٣

٣ – ينظر: البيان في شرح اللمع: ١٤٠

٤– البيت من الوافر، وهو في التبصرة:١٩٢/١، والمقاصد:٤١/٢، وأوضح المسالك:٢٥٧/١، وشرح المفصل، ابن يعيش :٩٨/٧، وشرح الكافية الشافية:٣١٢/١، والمساعد:٢٧٠/١، والهمع:١٢٠/١، وخزنة الاداب للبغدادي:٣٣/٤

٥ – سورة ق :٣٧

تكون التامة التي تكتفي بالاسم، ولا تحتاج إلى خبر، ويكون "قلب" اسمها، والجار والمجرور في موضع الحال، كأنه كان صفة النكرة، وقد تقدم عليها))[١].

نلحظ أن الكوفيين لم يكونوا على رأي واحد من هذه المسألة، أما الشريف عمر فنجده متابعًا للرأي البصري وخالف الرأي الكوفي فيها، وبين انه لا يصح أن يكون الخبر منصوبًا على الحال، لان الخبر هنا معرفة ويندر وقوع الحال معرفة، من خلال قوله: ((ولما كانت هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر ارتفع المبتدأ بعدها تشبيهاً بالفاعل من حيث إِنَّهُ واقع بعد فعل وإن لم يكن فاعلاً في الحقيقة فهو مشبه بالفاعل. وانتصب الخبر تشبيهًا بالمفعول به وإن لم يكن مفعولاً من حيث إِنَّهُ واقع بعد فعل واسم كقولك: ضرب زيد عمراً. هذا مذهب البصريين، وعند الكوفيين أنَّ الاسم بعد (كان) رفع بالابتداء على ما كان عليه قبل دخولها، والخبرُ منصوب على الحال. وهذا لا يصح؛ لأنَّ الخبر يكون معرفة والحال لا يكون معرفة إلا في النادر، والخبر هاهنا يقع معرفة في الأكثر الشائع، نحو قولك: كان زيدٌ أخاكَ، وكان عمرو أباك، وأشباه ذلك))[٢].

نلحظ أنَّ رأي نحاة البصرة في عامل رفع الاسم الواقع بعد (كان) أنه رفع تشبيهًا بالفاعل، وخبرها نصب تشبيها بالمفعول به، أما نحاة الكوفة فذهبوا الى أنه رفع بالابتداء وخبره نصب على الحال.

---

١ – شرح المفصل:٤/٣٥١

٢ – البيان في شرح اللمع: ١٣٩

المسألة السابعة: ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل

(لام) كي هو حرف جر يتصل بالأفعال المستقبلة، ويكون الفعل بعدها منصوبًا[١]، إن هناك آراء متعددة في نصب الفعل الذي بعدها، هل نُصبَ باللام نفسها أو بـ(أنْ) مضمرة، وذهب البصريون إلى أن الفعل منصوب بإضمار (أن)، وعند الكوفيين الفعل منصوب بـ(اللام) نفسها، وكلا المذهبين عندهم (اللام) متضمنة معنى (كي)[٢].

قال ابن جني: ((وأما اللام فنحو قولك: زُرتُكَ لِتُكْرِمَني، معناه: لِكَيْ تكرمني وتقديره: لأن تُكْرِمَني، ويجوز إظهار(أن) هنا، قال الله سبحانه تعالى﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾[٣]، أي: لأَنْ يَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ، فَإِن اعترض الكلام نفي لم يجز إظهار(أن) مع (اللام)، وذلك نحو قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فيهِمْ ﴾[٤]، تقديره: لأن يُعَذِّبَهُم، ولا يجوز إظهار(أن) مع النفي))[٥]

ذكر الشريف عمر في كتاب البيان، رأي البصريين والكوفيين في مسألة الجر بـ(لام) كي للأفعال، بقوله: ((والكوفيون يمنعون أن تكون هذه اللام لام الجرّ وقالوا: هي النّاصبة للفعل بنفسها، تتضمّن معنى (كي)، قالوا: ولو جاز دخول لام الجر على الفعل لجاز دخول الباء فكنت تقول: أمرت بُتْكرمَ، على معنى امَرْتُ بأن تُكْرِمَ)[٦] .

أما البصريون فذهبوا الى أنَّ الناصب للفعل، هو (أَنْ) مقدّرة بعدها، والتقدير(جئتك لان تكرمني)[٧].

---

١ – ينظر: اللامات، الزجاجي: ٦٦

٢ – ينظر: المصدر نفسه:٦٦، والإنصاف في مسائل الخلاف مسالة (٧٩): ٤٦٩/٢

٣ – سورة الفتح:٢–٣

٤ – سورة الأنفال:٣٣

٥ – اللمع في العربية ابن جني: ١٣١/١، وينظر: البيان في شرح اللمع: ٤٣٨–٤٣٩

٦ – البيان في شرح اللمع :٤٣٩، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٧٩) :٤٦٩/٢

٧ – ينظر: المصدر نفسه مسالة(٧٩):٢/ ٤٩٦، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل:٥٠–٥١

فنواصب المضارع إنما عملت على نصب لقوّتها من جهة المعنى وهذه القوة مُتأتية من كلا منها تخلص الفعل المضارع للاستقبال مع إفادته غرض معين، أو معنى من المعاني، أو قياساً على أداة الشرط، وهذا ما ذهب إليه الكسائي والفراء من الكوفيين وأيضاً أبو بكر الانباري، بأنها (لام) كي هي ناصبة بنفسها للفعل متضمنة معنى كي[١]، فضلاً عن رأي المبرد[٢]، من البصريين الذي عدّ (اللام) مع (كي) هي ناصبة للفعل خلافًا لرأي الاخفش وابن السراج والسيرافي وغيرهم الذين ذهبوا الى إضمار أن في نصب الفعل[٣] متابعين بذلك مذهب سيبويه وأيضاً مكي القيسي (ت:٤٣٧هـ) والزمخشري وابن الشجري وغيرهم[٤].

فرّد الكوفيون بأدلة، **أولاً:** أن اللام ليس حرف خفض وإنما قامت مقام (كي)، فأخذت صفة النصب، فنصبت المضارع عندهم كما نصبت (كي المضارع) أو أنها تفيد معنى الشرط قياساً على (إنْ) المخففة الشرطية، ووجه الشبه بينهما أنه لم يكن للرفع مدخل بينهما، لان رفع المضارع أنما يكون خاليًا من الناصب والجازم وعلى الرغم من اختلافهما في العمل فلا يجوز أنْ يقال:((هلاَّ نصبوا بـ(إنْ) وجزموا باللام وكان الفرق واقعاً، لأناّ نقول: إنَّ (إنْ) لما كانت أم الجزاء كانت أولى باستحقاق الجزم، لأنها تفتقر الى فعل الجزاء كما تفتقر الى فعل الشرط فطول الكلام، والجزم حذف والحذف تخفيف ومع طول الكلام يناسب الحذف والتخفيف بخلاف الكلام، فبان الفرق بينهما))[٥].

---

١ – ينظر: معاني القرآن: ١/١٢٠–١٢١و وإيضاح الوقف والابتداء : ٣٤٢/١ ، وشرح السيرافي :١٩٠/٣–١٩٥

٢ – ينظر: المقتضب: ٩/٢

٣ – ينظر: الكتاب:٥/٣، ومعاني القرآن، الاخفش: ١٢٧/١، والأصول في النحو:١٥٠/٢، شرح السيرافي:٢٩٦/٣ السيرافي:٢٩٦/٣

٤ – ينظر: مشكل إعراب القرآن :١٠٠/١، والمفصل :٢٢٥، وآمالي ابن الشجري : ١٩٤/٢، والمقدمة الجزولية في النحو، عيسى الجزولي: ٣٧، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد و المنتخب الهمذاني:٣٠٠/١

٥ – الإنصاف في مسائل الخلاف مسالة (٧٩) :٤٦٩/٢

ثانيًا:- لا يجوز عند الكوفيين أن تكون هذه اللام خافضةٍ، لأنه لو جاز أن يقال إن هذه (اللام) الداخلة على الفعل هي (لام) الخفض، والفعل بعدها ينتصب بتقدير (أنْ) لجاز أن يُقال (أمرت بتكريم على التقدير: أمرت بأن تكرم)، فهي عند الكوفيين تعمل في الأفعال فتجزمها تارةً[١]، كقولك: (ليقم زيد) كما أنها تعمل في الأسماء تارة أخرى[٢].

أما البصريون، فقد احتجوا على قول الكوفيين، فاللام عندهم من عوامل الأسماء لا يمكن أن تدخل على الأفعال، لذا وجب تقدير ما يمكن أنْ يدخل على الفعل وهو (أن)؛ (لأنَّ) (أنْ) تكون مع الفعل بتقدير المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر، وكذلك قالوا إنَّ (أنْ) هي أم الباب فهي الأولى بذلك التقدير لذلك جاز إظهارها وإضمارها كما جاز إظهار الفعل، أو إضماره بعد (إنْ)، كما في قولهم: (إنْ خيراً فخير، وإنْ شراً فشر) وإنما حذفت هنا تخفيفاً والحذف للتخفيف كثير في كلامهم[٣].

ثالثًا:- وبحجة الكوفيين هذه فالنصب بـ(كي) على أطلاقه فهي تنصب بـ(أنْ) مضمرة تارةً لأنها حرف جر، وتارةً أخرى تنصب المضارع بنفسها بيد أنَّ نصبها بـ(أن) أولى من الآخر، لان رتبته في العمل أقوى من رتبتها حينما تنصب الفعل بنفسها، أمّا قولهم أن اللام تشمل على معنى(كي)، إذا كانت ناصبة، فكذلك تشتمل على معنى(كي) الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جر، فانَّه قد يتَّفق الحرفان في المعنى وإن اختلفا في العمل)[٤].

رابعًا:- واحتجوا أيضًا بدليل قياسي في تشبيههم اللام بـ(إنْ) الشرطية بعدم التسليم بإفادة اللام للشرط تشبيهاً لها بـ(إن) الشرطية، فاللام إنما جاءت للتعليل، فلو أنها أفادت الشّرط

---

١ - الانصاف في مسائل الخلاف مسألة(٧٩):٢/٤٧٠

٢ – ينظر: المصدر نفسه مسألة(٧٩):٢/٤٦٩، واللامات للزجاجي:٦٦، وينظر: المغني اللبيب:١/١٣٤

٣ – ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف مسألة(٧٩):٢/٤٦٩، و شرح المفصل:٥/١٢٨، والاشموني:٣/٢٩٢، وينظر: الهمع:٤/١٠٩

٤ – ينظر: معاني القرآن للفراء:١/٢٢٠-٢٢١، والمصدر نفسه، مسالة(٧٩):٢/٤٧٠-٤٧١

لحمِلَت على (إن) في الجزم فيُجزم باللام كما يُجزم بـ(إن) لمشابهتهما لها[١]؛ وهذا التشبيه ثابت بأقوال نحاة الكوفيين، ((قال الكسائي: (كيلا) فإنْ، لانَّ المعنى: كي يكون كذا وكذا، ولكي يكون كذا وكذا))[٢].

إنَّ الكوفيين عدا الفراء يذهبوا الى أنَّ (اللام) تنصب المضارع بنفسها، ألا ان الفراء اختلف عنهم بقوله:((اللام منصوبة بأن مضمرة كما في قوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [الأنعام/٧١-٧٢]، فجاء (أنْ) على لام كي، لأنَّ(أنْ) تصلح في موقع اللام، فرد(أنْ) على أنَّ مثلها يصلح في موقع الكلام الأ ترى أنَّه قال في موضع ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا ﴾ [الصف/٨] وفي موضع آخر﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا﴾ [التوبة/٣٢]))[٣].

فضلاً عن أنَّها لا تكون بمعنى (كي) على إطلاقه، فيقول: ((والعرب تجعل اللام التي على معنى (كي) في موضع(أنْ)، فتقول: أردت أنْ تذهب، وأردت لتذهب، قال الله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام/٧١]، وقال في موضع آخر:﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَن أَسْلَمَ﴾ [الأنعام /١٤]، وإنما صلحت اللام في موضع أنْ في(أمرتك)، و(أردت)؛ لأنهما يطلبان المستقبل ولا يصلحان مع الماضي ألا ترى أنَّك تقول: أمرتك أن تقوم، ولا يصلح أمرتك أن قمت؛ فلما رأوا (أنْ) في غير هذين تكون للماضي والمستقبل واستوثقوا وهو جواب(لمّا) لمعنى الاستقبال بـ(كي) وباللام التي معنى كي...فجمع بين اللام وبين كي))[٤]، وقال الله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد/٢٣]، فالنص الذي جاء به الفراء واضح بأنَّ اللاّم إنمّا نصبت الفعل بـ(أنْ)

١- ينظر: شرح القصائد السبع الطوال، ابو بكر الانباري:٢٩٧، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسالة(٧٩) :٢/٤٧١.

٢ - إيضاح الوقف والابتداء ابو بكر الانباري:١/٣٤٢

٣ - المصدر نفسه: ١/٢٢٠-٢٢١

٤ - معاني القرآن للفراء:١/٢٦١-٢٦٢

المضمرة، كما نصبته بـ(أنْ) المظهرة، وإنَّما كانت بمعنى (كي) لإفادة المستقبل مع جواز أن تكون ناصبة بـ(أنْ) المضمرة.

أما أبو بكر الانباري، فقد تابع رأي الكسائي[١]، والفراء[٢]، إذ جعل اللام في قولهم: ((ليجزيهم) (بمعنى كي يجزيهم) فنصب الفعل باللام التي جاءت بمعنى(كي) على الرغم أنها في كلا المذهبين متضمنة معنى (كي))[٣]، أي لم يقّدروا (أنْ) مضمرة، بل اللام نصبت الفعل بنفسها.

أما البصريون فيجيزون أن تكون (كي) ناصبه بنفسها كما تنصب (أنْ) الفعل أو المضمر بعدها (أنْ)؛ فإذا تقدمها اللام تكون ناصبة بنفسها بمعنى (أنْ)، كقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد/٢٣]، وهذا هو مذهب المبرد الذي أعدها فعل بمنزلة المصدر كما أنَّ (أنْ) والفعل بمنزلة المصدر[٤].

أما الاخفش وابن السراج والزجاجي وتابعهم السيرافي[٥]، فقد ذهبوا مذهب الأقدمين كسيبويه والخليل[٦]، فلا ينصب المضارع عندهم إلا بـ(أنْ) مظهرة أو مضمرة، وهو ما ذهب إليه المتأخرون[٧] أيضاً.

نلحظ من ذلك أنّ ما ذكره الشريف عمر عن الكوفيين لم يكونوا على رأي واحد في هذه المسألة، إذ حمل الكسائي والفراء من الكوفيين وأيضاً أبو بكر الانباري، بأنها (لام) كي هي ناصبة بنفسها للفعل متضمنة معنى كي، أما الفراء فأجاز نصب المضارع المقرون باللام بأن مضمرة، أو مظهرة، وذهب ثعلب مذهباً ثالثاً، ما نقل عنه رأي

---

١ – ينظر: الوقف والابتداء:٣٤٢/١، ٨٣٠/٢

٢ – المصدر نفسه: ٢٢١/١

٣ – ينظر: إيضاح الوقف والابتداء :٨٣٠/٢، واللامات:٦٦

٤ – ينظر : المقتضب: ٩/٢

٥ – ينظر: معاني القرآن:١٢٧/١، والأصول في النحو:١٤٨/٢، واللامات:٦٦، والمحتسب :٣٣٧/١

٦ – ينظر: الكتاب: ٥/٣، وشرح الكافية ابن حاجب:٥٢/٤

٧ – ينظر: مشكل إعراب القرآن:١٠٠/١، وشرح المفصل:٢٢٥، والامالي ابن الشجري:١٩٤/٢، وينظر: المقدمة المقدمة الجزولية:٣٧

مخالف لرأي أصحابه، إذ يذهب الى أنّ ((اللام و كي) تنصب المستقبل، لأنها نابت مناب (أنّ))[١].

المسألة الثامنة: ناصب الفعل المضارع بعد(أنْ) المصدرية الناصبة

سميت(أَنْ) الناصبة للفعل المضارع عند النحاة مصدرية، لأنّها والفعل المضارع بتقدير الاسم، أي مصدر صريح[٢]، وذكر النحاة أنّ (أنْ) الناصبة اختصت من بين النواصب الفعل بأنها تعمل ظاهرة ومضمرة[٣]، وإذا دخلت (أنْ) الناصبة على الفعل المضارع خلصته للأستقبال[٤] .

ذكر الشريف عمر الأثر الكوفي بقوله: ((وقال قوم: إنْ الفعل بعد هذه الحروف في تأويل المصدر، والمصدر منصوب، فنصبت لذلك))[٥] ،

وقد بين الشريف عمر اتفاق أن (أنْ) المصدرية تدخل على المضارع بقوله: ((وأما نصب هذا الفعل فأن يكون بـ(أنْ) وأخواتها وهي: (أَنْ ولن وكي وإذا))[٦]، إذ أشار سيبويه في معرض حديثه عن قول الخليل أنَّ (أنْ) توصل بالأمر فقد قال: ((وأن قوله كتبتَ إليه أنّ أفعل وأمرته أنَّ قم، فيكون على وجهين: على أنّ تكون (أنْ) التي تنصب الأفعال وصلتها بحرف الأمر والنهي كما تصل الذي بتفعل إذا خاطبت حين تقول أنت الذي تفعل، والدليل على أنّها تكون أن التي تنصب أنك تدخل الياء فتقول: أوعزت إليه بأن أفعل، فلو كانت أي لم تدخل الياء))[٧].

---

١ – شرح المفصل:١٩/٧، وارتشاف الضرب:٤٠٢/٢، والمغني: ٢٧٧، وينظر: شرح التصريح:٢٤٣-٢٤٤، والهمع:١١٠/٤.

٢ – ينظر: الكتاب:٢٢٨/٤

٣ – ينظر: المقتضب:٥٣٦/١

٤ – ينظر مغني اللبيب:٢٨/١

٥ – البيان في شرح اللمع:٤١٧

٦ – المصدر نفسه:٤١٧

٧ – الكتاب:١٦٢/٣

وذهب ابن يعيش(أنْ) المصدرية تدخل على الماضي والمضارع بأتفاق، بقوله: ((وأما (أنْ) فهي حرف بلا خلاف وهي تدخل على الماضي والمضارع فإن وقع بعدها المضارع خلصته للاستقبال، كالسين وسوف وتصير (أنْ) في تأويل مصدر لا يقع في الحال إنّما تكون لما لم يقع كما كان المضارع بعدها كذلك والماضي إنّ وقعت على ماض))[١]، فيكون الفعل المضارع منصوب بعد دخول (أنْ) المصدرية عليه ويكون زمنه دال على الاستقبال، وأما إذا دخلت على فعل الماضي فلا تنصبه لفظًا ولا تقديراً ولا محلاً[٢] .

واستدل ابن هشام[٣] على دخول(أنْ) على الفعل الماضي بشاهد من القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْلا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾(القصص/٢٨).

وذهب سيبويه[٤] والاخفش[٥] وأبي علي[٦] أن شرط نصب الفعل المضارع بعد(أنْ) ألا تقع بعد فعل اليقين، قالوا: (عَلِمَ) الباقية على موضوعها لا تقع (أنْ) بعدها، وإنما تقع(أنّ) المشددة فإنْ أولت بالظن جاز وقوعها (أنْ) بعدها، وأجاز الفراء[٧] وإبن الانباري[٨] وقوع(أنْ) بعد عَامَ الباقية على موضعها و بعد فعل اليقين، أجازا: عَلِمتُ أنّ يخرجَ زيد، واستشهد الفراء على ذلك بقراءة ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ (طه/٨٩) بالنصب على معنى: أفلا يعلمون[٩].

---

١ – شرح المفصل، ابن يعيش: ١٤٣/٨

٢ – ينظر: المصدر نفسه: ١٤٣/٨

٣ – ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام :٨٧٨

٤ – ينظر: الكتاب:٣/٧٣-٧٤

٥ – ينظر: رأيه في الارتشاف:٤/١٦٣٩، وشفاء العليل:٢/٩٢٠

٦ – ينظر: الإيضاح العضدي:١٣٢، وينظر: الارتشاف:٤/١٦٣٩

٧ – ينظر: معاني القران للفراء: ١/٣٠٣-٣٠٤، والارتشاف:٤/١٦٣٩، والمساعد:٣/٦٣، وشرح الاشموني:٣/٣٨٢

٨ – ينظر : رأيه في شرح التسهيل:٢٢٩

٩ – ينظر: بحر المحيط:٦/٢٥٠

وذهب المبرد الى أنّ (أنْ) الناصبة للفعل المضارع لا تقع بعد لفظ العلم أصلاً، أوّل بالظن أو لم يؤول، قال:((إذا أريد بها العلم لم تكن إلا مثقلة))[١]، وقال: لو قلت أعلم أنْ تقوم، لم يجز لان هذا ثابت في علمك فهذا من مواقع (أنْ) الثقيلة، نحو: اعلم انك تقوم يا فتى، وهذا يكون هو مذهب سيبويه والاخفش[٢] وجمهور وفي أن شرط نصب الفعل المضارع بعد (أنْ) إلا تقع بعد فعل اليقين، وخالف الفراء وإبن الانباري[٣].

ومن خلال ما تقدم ذكره نستنتج أن الفعل المضارع نصب بـ(أنْ) المصدرية لأمرين: الأمر الأول- أنها تخلص الفعل المضارع للاستقبال، والأمر الثاني- أنها تهيئ الفعل المضارع لان يقع في مواقع التي لا يصح أن يقع فيها إلا باستعمال (أنْ).

المسألة التاسعة: بناء الفعل المضارع بدخول النون عليه

بين الشريف عمر اثر الكوفيين من هذه المسألة بقوله: ((وقال قوم: بُني على الفتح تشبيهاً براء(شجرة)؛ لأنهم نزلوا النّون من هذا الفعل بمنزلة الهاء من الراء))[٤].

يبنى الفعل المضارع على الفتح أذا اتصلت به نون التوكيد، وهو أيضاً تعدد الآراء فيه فمذهب جمهور سيبويه[٥] أنه إذا اتصلت به نون التوكيد اتصالاً مباشراً فهو مبني، وأن فصل بينهما بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة يكون معرب وذهب[٦] بعضهم إلى أنّه معرب مطلقاً سواء أكان الاتصال مباشر أم غير مباشر[٧] ومذهب من

---

١ – المقتضب، المبرد:٢/٣٠-٣١

٢ – ينظر: الكتاب:٣/٧٣-٧٤

٣ – ينظر: معاني القران للفراء:١/٣٠٣-٣٠٤، والارتشاف:٤/١٦٣٩

٤ – البيان في شرح اللمع:٥١٩

٥ – ينظر: المنهاج في شرح الجمل الزجاجي:١/١١٢-١٩٣، وأوضح المسالك ، ابن هشام:٤/٩٧، وشرح الاشموني:٣/١٢٤

٦ – ينظر: التذليل والتكميل:١/١٢٦-١٢٧

٧ – ينظر: رأي الاخفش في كتاب شفاء العلل:٢/٥٨

النحاة ذهب إلى البناء مطلقاً ومن ثم تعددت آرائهم في علامة البناء في حال اتصال نون التوكيد، فيرى الرضي أنّ مذهب سيبويه والمبرد وأبو علي أنه مبني على الفتح[١].

ويرى الخليل وسيبويه[٢] أن الفعل المضارع معرب، وأن اتصلت به نون التوكيد بني معها على الفتح، إذ يقول الخليل: ((وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون، صيرت، الحرف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجميع، وذلك كقولك: هل تفعلت ذلك، وهل تخرجنْ يا زيد))[٣] وهذا عين ما قاله سيبويه[٤]، على حين يرى الاخفش أنّ الفعل المضارع أن اتصلت به نون التوكيد بني معها على الفتح سواء كان اتصالاً مباشرًا أم غير مباشر؛ أي أنّ يفصل بينهما بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ونظير هذا المذهب هو المبرد في المقتضب[٥].

والى غير هذا الرأي ذهب بعضهم أذا رأي انه معرب مطلقاً سواء اتصلت به نون التوكيد اتصالا مباشراً أم غير مباشر[٦]، وكل فريق يحاول أنّ يجد لرأيه مسوغًا فأصحاب المذهب الأول عللّوا ذلك بقولهم: أنما بني لتركبه مع النون تركيب خمسة عشر، أما أصحاب المذهب الأخر فيرون أنّ ما اتصل بالفعل من نون التوكيد فأنه باقٍ على أعرابه كما أنّ الاسم مع التنوين معرب، لكن لما اشتغل حرف الأعراب بالحركة المجتلبة قبل أعراب الكلمة لأجل الفرق صار الأعراب مقدّراً في غلامي[٧]؛ وعلى أنّ اغلب النحاة ذهبوا الى التفصيل أي أنْ اتصلت به نون التوكيد اتصالاً مباشراً بني وانْ

---

١ – ينظر: شرح الرضي على الكافية:٤/٤٩٠، والمقتضب:٤/٣٥٧، والتعليقة على كتاب سيبويه، ابو علي:٤/٢٢-٢٣

٢ – ينظر: المنهاج في شرح الجمل للزجاجي: ١/١٩٢-١٩٣، وأوضح المسالك:٤/٩٧

٣ – كتاب الحروف والأدوات، للخليل:٤٩٧

٤ – ينظر: الكتاب:٣/٥١٩

٥ - لم اعثر عليه في كتابه معاني القران، ينظر: رأيه في شفاء العليل: ٢/٨٨٥

٦ – ينظر: التذليل والتكميل:١/١٢٦-١٢٧، والمساعد:٢/٦٧٢

٧ – ينظر: الحدائق النديه في شرح الفوائد الصمدية، علي خان:١٠٢

فصل بأحد الحروف الثلاثة أعرب، ويبدو لي أن رأي الجمهور رأي الخليل وسيبويه[١] الذي يرى أنّ الفعل المضارع معرب، وأنْ اتصلت به نون التوكيد اتصالاً مباشراً بني معها على الفتح وأنْ فصل بينهما بواو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة أعرب.

نلخص ما تقدم ذكره أن جميع النحاة مختلفون في بناء وأعراب الفعل المضارع، أذا اتصلت به نون التوكيد ولكل مذهب له رأيه الخاص ويحاول أن يرجحه .

أما موقف الشريف عمر فكان موقفاً محايداً يذكر آراء البصريون وآراء الكوفيون دون أن يرد على احد منها وبين أن بناء الفعل المضارع بدخول نون عليه من خلال قوله: ((وإنّما بني هذا الفعل مع هذه النون، لأنها دخلت لمعنًى، فلو سقطتْ لنصب أو جزم زال ذلك المعنى، وفتحت لام الفعل لالتقاء السّاكنين، لان الفعل سّكن آخرة البناء، ودخل عليه نون الساكنة في التشديد))[٢] .

١ – ينظر: الكتاب:١٧١

٢ - البيان في شرح اللمع:٤١٥

المسألة العاشرة: المسألة الرابعة: رافع الفاعل في (لغة أكلُوني البراغيث)

هي لغة من لغات العرب التي نزل بها الذكر الكريم، فضلاً عن تعدد اللغات في القرآن الكريم، الذي يعد مظهرًا من مظاهر إعجازه الباهرة، إذ لم ينزل بلغة قوم من العرب، ولم يختصر على قوم من العرب دون غيرهم، قال تعالى: ﴿ إنا أنزلناه قرآنا عربيًا لعلكم تعقلون ﴾ [يوسف/٢]، وأيد ابن هشام هذه اللغة بقوله: ((وجرّد الفعل أذا ما اسندا لاثنين أو جمع كفاز الشهدا وقد يقال سعدا وسعدوا))[١]

كان للنحويين مواقف متباينة من هذه اللغة التي لم يستطعْ احدٌ إنكارها على اختلاف مذاهبهم وآرائهم، إذ قال سيبويه: ((إن من العرب من يقول ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة))[٢]، أقر سيبويه أنها لغة لبعض العرب، ولم ينسب هذه اللغة لقوم بعينهم.

قال ابن جني: ((فإنْ خلا الفعل من الضَّمير لم تأتِ فيه بعلامة تثنية ولا جمع؛ لأنَّهُ لا ضمير فيه، تقول: قام زيدُ، وقام الزَّيدان، وقام الزَّيدون، كله بلفظ واحد في (قام) فإن كان، فيه ضميرُ جئت بعلامة التَّثنية والجمع، وتقول: الزَّيدان قاما، والزَّيدون قاموا، فالألف في (قاما) علامة التَّثنية والضَّمير، والواو في (قاموا) علامة جمع الضَّمير))[٣]. واستدل بقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [الأنبياء/ ٣]

أمّا الشريف عمر فقد قال: ((ومنهم من قال إنه على التقديم والتأخير وتقديره البراغيثُ أكلوني، وأما الآية فإنّها محمولة على ما تقدم))[٤]، ويقصد الشريف (من قال) هو الفراء[٥]، وقال

---

١ - شرح الفية ابن مالك:٥/١٨

٢ – الكتاب:٤٠/١

٣ – اللمع في العربية::٣١/١–٣٢، وينظر: البيان في شرح اللمع:١٢١/١

٤ – المصدر نفسه: ١٢٢/١

٥ – ينظر: معاني القرآن لفراء:١٩٨/٢، ومعاني القرآن للاخفش: ٢٦٢/١، والبيان في شرح اللمع: ١٢٢/١

الفراء: ((وقد تسقط العرب(الواو) وهي واو جماع، اكتفى بالضمة قبلها، فقالوا في ضربوا: قد ضرب، وفي قَالُوا: قد قال ذلك، وهي في هوازن وعليا وقيس أنشدني بعضهم[١]:

إذا ما شاء ضروا من أرادوا ويألو لهم أحد ضرارا))[٢]

حيث علّق الشريف عمر، بقوله: ((إن الفعل إذا تقدم على فاعله وُحدَ ولم تأتِ فيه بعلامة لتثنية ولا جمع، هذه اللُّغةُ العالية الفصيحةُ، من ذلك قوله تعالى: ﴿وقالَ رَجُلان من الذين يخافونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِما﴾[٣]))[٤]

قال الفراء:((ولما لم يجُز: قاما أخواك ولا قاموا قومك لَمْ يَجز تثنيتهما ولا جَمعها، فإن قلت: أتُجيز تثنيتها في قول من قَالَ: ذهبا أخواك؟ قلت: لا، من قِبل أن الفعل واحد، والألف التي فيها كأنّها تدلّ عَلَى صاحِبي الفعل، والواو في الجمع تدلّ على أصحاب الفعل، فلم يستقم أن يكنى عَن فعل واسم في عقدة، فالفعل واحد أبدًا، لأن الَّذِي فِيهِ عن الزيادات أسماء))[٥]، ومنه قوله تعالى﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ ﴾[المائدة/٧١].

وقد ذهب بعض الكوفيين[٦]، ومنهم أبو بكر الانباري[٧]، إلى مخالفة رأي الفراء، قال: ((إن إن الزيادة التي في الفعل حرف لا محل له من الإعراب، دال على التثنية أو الجمع، وأنها ليست اسمًا، مستندين الى ما وردّ في القرآن الكريم في قوله تعالى:﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء/ ٣]، واستدل أيضًا، بقول الشاعر[٨]:

يَلُومُونَنِى فِى اشْتِرَاء النّخِيل أهلي، فكُلُّهُمُ يَعذِلُ

---

١ - أورده البغدادي في شرح الشواهد المغني:٨٥٩/٢، وقال : ((هذا البيت مشهور في تصانيف العلماء ولم يذكر أحد منهم قائله))، ينظر: معاني القرآن للفراء:٩١/١، والتذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:١٣٨/٢، وخزانة الادب:٢٢٨/٥

٢ – معاني القرآن للفراء: ٩١/١

٣ – سورة المائدة/٢٣

٤ – البيان في شرح اللمع:١٢١/١

٥ – معاني القرآن للفراء:٣٦١/١–٣٦٢ و١٢٠/٢، ١٩٨

٦ – ينظر: الإيضاح:٣٥٥

٧ – المذكر والمؤنث، ابو بكر الانباري:٣٦٥–٣٦٦

٨ – البيت من الرجز للشاعر أحيحة بن الجلاح الأوسي وهو من شواهد شرح أبيات المغني اللبيب :٢٠٨٢، وشرح الاشموني:٣٩١/١، وينظر: شرح ابن عقيل:٨٢/٢

الشاهد(يَلُومُونَنِى أهلي)، حيث وصل (واو) الجماعة بالفعل مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، نلحظ أن أبا بكر الانباري ليس متفقًا مع الفراء فيما ذهب إليه، فهذه اللغة كانت منهجًا في طي وأزد[١]، ويقول إن هذه الزيادة التي في الفعل حرف دال على الفاعل بعده لا اسم فاعل وأن الفراء نفسه ذكر أن من العرب من يجتزئ بالضمة عن واو الجماعة فيقول في (ضربوا): قد ضربُ، وفي قالوا، وأشار الفراء إلى هذا الوجه مما يشعر أن العرب اعتبرت الواو حرفًا، فهم يقصرونه إلى الضمة، وعلى هذا فهو علامة، وليس مكنيًا[٢].

قال ابن السراج في لغة (أكلُوني البراغيث)،((يجعل في الفعل علامة التثنية والجمع ولم يرد الضمير ليدلّ على أنَّ فاعِلَهُ مثنى أو مجموع كما كانت التاء في (فعلت هذا) فرقًا في فعل المذكر والمؤنث))[٣].

أما ابن مالك فقال: ((إذا تقدم الفعل لا يلحق به علامة التثنية ولا الجمع في اللغة المشهورة، بل يكون لفظه قبل غير الواحد، والواحدة كلفظة قبلها))[٤]

وقد وصفها ابن يعيش أنها: ((لغة فاشية لبعض العرب في كلامهم وإشعارهم ، وعليه قولهم(أكلُوني البراغيث))[٥]، ((وأنكر قوم من النحويين هذه اللغة، وتأولوا ما ورد منها ولا يقبل قولهم في ذلك بل هي ثابته بنقل الأئمة))[٦]، ويقول ابن عقيل في شرحه ((ومذهب طائفة من العرب، وهم بنو الحارث بن كعب، أن الفعل إذا اسند الى ظاهر مثنى أو مجموع، أتي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع، ثم يصفها في موضع آخر، بقوله: ((وهذه اللغة قليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة (أكلُوني البراغيث))[٧] .

---

١ – ينظر: أوضح المسالك:١/٣٤٥

٢ – ينظر: معاني القرآن للفراء:١/٩١، ومجالس ثعلب:٨٨، والإيضاح الوقف والابتداء ابن الانباري:١/٢٧١

٣ – الأصول في النحو:١/٧١

٤ – شرح الكافية الشافية، ابن مالك:٢/٥٨٠

٥ – شرح المفصل:٣/٨٧

٦ – اللمحة في شرح الملحة: ١/٣١٣

٧ – شرح ابن عقيل: ٨٢، ٨٥

وجاء في (اللمحة) أنّ فعل الفاعل يوحد إن كان المفرد أو المثنى أو المجموع، فنقول: (جاء زيد)،(جاء الزيدان)، ولا يقال: (ذهبا الزيدان) ولا (ذهبوا القوم) لامتناع عودة الضمير على غير ذي ضمير ولا يقع ذلك إلا إذا تأخر الفعل عن الاسم[١].

وقد علّق الزمخشري على قوله تعالى﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ ﴾[المائدة/٧١]، بقوله: ((وعُمَو وصُمُّوا بالضَّمَّ على تَقْدِيرِ عَمَاهُمَ اللهُ وصَمَّهم أيْ أرماهُمْ بالعمى والصَّمَ ارْتِفَاعُ كَثيرُ على البَدلَ من المُضْمرِ وجوَّزوا أنْ يَرْتَفِعَ على الفْاعَلِ ، والوَاو علامة للجَمْع لا ضمِيرِ على لغة (أكلُوني البراغيث)، ولا يَنْبَغِي ذَلِكَ لِقِلّةِ هذه اللَّغَةِ، وَقيلَ: خَبَرُ مُبْتَدأ مَحْذُوفٍ تقديره هم أي: العَمَى والصَّمُّ مْنهُم، وَقيلَ مبتدأ والجملة قَبلهُ في موضع الْخَبرَ، وضعف بأنَّ الْفعلَ، قد وَقَعَ مَوْقعَهُ، فَلاَ ينوى به التَّأخيرُ، والوَجْهُ هو الإعرابُ الأول وقرأ ابن عَبَّلةَ: كثيرًا مْنَهُم بالنَّصْب))[٢].

وجاء في معاني القران ((فقد يكون رفع الكثير من وجهتين، إحداهما- أن تكثر الفعل عليها تريد: عمي وصم وكثرًا فهم، وإن شئت جعلتَ عموا وصموا فعلان للكثير وإن شئت جعلت الكثير مصدرًا، فقلت: أي ذلك كثير منهم وهذا وجه ثالث، ولو نصبت على هذا المعنى كان صوابًا))[٣] صوابًا))[٣]

وقد رجح صاحب التسهيل لعلوم التنزيل البدلية، بقوله: ((كثير منهم بدل من الضمير من عموا وصموا أو فاعل على لغة (أكلُوني البراغيث) والبديل أرجع وأفصح))[٤]

نستنتج مما سبق أن لغة (أكلُوني البراغيث) لغة فصيحة ينقل أئمة اللغة والتفسير، كما أنها لغة لبعض العرب، الذين لا يطعن بفصاحتها، وقد كثر ورودها في أحاديث ومما انتهت إليه هذه الدراسة أن هذا التركيب الخاص الذي خالف قواعد النحو ظاهريًا، هو مستوى من التركيب يحقق مجموعة من الأهداف ويستجلي طاقة اللغة الدلالية في تقديم نصّ متماسك مترابط يشدّ بعضه

---

١ – ينظر: اللمحة في شرح الملحة:١/٣١١-٣١٢

٢ – الكشاف:٢/٢٧٥، ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي: ١/٢٣٩

٣ – معاني القرآن للفراء:١/٣١٦

٤ - التسهيل لعلوم التنزيل:١/٢٣٩

بعضًا شبكة متنوعة من العلاقات الدلالية يصعب تقديمها في أطار الإسناد الشائع في الجملة الفعلية، يتعلق بدلالة الحدث، وتتوافق معه أو تَتجلي جوانبه[١].

١ - ينظر: اللهجات بين التماسك النصي والقاعدة النحوية للدكتور مصطفى عوض:٣٨٦

الفصل الثالث

((النحو الكوفي في الحروف))

المبحث الأول: الحروف الأحادية والثنائية

المبحث الثاني: الحروف الثلاثية والرباعية

الأدوات

الحرف :-

تُعد الأدوات الجزء الثالث لأقسام الكلام، الذي يربط الكلمات والمعاني، إذ لا يمكن الاستغناء عنها في التركيب السياقي، لأنها تضفي المعاني والدلالات المقصودة بشكل صحيح، وقد اهتم النحاة البصريون والكوفيون اهتمامًا كبيرًا بادراك حقائقها اللغوية من ناحية عملها ومعانيها وزيادتها فبحثوا في مختلف جوانبها في مباحثهم النحوية واللغوية، إذ إن سيبويه بيّن معنى الحرف في أنه((ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، فنحو:- ثُمَّ، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها))[١]، أما ابن جني، فبّين في كتابه أنَّ((الكلم كُلُّهُ ثلاثة أضرب:- اسْمُ، وفِعْلُ، وحَرْفُ جاء لمعَنْى))[٢]، إذ إنَّ ((الحروف معانيها ليست في أنفسها وإنّما معانيها في غيرها، نحو قولنا:(مِنْ) ألا ترى أنه ليس تحت هذه اللّفْظةِ معنَى فإذا قُلتَ: أَخَذْتُ من الشّيءَ دلَّ على التبعيض وكذلك سائرُ الحروف في النفي والإثبات))[٣] .

وهو أمرٌ متفق عليه، على أن الحرف كلمة تدل على المعنى في غيرها، وذكر أبو علي الفارسي((أن الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل نحو " لام الجر، هل، قد، ثم، حتى" وغيرهما))[٤]، وقد ذَهبَ ابن فارس، بقوله :((أقرب ما فيه ما قاله سيبويه، إنه الذي يفيد معنىَ ليس في اسم ولا فعل))[٥].

وهو ما ذهب إليه ابن يعيش أيضًا في أن معنى دلالة الحرف في غيره بدليل أنك لو قلت" أل" مفردة لم يفهم منه معنى، فإذا قرن فيما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم[٦].

---

١ – الكتاب : ١٢/١

٢ – اللمع :٧/١ ، وينظر: البيان في شرح اللمع:٣

٣ – البيان في شرح اللمع:٨

٤ – الإيضاح : ٨

٥ – الصاحبي :٥٣

٦ – ينظر: شرح المفصل :٤٤٧/٤

وقد اختلف النحويون في حَدّهم للحرف في كونه ليس مخبرًا به أو مخبرًا عنه، فقال ابن السراج ((الحرف ما لا يجوز ان يخبر عنه ولا يجوز أن يكون خبرًا))[١]، وحده ابن مالك، بقوله: ((الحرف كلمة لا تقبل الإسناد وضعيًا بنفسها ولا تتغير))[٢].

فالإسناد عبارة عن تعليق الخبر بالمخبر عنه، أو طلب لمطلوب منه فإن كان من المعنى اختص بالأسماء، وسميَّ اسنادًا وضعيًا، أو حقيقيًا، وإنْ كان في اللفظ سميّ اسنادًا غير وضعي، وصلح للاسم وللفعل، ولهذا قال ابن مالك: " لا تقبل اسنادًا وضعيًا احترازًا من الإسناد غير الوضعي الذي يصلح لكل لفظ، وإنما انطلق لفظ الاسناد لان المراد نفي قبول الحرف له من طرفيه، لان الحرف لا يسند ولا يسند إليه، ولما كان من الأسماء ما يشارك في الحرف في كونه لا يسند ولا يسند إليه، كالأسماء الملازمة للنداء، نحو(فُلُ) و(مَكرمَان)، وأسماء الأفعال، نحو(صه)، احتاج ابن مالك الى زيادة في الاسم تخرج ما لا يخرج بدونها، فقال(لا بنفسها ولا بنظير) لان الأسماء المشار إليها لا تقبل الاسناد وضعيًا بنفسها ولكن تقبله بنظير، والمراد بالنظير هنا: ما وافق المعنى ونوعا، كموافقة قول الأمر بالسكوت (سكوتًا)، لقوله(صه) لكنّ(صه) لا تقبل الاسناد الوضعي بينما يقبله السكوت، والمسند الى السكوت بمنزله المسند الى(صه) لتوافقهما معنى ونوعا، وكذلك المسند الى (كريم) و(فلان) بمنزلة المسند الى (مَكرمَان) و(فُلُ)[٣]، ومن النحويين من جعل علامة الحرف، علامة عدمية الى أنَّ أكدوا: الحرف كل كلمة لا تقبل علامات الاسم وعلامات الفعل[٤].

---

١ – أصول النحو:٣٧/١

٢ – شرح التسهيل:٢/١

٣ – ينظر: المصدر نفسه :٩/١-١٠

٤ – ينظر: شرح الرضي على الكافية:٦٤/١، وأوضح المسالك:٢٥/١، والمقاصد الشافية:٥٨/١، وينظر: شرح الاجرومية:٣٢

وحدَ الجرجاني الحرف بأنه: ((ما دلَّ على معنى غير متصرف ولم يكن له إعراب بوجه ولم يتضمن الزمان))[١]، ويعني بالتصرف أن يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافًا إليه، نلحظ من قول الجرجاني انه أضاف رسمًا في حده للحرف أنه لم يتضمن الزمان وتابعه اليمني[٢] في جعله عدم اقتران الكلمة بالزمان جزءً من حدّ الحرف، فقال: ((الحرف ما دلّ على معنى في غيره غير مقترن بزمان))[٣]، ومن النحويين من عرّف الحرف بأنه ما جاء للربط بين الذات والحدث، فالكلمة إمّا أن تدلّ على الذات وهو الاسم، وإما أن تدلّ على معنى مجرد أي: حدث وهو الفعل، وإمّا ترتبط بين الذات والمعنى المجرد منها وهو الحرف[٤] .

١ – المقصد في شرح الإيضاح:٨٥/١

٢ – ابو الحسن علي بن سلمان بن اسعد التميمي الملقب باليمني(ت:٥٩٩هـ) ينظر: كشف المشكل في النحو:٣١

٣ – كشف المشكل في النحو :١٥٥

٤ – ينظر: النحو الوافي : ٦٦/١

المبحث الاول

((أثر النحو الكوفي في الحروف الأحادية والثنائية))

المسألة الاولى: همزة القطع في كلمة أيمن جمع يمين عند الكوفيين

أيمن كلمة تستعمل في القسم ذهب بعضهم على أنها حرف جر[١] وأما همزتها فقد تعددت الآراء، منهم من اعتبرها همزة قطع ثم تحولت الى همزة وصل لكثرة الاستعمال وهذا هو راء الكوفيون[٢] ومنهم من جعل همزتها همزة وصل تكون مفتوحة وائماً[٣] .

قال ابن جني: ((وتقول إيْ ها اللهِ ذا) فتجر بها الاسم لأنها صَارتْ بدلاً من الواو، وكذلك قولهم في الاستفهام عوضاً من الواو، وكذلك قولهم في الاستفهام: الله لتَذْهَبَنَّ، صارتْ همزة الاستفهام عوضاً عن الواو فجرّتِ الاسم))[٤].

وقد علق الشريف عمر في كتابه الذي ذكر فيه الأثر الكوفي بقوله: ((وبعض الناس يقول إن(أيْمَنَ) جمع (يمين) بدليل قول الشاعر[٥]: يبري لها من أَيْمنٍ وأشمُلِ))[٦].

ويقصد الشريف عمر بقوله بعض الناس، يقول قول الكوفيين[٧].

وقد احتج البصريون على قول الكوفيون بقولهم: ((إنما قلنا إنه مفرد وليس بجمع يمين لأنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة وصل ذل على انه ليس بجمع يمين))[٨]، إذ أشار سيبويه في كتابه: ((واعلم أن هذه الألفات ألفات الوصل تحذف جميعاً إذا كان قبلها

---

١ – ينظر: المعجم المفصل في النحو العربي :٢٨٧/١

٢ – ينظر: معاني القرآن للفراء :٤١٣/٢، وينظر: البيان في شرح اللمع:٥٨٠/١

٣ – ينظر: الكتاب :١١٣/١ والخصائص :١٣٠/٢ ، وينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٥٩) :٢٣٦/١

٤ – اللمع في العربية:١٨٥/١، وينظر: البيان في شرح اللمع:٥٧٩/١

٥ – البيت من مشطور الرجز للشاعر ابو النجم العجلي ونسب للعجاج إيضاً ، ينظر: ديوانه:١٩٠ وديوان العجاج:١٩٥، والكتاب١١٣/١، والخصائص :١٣٠/٢، وينظر: المذكر والمؤنث:٢٩١

٦ – البيان في شرح اللمع:٥٨٠/١–٥٨١

٧ – ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٥٩):٤٠٤/١

٨ – المصدر نفسه مسألة(٥٩):٢٣٦/١، وينظر: شرح الرضي على كافية:٣٠٦/٤

كلام، إلا ما ذكرنا من الألف واللام في الاستفهام، وفي أيمن في باب القسم لعلةٍ قد ذكرناها، فعل ذلك بها في باب القسم حيث كانت مفتوحة قبل الاستفهام))[١]

وعند الكوفيين جمع يمين جعلت همزتها همزة قطع حذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال[٢] وكذلك نقل بعض النحويين آراء منسوبة الى الكوفيين جميعاً إنها جميع يمين وأن همزتها همزة قطع[٣].

قطع[٣].

ونقله آخرون عن الفراء[٤]، وقد تصرفت العرب في (أيمن) كثيرًا فقالوا فيها: منْ ومُنْ، ويرى ويرى بعض الكوفيين أن المضمومة الميم مأخوذة من أيمن ومكسورتها مأخوذة من يمين ونسب هذا أيضًا الى الكوفيين جميعهم[٥] وحكى الكسائي فيها مُ اللهِ ومِ اللهِ[٦]، وهذا غير صحيح عند عند البصريين بقولهم: ((لانّ الألف (أَيمْنُ) جمع يمين قطع والألف هاهنا ألف وصل))[٧]، واستدلوا بقول الشاعر[٨]:

فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق ليمن الله ما ندري

والشاهد في البيت (ليمن) حذفت ألف(أيمن) لأنها ألف وصل فتحت لدخولها على اسم لا يتمكن في الكلام، وأنَّما هو مخصوص بالقسم مضمن معناه[٩].

---

١ – الكتاب:١٥٠/٤

٢ – ينظر: معاني القران

٣ – ينظر المغني:١٣٦، وجنى الداني:٥٣٨، وارتشاف الضرب :٤٦٩/٢، وينظر: الهمع:٢٤٠/٤

٤ – ينظر: شرح الجمل:٧٤، والمساعد :٣١٢/٢، والإيضاح في شرح المفصل:٣٢٤/٢، وينظر: أصلاح الخلل والواقع في في الجمل:١٩٣-١٩٤

٥ – ينظر: ارتشاف الضرب:٤٨١/٢، وينظر: الهمع:٢٣٨/٤

٦ – ينظر: ارتشاف الضرب ابو حيان:١٧٧١/٤

٧ – البيان في شرح اللمع: ٥٨١/١

٨ – البيت من طويل لشاعر نصيب بن رباح مولى عبد العزيز مروان، ينظر: ديوانه:٩٤ وهو من شواهد البيان في شرح اللمع:٥٨١، والمقتضب :٨٨/٢، والتبصرة:٤٤٠/١، والإنصاف:٤٠٧/١

٩ – ينظر: تحصيل عين الذهب المعروف بالأعلم الشتقري:٢٨

فنلحظ أن البصريين فند رأي الكوفيين وقالوا: ((لو كان لفظ (أيمن) جمع (يمين) لجاز فيه النصب والجرّ ككلمة(يمين) ورأى الجمهور في إعراب (أيمن) انه اسم يقع مبتدأ دائماً))[١].

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن أن نلخص أمرين:

الأمر الأول/ أن الكوفيون جميعهم متفقين على أن همزة (أيمن) هي همزة قطع **وأما الأمر الثاني/** فنجد الشريف عمر تابع رأي البصريون من خلال قوله: ((وهذا غير صحيح))[٢]

المسألة الثانية: دلالة حرف الباء

الباء واحد من الحروف التي تختلف معانيها وتعددت دلالاتها ، فقد ذكر العلماء لها أكثر من خمسة عشر معنى ومن هذه الدلالات تعطي معنى التبعيض الذي كان محل التباين الواسع بينهم[٣].

قال ابن جني: ((ومعنى الباء: الإلصاق، تقول: أمْسَكت الحبل بيدي، أي ألصقتها به، وتكون زائدة كقولك: ليس زيد بقائم، أي ليس زيدُ قائماً))[٤] .

إذ ذكر الشريف عمر الأثر الكوفي في حرف الجر(الباء) بقوله: ((منهم من يقول إن الباء للتبعيض))[٥] ويقصد الشريف عمر بمنهم من يقول هم قول الكوفيون[٦] إذ ذكر سيبويه (الباء) (الباء) للالصاق، بقوله: ((الباء هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيدٍ ودخلت به، وضربته بسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط))[٧].

---

١ – معجم المفصل في النحو العربي:٢٨٧/١

٢ – البيان في شرح اللمع:٥٨١/١

٣ – ينظر: المغني اللبيب ، ابن هشام:١٣٧

٤ – اللمع في العربية :٧٤/١، وينظر: البيان في شرح اللمع:٢٥٢/١

٥ – البيان في شرح اللمع:٢٥٤/١

٦ – ينظر: معاني القرآن للفراء:٢٢٢/٢، والمغني :١١١

٧ – الكتاب:٢١٧/٤

وقيل معنى أيضاً الإلصاق معنى لا يفارقها، ولهذا اقتصر عليه سيبويه وحده في الكتاب[١]، ومعنى الإلصاق معناه بالواقع وهو أقوى دلالة في اللغة[٢] وقد اختلف النحاة في معنى (الباء) في قول الله تعالى: ((وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ)) فقيل للإلصاق وقيل للتبعيض وقيل زائدة ، وقيل للاستعانة ومن وافق الكوفيون أنها للتبعيض هو الشافعي[٣] وأستدل بقول الله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج:٢٩] لان الطواف بجميع البيت واجب (وهذه حجة من يذهب الى أنَّ مسح جميع الرأس وجب))[٤]

وأضاف الكوفيون عدا الفراء الى ما عرفه البصريون في(الباء) وهو الإلصاق معنى التبعيض مستدلين بقول الله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان/٦] والمعنى يشرب منها ومستدلين أيضاً بقول الشاعر[٥] :

شَرِبْنَ بِماءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

معناه شربن من ماء البحر[٦]

أما الفراء فيرى أن الباء هنا ليست للتبعيض، وأنّما هي زائدة للتأكيد أو باقية على أصلها، والمعنى في الآية يشير: يشربها وفي قول الشاعر:- شربن ماء البحر[٧].

---

١ – ينظر: الكتاب:٣٠٤/٢، وينظر: المغني اللبيب ابن هشام:١٣٧

٢ – ينظر: المدخل لعلم التفسير:٢٢٨

٣ – ينظر: الاستذكار:٦١٨، والمحصول في علم أصول الفقه للشافعي:٥٣٤/١

٤ – البيان في شرح اللمع:٢٥٣/١، وينظر: هذا رأي المالكية، ينظر الاستذكار:١٦٧

٥ – البيت من الطويل البيت لابي ذؤيب الهذلي ، ينظر: ديوانه :٩٨، وهو من شواهد أشباه النظائر:٢٨٧/٤، وجواهر الأدب:٩٩، وخزانة الأدب:٩٧/٧-٩٩، وينظر الخصائص:٨٥/٢

٦ – ينظر: المغني ابن هشام :١٤٢ ، وشرح التصريح:١٣/٢، والدرر اللوامع:٣٤/٢

٧ – معاني القرآن للفراء:٢١٥/٣، وينظر: شرح أبيات المغني:٣٠٩/٢

وانفرد الفراء وزاد في معانيها المدح على ذلك واستدل بقول الله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[١] إذ قال الفراء: ((دخلت الباء في(وَكَفَىٰ بِاللَّهِ) للمبالغة في المدح، وللدلالة على قصد سبيله، كما قالوا: أظرف بعبد اللهِ، واقبل بعيد الرحمن، فأدخلوا الباء على صاحب الظرف والنيل للمبالغة في المدح))[٢].

خلاصة القول نجد البصريين والكوفيين متفقون على(الباء) تفيد التبعيض عدا الفراء أما الشريف عمر فكان موقفه مع أراء العلماء المؤيدين الى أن الباء تفيد التبعيض[٣].

المسألة الثالثة: القول في ميم (اللّهُمَّ)

يَعد النداء عند النحويين من المنصوبات، والمقصود به: إثارة انتباه المنادى واستدعاؤه بغية الإقبال علينا وسماعنا، قَالَ ابن يعيش في معرض حديثه عن النداء: ((هو تنبيه المدعو ليقبل عليك))[٤]، وللنداء حروف عدة اختلف النحويون في عددها، فمنهم من قَالَ أنَّها خمسةٌ وهو مذهب سيبويه، والأحرف هي:(يا، أيا، هيا، أي ، الهمزة)[٥]، ومنهم من عدها ثمانية، هي:(أي، أيا، هيا، والهمزة، آي، وا، أ)[٦]، وهذه الأدوات تكون لها معانٍ مختلفة(الهمزة، أي) تستخدم لنداء القريب، أما أدوات(يا، أيا، هيا، أي، وا) تستعمل لنداء البعيد، وتعد الأداة (يا) أشهر حروف النداء[٧].

قَالَ سيبويه: ((لا يجوز أن يوصف لأنه بزيادة الميم أشبه الأصوات والحروف))[٨]، إذ إنّ إنّ ابن جني ذكر النداء بـ(اللّهُمَّ)، بقوله: ((وتقول في النّداء: اللّهُمَّ اغفر لي، وأصله(يا اللهُ)

---

١ – سورة النساء/٩٢

٢ – معاني القرآن للفراء:١١٩/٢، وينظر: لسان العرب:٢٤٢/١٥

٣ – ينظر البيان في شرح اللمع:٢٥٤/١

٤ – شرح المفصل:١٢٠/٨

٥ – ينظر:الكتاب:٢٢٩/١، والأصول في النحو:٢٠٠/١

٦ – ينظر: معاني الحروف:٤٥٢

٧ – ينظر: المصدر نفسه

٨ – الكتاب:٣١٠/١، وينظر: المساعد:٥١١/٢

فحذفت (يا) من أوّله وجُعِلَت الميم في آخره عوضًا من (يا) في أولهِ، ولا يجوز الجمع بينهما إلاّ أن يضطرّ شاعر[١] ، قَالَ:

إنِّي إِذَا مّاْ حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُوْلُ يَاْ اللّهُمّ يَاْ اللّهُمّا))[٢]

ذكر الشريف عمر الأثر الكوفي في كتاب البيان، إذ قَالَ: ((عند الفراء أنه نداء ومنه (أُمَّنَا) وكان تقدير: يا اللهِ أمَنَّا بخير، فكثر استعمالهم له فالقوا الهمزة من (أُمَّنَا)، فاتصلت الميم بالهاء وصارت كلمتان شيئًا واحدًا باختلاطهما وحذفوا (يا) من أوّله تخفيفًا فقالوا(اللّهُمَّ))[٣].

إلا أنَّ الكوفيين ومنهم الفراء[٤]، احتجوا على قول البصريين بأن قالوا: ((إنّما قلنا ذلك لان لان الأصل فيه (يااللهُ أمَّنا بخير) إلا أنه كثر في كلام العرب لطلب الخفة، كثير، ألا ترى أنهم قالوا (هلم ويلمه)، والأصل فيه: هل أمَّ وَوْيلَ أمة، وقالوا (ايش) والأصل : أي شيء))[٥].

وذهب المُبَرَّدُ، بقوله: ((والدليل على صحة ذلك أنّ (اللهم) لا يكون إلا في النداء، لا تقول: غَفَرَ اللهُمَّ لِزَيْدٍ، ولا: سَخط اللهُمَّ على عمرو، كما تقول: غفر الله لزيد، وسخط الله على عمرو))[٦].

أمَّا إبْنُ السراجِ، فقال: ((ولكن نقول: اللّهُمَّ اغْفر لَنا، اللّهُمَّ أهدنا))[٧]، إلا أن الزجاج قَالَ: ((الميم عوض من (يا) وقد أجمعنا على وصفه مع (يا) وكذلك مع الميم))[٨]، واستدل بقوله تعالى﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾ [آل عمران/٢٦]، ومن جوز وصف هذا الاسم، قال: (((مَالِكَ)

---

١ – البيتان من مشطور الرجز، وهما في ديوان الهذلي :١٣٤٦، وينظر: النوادر ابي زيد:٤٥٨، وينظر: المقتضب:٢٤٢/٤

٢ – اللمع في العربية:٢٣٢/١ ، وينظر: البيان في شرح اللمع:٣٨٢

٣ – البيان في شرح اللمع: ٣٨٣، وينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٠٣/١–٢٠٤، وينظر: الأصول في النحو:٤١٢/١

٤ – ينظر: معاني القرآن للفراء:٢٣٥/٢، وينظر: النحو العربي:٣٩

٥ –الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٤٧): ٢٧٩/١، وينظر: البيان في شرح اللمع: ٢٨٣/١

٦ – المقتضب: ٢٣٩/٤، وينظر: البيان في شرح اللمع: ٣٨٣

٧ – الأصول: ٣٨٨/١، وينظر: المصدر نفسه: ٣٨٣

٨ – إعراب القرآن للزجاج:٢٢٢/٢، وينظر: المساعد:٥١١/٢

منصوب، لأنه نعت مضاف، فكما تقول: يا هذا الكَريمُ والكَريمَ فكذلك تقول: اللَّهُمَّ العَظيم، ومَنْ لم يُجِزْ وصفه، قال: هو نداء مضاف تقديره: يامَالِكَ الْمُلْكِ))[١].

واحتجّ الفَرَّاءُ على أنَّ الميمَ المشدَّدة في (اللَّهُمَّ) ليست عوضًا من (يا)،((وإنَّما هي بعض الكلمة وبقية جملة محذوفة والأصل(يا اللهِ أمَّنا بخير))[٢]،واستدلّ بقول الشاعر[٣] :

وَمَاْ عَلَيْكِ أنّ تَقُوْلِيْ كُلَّمَا سَبَّحَتِ أوْ هَلّلْتِ يَاْ اللّهُمّ

أرْدِدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مَسلَّمًا فَإنّنا مِنْ خِيْرِه لَنْ نُعْدَمَا

أمَّا البصريون فاحتجوا على قول الفراء في هذين البيتين؛ لأنَّهم وجدوا قول الفراء خاسرًا ظاهرًا من عدة أوجه، كما قال الزجاج، وأبو على الفارسي[٤]، أنه يجوز أن يقال (اللّهُمَّ أمَّنا بخير) والأصل عدم التكرار، ولو كان الأمر كما زعم الفراء ما جاز أن يستعمل هذا اللفظ الا فيما يساير هذا المعنى، لأنه يجوز أن يقال: (اللّهُمَّ العن الكافر، واللّهُمَّ أخذهُ، واللّهُمَّ اهلَكهُ وما أشبه ذلك، ولو كانت (الميم جزء من الفعل المحذوف كما قال الفراء ما افترقت (إن) الشرطية في نحو قوله تعالى﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَـٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال/٣٢]، الى جواز نحو قول الله تعالى ﴿ إِنْ كَانَ هَـٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ ﴾ وكانت تَسد مسد الجواب، فلما افتقرت (إنْ) الى جوابٍ، بقولهِ(فَأَمْطِرْ) دلّ على ما ليس مِنْ الفعل[٥].

---

١ – البيان في شرح اللمع: ٣٨٤

٢ – معاني القرآن للفراء: ١٤٥/١

٣ – البيت من الرجز، لم يعرف قائله، ينظر: أسرار العربية:١٧٧، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٤٧) :٣٤١/١

٤ – ينظر: شرح الجمل للزجاج:٢٠٧/٢، ومسائل الشيرازيات ابو علي الفارسي:١٨٣/١

٥ – ينظر: أسرار العربية:١٧٩، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٤٧): ٣١٤/١، والنبيين مذاهب النحويين البصريين والكوفيين مسألة(٨٢) :٤٤٩

المسألة الرابعة: الواو وفيها مسائل:-

١. المسألة فائدة حرف العطف (الواو)

تشكل حروف المعاني في النحو العربي جانباً مهماً منه وتشغل مساحات واسعة من كتب النحاة والمفسرين واللغويين والبلاغيين، وهي لها دور كبير في تحقيق الدقة في التعبير والقدرة على أداء المعاني الخفية فمنحوها عنايتهم ووجهوا همتهم للوقوف على أساليبها والكشف عن معانيها.

والنسق مصطلح كوفي، والمقصود منه التابع الذي يفصل بينه وبين المتبوع أحد حروف العطف[١]، وحروف العطف، هي عشرة حروف[٢]، والنسق مصطلح أكثر تداولا بين الكوفيين، قال الفراء: ((قُمتُ فَقلتُ، لا يقولون: قمتَ فَعَلْتَ، ولا قلت قال، حَتَّى يقولوا: قُلْتُ فَقال، وقَمْتُ فقام، لأنها نَسَقٌ وليست باستفهام يوقف عليه))[٣]

قال ابن جني:- ((وحُروفُهُ عَشْرَة هي: "الواوُ" وَ " الفاءُ" وَ " ثمّ"، وَ "أوْ" وَ " لا" وَ "بَلْ" وَ " لكنْ" الخفيفةُ، وَ " أمْ" وَ "إمّا" مكسورَةُ [مُكَرّرةُ] و"حتى" فهذه الحروف تجتمع كلها في إدخال الثاني في إعراب الأول))[٤]

ذكر الشريف عمر بقوله: ((وحكى أصحاب الشافعي عن الفراء وثعلب أنها للترتيب، وبه يقول الشافعي ويحتج بقول الله تعالى:-﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾[٥]))[٦].

الْكَعْبَيْنِ ﴾[٥]))[٦].

---

١ – ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤١/١-٤٢، ٦١، ومجالس ثعلب:١٤٦/١، وينظر: إيضاح الوقف والابتداء:٢٣١/١

٢ – ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٤/١

٣ – المصدر نفسه:٤٤/١

٤ – اللمع في العربية :٩١/١، وينظر : البيان في شرح اللمع:٢٩٥/١

٥ – سورة المائدة/٦

٦ – البيان في شرح اللمع:٢٩٦/١-٢٩٧، القول منسوب الى الفراء ، ينظر: شرح التسهيل ابن مالك:٧٢٦/٢

اجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين[١] على أن الواو لا توجب تقديم ما قدم لفظه وتأخير ما آخر لفظه، والدليل على صحة ذلك قوله تعالى:﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران/٤٣]، فقدّم السجود على الركوع، والركوع مقدم على السجود شرعًا، ومن هنا قد يتبين آراء النحاة من تلك المسألة[٢] .

ويفهم مما تقدم أن (الواو) عند جمهور نحاة البصرة والكوفة: تفيد مطلق الجمع بين المتعاطفين، وأنها لا تدل على أكثر من التشريك فلا تفيد الدلالة على الترتيب الزمني بين المتعاطفين وقت وقوع المعنى، ولا على مصاحبته ولا على تعقيب، أو مهلة، وهي إنما تتجرد للتشريك المطلق، وقد ذهب معظم النحاة[٣] الى عدم إفادة (الواو) على الترتيب عند دراستهم لمعانيها وكأنهم يردّون على من يذهب، الى أنها قد تفيد الترتيب، فهذا سيبويه يؤكد عدم دلالتها على الترتيب، بقوله: ((" قولك: مررت برجل وحمار قبل"، قالوا وأشركت بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إيّاه يكون بها أولى من الحمار كأنك: قلت مررت بهما، فالنفي في هذا أن تقول: ما مررت برجل وحمارٍ، وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأن يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيداً ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة، فقالوا تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني، فإذا سمعت المتكلم يتكلّم بهذا، أجبته: على أيها شئت، لأنها قد جمعت هذه الأشياء))[٤].

---

١ – ينظر: الكتاب :٤٣٧/١، ٢١٦/١، المصدر نفسه:٣٩٦/١، والجنى الداني:١٥٨، ومجالس ثعلب:٣٨٦، والمقدمة الجزولية:٧٠، وينظر: شرح كتاب السيرافي:١٥٠/٢

٢ – ينظر:البيان في شرح اللمع : ٢٩٦

٣ – ينظر : الكتاب ٤٣٧/١–٤٣٨، واللمع في العربية لابن جني:١٧٤، وشرح الجمل :٢٢٦/١، وشرح الرضي على الكافية:٣٦٣/٢، والجنى الداني في الحروف والمعاني:١٨٨، ومغني اللبيب :٣٥٤

٤ – الكتاب:٤٣٧/١–٤٣٨

وفي موضع آخر، يقول: ((ومما يدّلك أيضاً على أنّ الفاء ليست كالواو؛ قولك:-(مررت بزيد وعمرو، ومررتُ بزيد فعمرو) تريد أن تعلم بالفاء أن الآخر مرّ به بعد الأول، وتقول:" لا تأكل السمك وتشرب اللبن" فلو أدخلت الفاء ها هنا فسّد المعنى))[١].

وينقل صاحب بدائع الفوائد(ت:٧٥١هـ) عن سيبويه، قوله: ((الواو لا تدل على الترتيب ولا التعقيب، كقول: (صمتُ رمضانَ وشعبانَ) وإنْ شئت: شعبان ورمضان، بخلاف الفاء وثم إلا أنهم يقدمون في كلامهم ما هم به أهم وهم ببيانه أعنى، وان كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم))[٢].

أما ابن جني فقد ذهب، بقوله :((فمعنى (الواو) الإجماع، تقول: قام زيد وعمرو، أي: اجتمع لهما القيام، ولا يدري كيف ترتيب حالهما فيه))[٣]؛ أما ابن يعيش فنجده يشكك بعربية كل من يقول: بإفادة (الواو) للترتيب، ((ولا نعلم أحداً يوثق بعربيته يذهب الى أن الواو تفيد الترتيب))[٤]؛ نلحظ أن الواو عند ابن يعيش تفيد الإجماع وغير عاطفة مستدلاً، بقوله تعالى: ﴿يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِۖ ﴾[آل عمران/١٥٤] فهي لغير العطف في هذا الموضع، وذلك ان الجملة التي بعدها غير داخلة اعراف الاسم الذي قبلها ولا هي معطوفة على الجملة التي قبلها، وبهذا تفيد الاجماع[٥]، ونقل صاحب اللسان عن الجوهري(ت٣٩٣هـ)، قوله: ((الواو من حروف العطف تجمع شيئين ولا تدل على الترتيب))[٦].

---

١ – الكتاب:٣/٤٢

٢ – بدائع الفوائد :١/٦١

٣ – اللمع في العربية:٩١

٤ – شرح المفصل:٥/٧

٥ – ينظر: شرح المفصل:٥/٧، والمخصص:١٤/٤٧-٤٨

٦ – لسان العرب:١٥/٤٨٧

وقد بين ابن يعيش أيضاً أن (الواو) تستعمل في مواضع لا يسوغ فيها الترتيب، نحو قولك: ((اختصم زيد وعمرو، وتقاتل بكر وخالد) فالترتيب ههنا ممتنع لان الخصام والقتال لا يكون من واحد ولذلك لا يقع ههنا من حروف العطف إلا الواو؛ وهذه الأفعال إنما تقع من الاثنتين معاً))[١].

وقد عدّ ابن هشام هذه الحجة من أقوى الأدلة على عدم إفادة الترتيب[٢]، ويقول فيها المرادي: ((هذا أحد الأدلة على أنها لا لترتيب))[٣] ومن أدلته أيضاً قولك: جاءني زيد وعمرو بعده، فلو كانت للترتيب لكان قولك تكرير، ولكان إذا قلت: جاءني زيد اليوم وعمرو أمس، دلت على خلاف ما دلته عليه (أمس) من قبل أن الواو وترتيب الثاني بعد الأول و(أمس) تدل على تقدمه، ومن القرآن الكريم يحتج على عدم دلالتهما على [٤] الترتيب كقول الله تعالى: ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾ [البقرة/٥٨]، وقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف/١٦١]، وقوله تعالى: ﴿يا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ [آل عمران/٤٣] وشرعها أن يقدم الركوع على السجود، وقوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ [المؤمنون/٣٧]

ولو كانت (الواو) دالة على الترتيب لكان هذا الكلام اعترافاً من الكفار بالبعث بعد الموت، لان الحياة المرادة من (نحيي) تكون حينئذ بعد الموت، وهي الحشر[٥].

يحتج ابن عصفور(ت:٦٦٩هـ) بجملة شواهد شعرية على عدم إفادة (الواو) على الترتيب، منها قول أمية بن أبي الصلت[٦]:

فملّتنا أننا المسلمون على دين صدّيقينا والنبي

---

١ – شرح المفصل: ٧/٥

٢ – ينظر: مغني اللبيب :٣٥٦/٢

٣ – الجنى الداني في حروف المعاني:١٩٠

٤ – شرح المفصل:٩١/٨

٥ – ينظر: شرح ابن عقيل :٢٢٤/٢

٦ – ديوان أمية بن أبي الصلت: ، و ينظر: شرح ابن عقيل :٢٢٦/٢

أما ابن مالك[١] فاحتج بأن (الواو) لا تفيد الترتيب أنما هي لمطلق الجمع بتقديم أو تأخير أو المصاحبة واستدل على ذلك بأن يصح معها، أن يقال: جاء زيد وعمرو بعد، وخالد قبله وبشرٌ معه، ولو دلت(الواو)على الترتيب لم يجز أنَّ يقال قبله ومعه، واستدّل ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾ [النساء/١٦٣]، واستشهد أيضًا بدليل نقلي، بقول الشاعر[٢]:

حَتّى إذا رجبٌ تولى وانقضى وجُماديان وجاءَ شهرٌ مُقبل

ذكر المازني(ت:٢٤٧هـ) في كتاب الحروف: ((أنّ الواو لا تدل على الترتيب ذلك للنحويين كافة من البصريين والكوفيين))[٣]، أما قول إن (الواو العطف) تفيد الترتيب، هو مذهب ينسبه بعضهم[٤] لنحاة الكوفة ويخصون منهم الكسائي والفراء وثعلب[٥] وابنَ دَرَسْتَوَيْه(ت:٣٤٧هـ) من نحاة البصرة ينسب القول الى قطرب(ت:٢٠٦هـ)[٦]، وفي كتاب معاني القرآن للفراء نجده يشير الى ذلك صراحة " الواو" لا تفيد الترتيب، غير أن نسبه هذا المذهب الى الفراء وفي كتابه معاني القرآن يؤكد فيه أنَّ (الواو) لا تفيد الترتيب، ويقارن بينهما في هذه المسألة وبين حرفي العطف، واللذين يفيدان الترتيب مع الجمع: (الفاء) و(ثم)، يقول الفراء (فأمّا (الواو) فإنك إن شئت جعلت الآخر، هو الأول، والأول هو الآخر فإذا قلت: (زرت عبد اللهِ وزيداً) فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة، وإذا قلت: زرت عبد اللهِ ثم زيداً، أو: (زرت عبد اللهِ فزيدً كان الأول قبل الآخر)[٧].

---

١ – ينظر: شرح التسهيل:٣٤٨/٣

٢ – البيت من الكامل ، وهو لأبي عيال الهذلي، ينظر : شرح أشعار الهذليين ، وشرح التسهيل :٣٤٩/٣، وشرح الكافية:١٢٠٥/٣، وينظر: الدرر:١٤/١

٣ – معاني الحروف :٩٩

٤ – ينظر: شرح الجمل للزجاجي :٢٢٦/١، وشرح الكافية:٣٦٣/٢، والجنى الداني:١٨٨، ومغني اللبيب :٣٥٤/٢، وشرح التصريح:١٣٥/٢

٥ – ينظر: شرح التسهيل:٧٢٦/٢، ورصف المباني للمالقي:٤٧٤، وشرح الاشموني مع الصبانك٩١/٣، ومغني اللبيب:٤٦٤ اللبيب:٤٦٤

٦ ينظر: شرح الرضي على الكافية:٣٦٣/٢، ومغني اللبيب :٣٥٤/٢

٧ – معاني القرآن:٣٩٦/١، وينظر: أيضًا لسان العرب مادة (وا) :٤٧٨

أما ابن كيسان، ((فذهب الى الواو تكون للجمع حتى يكون في الكلام قرينه تدل على التفرق، فإذا قلت قام زيد وعمر، جاز أن يكون زيد تقدم عمر، وجاز أن يكون عمر تقدم زيد، وجاز أن يكون القيام قد وقع فيها في وقت واحد، فالواو تحتمل هذه المعاني الثلاثة وهو الغالب فيها، الا أن يكون في الكلام قرينه تدل على غير ذلك))[١].

وذهب هشام الضرير(ت:٢٠٩هـ)[٢]، وأبو جعفر الدينوري(ت:٢٧٦هـ)، إلى أن ((الواو لها معنيان: معنى الاجتماع ومعنى الاقتران، فإن كانت تدل على الاجتماع فلا تبال بمن بدأت نحو: رأيت زيداً وعمرًا وإذا كانت تدل على الاقتران، فهو يختلف الزمان المتقدم باللفظ ولا يجوز أنَّ يتقدم المؤخر والا أن يؤخذ المقدم نحو قولك: رأيت زيدًا وعمرًا إذا كنت قد رأيت زيدً وعمرًا بعده))[٣]

يقول ثعلب: ((إذا قلت قام زيد وعمرو، فإن شئت كان عمرو بمعنى التقديم على زيد، وإن شئت كان بمعنى التأخير، وإن شئت كان قيامها معًا، فإذا قلت قاما كانا فيه سواء لا غير))[٤]

ومن يذهب الى هذا المعنى يرى في قولنا: قام زيدٌ وعمرو، القائم أولاً زيد وعمرو بعده، مما استدلوا من القرآن الكريم، قوله تعالى:﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[الزلزلة:١-٢] فزلزال الأرض قبل إخراجها أثقالها هذا المعنى الذي دلّت عليه الواو[٥].

نلحظ مما سبق تناوله أنَّ نحاة البصرة والكوفة جميعهم متفقون على أن (الواو) لا تفيد الترتيب؛ أما الشريف عمر فكان موقفه محايد من آراء المدرستين، فهو يعرض الآراء دون أن

---

١ – الارتشاف :١٩٨١/٤، والجنى الداني:١٦٠

٢ – لم نجد رأيه في كتابه ، ينظر: رأيه في الارتشاف: ١٩٨١/٤، وينظر: الجنى الداني: ١٥٩

٣ – لم نجد رأيه في كتابه ، ينظر: رأيه في بغية دعاة :٢٤٨/١، وينظر: الارتشاف ٤٩٨١/٤، والهمع :١٥٦/٣

٤ – مجالس ثعلب:٣٨٦

٥ – ينظر: شرح المفصل للزجاجي: ٢٢٧/١

يرد عليها، لكن نلحظه يستخدم مصطلحي (العطف و النسق)، وسماه في كتاب البيان "باب العطف وهو النسق"[١].

٢. المسألة(واو رُبَّ) هل هي التي تعمل الجر؟

رُبَّ: هي حرف جر شبيه بالزائد بمعنى أنه يفيد الجملة معنى جديداً وتلفظ بصورة مختلفة ومنها ما هو بالتخفيف وهي تفيد التقليل أو التكثير حسب سياق الكلام، ولـ (رُبَّ) فيها عشر لغات: أربع بتشديد الباء، وست بتخفيفها [٢].

قال ابن جني:((ومعنى (رُبَّ) : التقليل وهي مختصة بالنكرات دون المعارف، تقول: رُبَّ رجل لقيته، أي ذلك قليل))[٣].

إذ أشار الشريف عمر في كتاب البيان في عمل الـ (واو) بمعنى (رُبَّ)، بقوله: ((وقدْ توضع الـ(واو) موضع (رُبَّ) فتنوب عنها، تقول: وبلد: أي ورُبَّ بلد))[٤] بمعنى أَن الكوفيين ذهبوا إلى أن (واو) رُبَّ تعمل في النكرة الخفض بنفسها بينما البصريون ذهبوا الى أنَّ واو رُبَّ لا تعمل، وإنما العمل لربَّ مقدرّة[٥].

فما ذهب إليه المبرد(ت:٢٨٥هـ) من البصريين الى عمل (الواو) نائبه عن رُبَّ المحذوفة، على عكس ما ذهب إليه جمهور البصريين في هذه المسألة كالأخفش وابن السراج والسيرافي ومن تابعهم[٦]، ذاهبين بذلك مذهب سيبويه الذي نصّ بإضمار (رُبَّ) في جرَّ الاسم الواقع بعد الـ(واو)[٧] .

---

١ – ينظر: البيان في شرح اللمع:٣٠٩/١

٢ – ينظر: شرح التسهيل:١٧٦/٣، و١٧٥/٣

٣ – اللمع في العربية:٧٤/١، وينظر : البيان في شرح اللمع: ٢٥١

٤ – البيان في شرح اللمع: ٢٤٧

٥ – ينظر: المصدر نفسه:٢٥١، والإنصاف في مسائل الخلاف مسالة(٥٥) :٣١١/١

٦ – ينظر: معاني القرآن ، الاخفش:٢٩٥/١، والأصول في النحو:٢٤٠/١، وشرح السيرافي:٢٦٠/٢، والخصائص:٢٨٦/١ والخصائص:٢٨٦/١

٧ – ينظر: الكتاب :٢٨٦/١

وبيّن الشريف عمر الأثر الكوفي في هذه المسألة، وذكر معاني(رُبَّ) وما يميزها عن أخواتها من حروف الجر في العمل[١]، فمذهب الكوفيين أن الـ(واو) الداخلة على (رُبَّ) هي عاملة، كما في قولك: (وبلد، أي ورُبَّ بلدٍ) فالواو عاملة؛ لأنها نابت عن (رُبَّ) فلما كانت (رُبَّ) خافضة لما بعدها كانت قياساً على الواو في القسم الداخلة على (رُبَّ) فعملت الخفض، فأشبهتها بتلك النيابة، والذي يدل على أنَّ الواو هنا عاطفة مجيئها في أول الكلام، وحرف العطف (الواو) دخل على حرف الجر(رُبَّ)[٢]، متكئين بذلك على النقل لتعضيد ذلك القياس، فقول الشاعر[٣]:

وَبَلَدٍ عامِيَة أَعْمَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْن أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

فخفض بلد بالواو النائبة عن رُبَّ فدل ذلك على صحة ما ذهبوا إليه.

أما عند البصريين فـ(بلد) مجرورة بـ(رُبَّ) المحذوفة تخفيفاً لا بالواو، وهي حجتهم في هذه المسألة، لان الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيء، وإنما تعمل الحروف إذا كانت مختصَّة وحروف العطف غير مختصَّة فوجب ألا تعمل، وبذلك يكون العمل لـ(رُبَّ) المقدرة[٤]، وبهذه الأدلة يحتجون ويفسدون قول الكوفيين بما ذهبوا إليه من((أنها لمَّا نابت عن (رُبَّ) عملت عملها كـ(واو) القسم: هذا فاسد، لأنه قد جاء عنهم الجر بإضمار (رُبَّ) من غير عوض منها))[٥]، ومن ذلك قول الشاعر[٦]:

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ فى طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الحيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

فـ(رَسمِ) مجرورة بـ(رُبَّ) المقدرة ولا عوض لها بـ(الواو) أو غيرها.

---

١ – ينظر: البيان في شرح اللمع:٢٥٠

٢ – ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٢

٣ – البيت من مشطور الرجز، وهو لرؤية بن العجاج ، وهو من شواهد الخليل في العين:٢٦٧/٢ ، الاخفش في معانيه:٢٩٥/١، والسيرافي في شرح الكتاب:١٦٠/٢، والفارسي في مسائل البصريات:٦٩٨/١

٤ – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسالة(٥٥): ٣١٢

٥ – المصدر نفسه مسالة(٥٥):٣١٢

٦ – البيت من الخفيف ، وهو من كلام جميل بن معمر صاحب بثينة، وهو من شواهد ابي بكر الانباري في شرح القصائد السبع:٣٩، وابن خالويه في الحجَّة :١١٩، والخصائص، ابن جني:٢٨٦/١، وشرح المفصل:١٩٩/٢

وعلى الرغم من الأدلة والحجج التي قدمها الكوفيون والبصريون احتجوا، وقالوا أن، (الواو، والفاء، وبل) ليست نائبة عن (رُبَّ) ولا عوضًا عنها بل يحسن ظهورها معاً، فيقال: ((ورُبَّ بلدٍ))[١] ولو كانت عوضاً عنها لما جاز ظهورها معاً، لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض ألا ترى أن واو القسم لما كانت عوضاً عن الياء لم يجزّ أن يجمع بينهما، فلا يقال: (وبالله لأفعلنَّ) وتجعلها حرفي قسم وكذلك أيضًا التاء، لما كانت عوضًا عن الواو كما كانت الواو عوضاً لم يجمع بينهما، فلا يقال(وتالله) وتجعلهما حرفي قسم؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض[٢] إلا أنّ أبا بكر الانباري، هو من خلط عند توجيهه لهذه المسألة، فعند شرحه لقول امرؤ القيس[٣]:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْواعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِـي

يوجه ذلك، بقوله: ((وليل خفض بإضمار **رُبَّ**))[٤] بينما يوجه بيتاً آخر من القصيدة نفسها بحمله على العوض كما في[٥]:

وَقِرْبَةِ أَقْوامٍ جَعَلْتُ عِصامَها على كاهِلٍ مني ذَلُولٍ مُرَحَّلِ

ويقول ابن الانباري: ((وقربة مخفوضة بـ(الواو) التي تخلف (رُبَّ)، وهي مضافة الى أقدام))[٦]، وما ذهب إليه المبَّرد عند إنكاره توجيه النحويين لقول الشاعر:-

((وَبَلَدٍ عامِيَة أَعْمَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْن أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ))

إذ لم يوافقهم على تقدير(رُبَّ) الجارَّة، فلذلك ليس صحيحاً عنده، لان الواو عمِلت عمل (رُبَّ) وهو الجر، وهذا ما لم يقرَّ به جمهور البصريين[١] الذين ذهبوا الى أنَّ الواو عاطفة،

---

١ – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين مسالة(٥٥): ٣١٢

٢ – ينظر: المصدر نفسه مسألة(٥٥):٣١٢

٣ – البيت من الطويل، وهو في ديوانه:٤٨، وهو من شواهد الثعالبي في فقه اللغة: ٢٧٣، البديع، لابن كثير:١٦/١، وشرح الكافية لابن مالك:٨٢١/٢، والمغني/ابن هشام:٤٧٣

٤ – شرح القصائد السبع:٣٩

٥ – البيت من الطويل: وهو مشكوك في نسبه لامرئ القيس، وهو في ديوانه:٥١، ونسبه قوم كثر التأبط شراً ، وهو من شواهد العين:٣١٥/١، ولسان العرب:٤٠٧/١٢

٦ – شرح القصائد السبع:٨٠

وإنما خفض الاسم الذي بعدها بـ(رُبَّ) المقدرة، وهو مذهب الاخفش وابن السراج والسيرافي الذين ذهبوا الى أن حروف الجرّ يقبح إضمارها إلا بوجود عوض ذاكراً الشاهد الشعري المتقدم؛ متابعين بذلك مذهب سيبويه الذي حكى عن يونس إجازته إضمار حرف الجر في قوله:(إلا صالح فطالح) على تقدير أن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح، إذ جعل إضمار (الباء) أسهل من إضمار (رُبَّ) الذي أجازته على وجه الاستثناء[٢].

أما المتأخرون فذهبوا مذهب البصريين في تقدير (رُبَّ) على الرغم من منعهم حذف حرف الجرّ، لأنها عوامل ضعيفة، والعامل لا يحذف بعامل إلا لقوته كالفعل مثلاً، إنما جاز إضمار (رُبَّ)، لان(الواو) صارت عوضًا عنها وهذا مذهب ابن الوراق والزمخشري[٣].

أما ابن الأثير الذي نقض مشابهة (واو)، (رُبَّ) لواو القسم؛ لان (واو) القسم يجوز أن تدخل عليها (واو) العطف؛ لذا فحكم (واو) (رُبَّ) عنده كحكم رُبَّ فيمكن أن تكون عوضاً عنها[٤].

٣. المسألة : دلالة (أو) على معنى (الواو)، و (بل)

(أو):- هو حرف عطف يستعمل لتمكين المخاطب من اختيار أحد الشيئين [٥]، ومن المعروف عند النحويين أن (أو) هي حرف عطف وتكون دالة على التخيير؛ لان مبناها دال على عدم الاشتراك بيد أنه يتفرع من ذلك الأصل معانٍ آخر تستمد من السياق والقرائن[٦] .

وقال ابن جني: ((ومعنى (أو) الشَّكُّ، تقولُ: قامَ زيدٌ أَوْ عمرو، وتكون تخييراً، تقول: اضْرِبْ زيداً أَوْ عمْرًا؛ أي: أَحَدَهُما، وتكون إباحةِ، تقولُ: جالِسِ الحَسَنَ أو ابن سيرين؛ أي: قد أَبَحْتُكَ مُجالسةَ هذا الضَّرْب من النّاسِ، وأيْنَ وَقَعْتْ (أو) فهي لأحدِ الشَّيئينِ))[٧].

---

١ – ينظر: معاني القرآن ، الاخفش :٢٩٥/١، الأصول في النحو:٢٤٠/١،شرح السيرافي: ٤٠٨/٣، والخصائص: ٢٨٦/١

٢ – ينظر: الكتاب :٢٦٣/١

٣ – ينظر: علل النحو:٣١٦، والمفصل:٣٨٨

٤ – ينظر: البديع:٢٥٢/١

٥ – ينظر: معاني النحو، فاضل السامرائي:٢٥٢/٣

٦ – ينظر: الجنى الداني: ٢٢٨

٧ – اللمع في العربية:٩٢/١–٩٣، وينظر: البيان في شرح اللمع:٣٠٠

تنبه الشريف عمر، الى الأثر الكوفي في هذه المسألة، إذ قال: ((قال قوم إنَّ(أوْ) تكون بمعنى(بل))[١]، ويقصد الشريف عمر، بقوله: (قال قوم) هو قول الفراء[٢]، إذ ذهب البصريون((الى أنّها لا تكون بمعنى (الواو) ولا بمعنى (بل))[٣]

ونجد الكوفيين[٤]، ومنهم الكسائي[٥]، والفراء[٦]، ومن تابعهما[٧] قد اختلفوا في مجيئها بمعنى (الواو)، على الرغم من مجيئها بمعنى (بل) وجها عند بعضهم[٨]، وما ذهب إليه البصريون الذين اختلفوا في توجيهها، إذ إنها لا تكون بمعنى (الواو) ولا(بل)[٩]؛ إلا أن جمهور جمهور البصريين تابع الأقدمين في توجيهها فضلاً عن تمسكهم بالأصل فيما وضعت له تلك الحروف إلا تؤدي معاني يفرضها السياق[١٠]، على الرغم من أن النحاة لم يكونوا على رأي واحد فيها كما يتبين[١١].

---

١ – البيان في شرح اللمع:٣٠٠، وينظر: معاني القرآن للفراء :٣٩٣/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف مسالة (٦٧) :٤٧٨/٢، والمغني اللبيب :٦٧

٢ – ينظر: البيان في شرح اللمع: ٣٠٣، ومعاني القرآن للفراء:٣٩٣/٢

٣ – ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف مسالة(٦٧) :٤٧٨/٢، وينظر: الخصائص:٤٦٣/٢، والجنى الداني:٢٢٩، وينظر: شرح التسهيل:٣٦٣/٣

٤ – ينظر: الإيضاح في الوقف والابتداء: ٤٤١/١

٥ – ينظر: إعراب القراءات :٢٦٦/٢

٦ – ينظر: معاني القرآن للفراء: ٧٢/١

٧ – ينظر: الوقف والابتداء:١٢٠

٨ – معاني القرآن للفراء:٧٢/١، ٢٥٠، والوقوف والابتداء، محمد بن سعدان الضرير:١٢٠، والإيضاح في الوقف والابتداء :٤٤١/١، وإعراب القراءات:٢٦٦/٢

٩ – ينظر: مجاز القرآن ،لابي عبيد بن المعمر:١٧٥,٢٨٠/٢، ومعاني القرآن للاخفش:٣٤/١، والخصائص :٤٦٠/٢

١٠ – ينظر: المقتضب: ٣٠٤/٣–٣٠٥، ومعاني القرآن ،الزجاج:٣١٤/٤، والأصول في النحو:٥٦/٢، وحروف المعاني والصفات:٥١، ومعاني القرآن للنحاس:٥١٢/٢و وشرح السيرافي:٤٣١/٣

١١ – ينظر: العين:٤٣٨/٨ ، الكتاب:١٨٤/٣

الحجة الأولى: أن الكوفيين قد احتجوا، على مجيء(أو) بمعنى (بل)، بقول الشاعر ذي الرمة[١]:-

بَدَت مِثلَ قَرنِ الشَمسِ في رَونَقِ الضُحى وَصورَتُها أَو أَنتِ في العَينِ أَملَحُ

معناه (بل أنْتِ)، واحتجوا أيضاً بالرواية عن عبد اللهِ بن عباس في قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات/١٤٧]، قال: كانوا مائَة ألف و بضعةً وأربعين ألفاً[٢] .

الحجة الثانية: استدل الكوفيون على أن (أو) تأتي بمعنى (الواو) مستشهدًا بالدليل النقلي كما أورده الشريف عمر في القرآن الكريم والذي ورد كثيرًا في القرآن الكريم، وكلام العرب واستدلوا، بقول الله تعالى:﴿ وَلَاعَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ [النور/٦١] والتقدير: وبُيُوتِ آبَائِكُمْ [٣].

أما البصريون فقد تمسكوا كما ذكر أبو البركات الانباري بالأصل؛ لان الأصل في (أو) أنْ تكون لأحد شيئين مبهمين لـ(واو)، و(بل) لان (الواو) جاءت عندهم معناها الجمع بين الشيئين، و(بل) تعني إلَا ضَرَبَ، فكل حرف من هذه الحروف له دلالة خاصة به، ولا يدل على معنى الحرف الآخر فالأولى التمسك بالأصل ((ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقى مرتهناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على صحّة ما ادعوه))[٤].

نَلْحَظُ أنَّ الكَوفيينَ لَمْ يَكونُوا عَلى رأي واحِدٍ وثابِت، إذ اختلفوا في ما بينهم في دلالة(أو)، فمنهم من قال أنها تأتي بمعنى (الواو) وهو رأي الكسائي[٥]، ومنهم من قال أنها تأتي بمعنى(بل) إذ قال الفراء:((وكذلك تفعل العرب في (أو) فيجعلونها نسقاً مفرَّقة لمعنى .... كقولك: ضرب أحدهما أو عمرًا، فإذا وقعت في كلام لا يراد بهِ أحد وإن حلت جعلوها على

---

١ – ذكر ابن جني في المحتسب انه لم يعثر على البيت في ديوانه، ومن شواهد معاني القرآن، للفراء:٧٢/١،والخصائص :٤٥٨/٢، والمحتسب:٩٩/١، والإنصاف:٤٧٨/٢، والخزانة:٤٢٣/٤، وقرن الشمس:أول شعاعها: رونق الضحى أي أولها

٢ – ينظر: البحر المحيط :٣٧٦/٧

٣ – ينظر: البيان في شرح اللمع:٣٠١، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٦٧) :٣٩٢/٢

٤ – المصدر نفسه مسألة(٦٧):٣٩٣/٢

٥ – معاني القرآن للكسائي:٦٦، وينظر: معاني القرآن للنحاس:٥١٢/٢

جهة (بل)، كقولك في الكلام (اذهب الى فلان أو دع ذلك فلا تبرح اليوم...) فجعل (أو) في معنى (بل)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾)) [١].

وقال أيضاً في موضع آخر: ((من زعم أن (أو) في الآية الكريمة على غير معنى (بل) فقد افترى على اللهِ لان الله تبارك وتعالى لا يشك))[٢]، إذ ردّ البصريون على مذهب الفراء الى أنَّ أو لا تكون للاضراب أصلاً[٣].

وكذلك الحال في توجيه الشاهد الشعري الذي تقدم ذكره فقوله(أو أنت) يريد بهِ (بل أنت) أما توجيهه لقوله تعالى: (أَوْ بُيُوتِ) فإنّما جاءت هنا بمعنى (لا) فـ (أو)[٤] في الجحد والاستفهام والجزاء تكون بمعنى (لا)[٥]، أن قوماً فهم ذهبوا أنها بمعنى (واو) والتقدير عندهم (وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ) وهنا متابعين لمذهب الكسائي[٦]، وهنا جاءت بمعنى الإباحة أي: لا تطع هؤلاء منهم متساوون في المنع فوجب عدم طاعتهما لما اشتركوا فيه.

أما مذهب البصريين فتعددت الآراء والمذاهب في هذه المسألة، إذ ذكر الخليل أن (أو) تأتي بمعنى(الواو)، وبمعنى (بل) مستدلاً بما استدل به الكوفيون من شاهد قرآني[٧].

وما ذهب إليه سيبويه، لم يجر ذلك على إطلاقه، فـ(الواو)، و(بل) عنده هي حروف أصول تعطي معاني مختلفة، إلاّ أن فيها من المجاز والاتساع ما يقع، فتختلط معانيها، فتشمل الحرفان منها في معنى واحد، منها (أو) فهي غير الاستفهام تأتي للإباحة، أو التخيير، فتقول: جالس زيداً، أو عمراً، أو خالداً، وكأنك قلت: جالس أحد هؤلاء، وتقول كُلْ خُبزًا، أو لحمًا، أو تمرًا، وكأنك قلت: كُل أحد هذه الأشياء مباح لك أكلها أمّا في حالة النفي، فذهب سيبويه إلى أن النفي مباح بـ(أو) يشمل جميع ما وقعت عليه، فبذلك لا يخالف معناها معنى (الواو)،

---

١ – معاني القرآن للفراء:٧٢/١

٢ – المصدر نفسه:٢٥٠/١

٣ – ينظر: اللباب:٤٤١/١

٤ – ينظر: البيان في شرح اللمع:٣٠٤، وينظر: معاني القرآن للفراء:٧٢/١

٥ – ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٤ ، وينظر: المصدر نفسه:٢١٩/٣

٦ – ينظر: إلايضاح في الموقف والابتداء:٤٤١/١، والوقف والابتداء، محمد بن سعدان الضرير:١٢٠، وإعراب القراءات:٢٦٦/٢

٧ – ينظر العين:٤٣٨/٨

كقولك: (لا تأكُل خبزًا، أو لحمًا، أو تمرًا) فإذا أردت نفي الأكل جاءت جميع هذه الأشياء منهيّة عن الأكل[١].

وذهب أبو عبيد ومن تابعه من جمهور البصريين إلى أن (أو) تأتي بمعنى (الواو)، و(بل) محتجين بالأدلة القرآنية وأقوال العرب على أنها من أدلة الكوفيين[٢].

واختلف الزجاجي[٣]، وابن السراج[٤]، والرماني[٥]، وأبو جعفر النحاس[٦]، والسيرافي[٧]، عما والسيرافي[٧]، عما ذهب إليه الخليل وسيبويه، إذ قالوا إنها لا تفيد التخيير والإباحة، إذ يردُ المبردُّ على من حملها على معنى (بل) بأنه فاسدٌ من وجهين:-

الوجه الأول:- أنها لو جازت أن تقع كذلك لجاز وقوعها في موضع الإثبات، أو تعني كقولك: (ضربت زيداً أو عمراً، وما ضربت زيداً أو عمراً) .

الوجه الثاني:- أن (بل) لا تأتي إلا للإضراب بعد غلطٍ، أو نسيان، وهذا منفي عن اللهِ (عز وجل) [٨].

لا تفيد التخيير والإباحة وعلى الرغم هو ليس على رأي واحد من هذه المسالة.

وجمع المتأخرون هذه المعاني التي اختلفت فيها المدرستين فيما تؤديه (أو) من معانٍ، إذ افردوا الى ثلاثة معانٍ، هي:

الأول :- الشك، والإيهام كقولك: (ضَربت زيداً أو عمراً) **والثاني:**- التخيير بين شيئين كقولك (جالس الحسن أو ابن سيرين)، فتكون هنالك الحق الخيار في المجالسة **والثالث:**- هو الإباحة، فهو يشبه التخيير من جهة جواز المجالسة وهو الأمر متعلق بالأمر والنهي فإن في حالة (الأمر) يقرب من معنى الواو كما ذكر ذلك سيبويه، وأما في حالة (النهي) فهو يقارن

---

١ - ينظر: الكتاب:٣/١٨٤ ، وشرح السيرافي:٣/٤٣٨

٢ - ينظر: مجاز القرآن:٢/١٧٥,٢٨٠، ومعاني القرآن للاخفش:١/٣٤، والخصائص:٢/٤٦٠

٣ - ينظر: معاني القرآن للزجاج :٤/٣١٤

٤ - ينظر: الأصول في النحو:٢/٥٦

٥ - ينظر: حروف المعاني والصفات، الزجاجي:٥١

٦ - ينظر: معاني القرآن للنحاس:٢/٥١٢

٧ - ينظر: شرح السيرافي:٣/٤٣١

٨ - ينظر: المقتضب: ٣/٣٠٤-٣٠٥

(الواو)، فتقول: (لا تلبس ثوباً أو جبة) فإن يقصد لبس إحداهما، أو لبسهما كان مخالفاً للنهي[١].

مما تقدم ذكره يمكن أنَّ نلخص القول بأمرين:-

الأول:- نجد آراء متعددة عند الكوفيين على الرغم أنهم لم يقولوا بأنها بمعنى (بل) عدا الفراء، وكذلك الحال ما ذهب إليه البصريون فضلاً عن آراء الأقدمين كسيبويه وتابعه أيضاً من العلماء المتأخرين، وهو ما اثبتوه من أدلة قرآنية نقليه مما أثبت أنه يأتي على معان ثلاثة .

الثاني:- بناءً على ما تقدم وبما نقله الشريف عمر في كتاب البيان في شرح اللمع من الأدلة النقلية والشواهد القرآنية اثبت أنها مسالة متباينة بين الكوفيين أنفسهم، أيضًا.

٤. مسألة: دلالة (هل) بمعنى قد

من الحروف الغير مختصة، تدخل على الأسماء والأفعال ولذلك يكون لا عمل لها وفق مقياس جمهور النحويين السائد[٢]، ذكر ابن جني في كتابه، بقوله: ((وأمَّا (هل) فكقولك: هل قام زيد؟ وهل يقوم جعفر؟ فجوابه: (نعم) أو (لا)، وقد تكون (هل) بمعنى (قَدْ)، قال تعالى : ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾ [٣]، أي: قد أتى عليه من الدّهر، قال الشاعر[٤]:

سائِل فَوارِسَ يَربوعٍ بِشِدَّتِنا أَهَل رَأَونا بِسَفح القاعِ ذي الأَكَمِ

أي قد رأونا))[٥]

---

١ – ينظر البديع:٣٦١/١، واللباب :٤٢٤/١و وشرح المفصل:٢٠/٥، وشرح التسهيل:٣٦٥/٣

٢ – ينظر: شرح التصريح للازهري، وينظر: جنى الداني:٣٤١

٣ – سورة الإنسان/١

٤ – البيت من البسيط ، زيد الخيل ينظر ديوانه :١٠٠، والمقتضب:١٨٢/١، والخصائص:٤٦٣/٢، وآمالي ابن شجري:١٠٨/١و ٣٣٤/٢، وينظر: شرح المفصل ابن يعيش:١٥٢/٨-١٥٣

٥ – اللمع في العربية:٢٢٩/١-٢٣٠، وينظر: البيان في شرح اللمع:٦٧٨

وعلق الشريف عمر بقوله: ((فأمّا (هل) فهي وإن كانت حرف للاستفهام ؛لأنها قد جاءت بمعنى (قَدْ) وإذا كانت بمعنى (قَدْ) لم يَجزْ أنّ تقع بعدها الأسماء، كما لا يجوز وقوعها بعد (قَدْ)))[١] .

وقد تعددت آراء النحاة في إفادة هل بمعنى (قَدْ)، إذ ذكر الشريف عمر الأثر الكوفي وقال: ((عند الفراء أنّها تكون جحدًا وخبرًا ويتأول قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾ على الخبر))[٢]، ذكر الكوفيون في معاني (هل) إضافة إلى الاستفهام والجحد وتقرير، والجحد مصطلح استخدمه الفراء ويريد به النفي[٣]، وورد عند ابن منظور بقوله: ((هاده الشيء هيدًا أفزعه وكَريه، وما يهيدا ذلك أي ما يزعجني))[٤].

وذكر بعض النحاة إنّ (هل) تكون بمعنى (قَدْ) أو (إنّ) لإثبات وجود الشيء أو تقرير وجوده[٥]، واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾(البقرة/٢٤٦) إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾(البقرة/٢٤٦) الاستفهام هنا للتقرير وتثبيت أنّ المتوقع كائن، وانه صائب في توقعه، أي انه يتوقع جبنهم عن القتال فأدخل هل مستفهماً عما هو متوقع عنده ومظنون[٦]، وأستدلوا أيضًا بقول الله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾(الإنسان/١) وحياء معناها عند الفراء: ((قد أتى على الإنسان حين من الدهر و(هل) قد تكون جحدًا وتكون حيدًا فهذا من الخبر لأنك قد تقول فهل وعظتك؟ فهل أعطيتك؟ تقرره بأنك قد أعطيته ووعظته))[٧].

---

١ – البيان في شرح اللمع:٦٨٠
٢ – المصدر نفسه:٦٧٨، وينظر: معاني القران للفراء: ٢١٣/٣
٣ – ينظر: معاني القران للفراء :٢٠٣/١، ٣٣١/١٣/٢
٤ – لسان العرب، ابن منظور مادة (هيد)٤٤٠/١٥
٥ – ينظر: معجم حروف المعاني:١١٤١/٣
٦ – ينظر: الكشاف، الزمخشري:٢٨٧/١
٧ – معاني القران، للفراء: ٢١٣/٣

وقال القرطبي هل بمعنى قد وأستدل بقول الله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ (الغاشية/١)، وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾(الإنسان/١)، أي قد جاءتك يا محمد حديث الغاشية.

المبحث الثاني

أثر النحو الكوفي في الحروف الثلاثية والرباعية

المسألة الاولى: (جَيْرَ)

(جَيْرَ): هي حرف من حروف الجواب، تأتي مبنية على الفتح، مثل (أين)، نقله الصاغاني بمعنى يَمين وهي حرف بمعنى (حقًا)، وقال (جَيْرِ) بالكسر، مثل (أمسِ) بكسر الراء بناءً لالتقاء الساكنين، والكسر أشهر[١].

وقد تأتي (جَيْرَ): بالكسر مثل(أمسِ) وقد يفتح مثل (أين)، ((واختلفوا فيه على أقوال، قيل: حرف[٢]، وقيل: اسم[٣]، وقيل اسم فاعل[٤]، بكسر الراء على أصل التقاء الساكنين (الراء) و(الياء) كـ(أمسِ)، وبالفتح للتخفيف كـ(أينَ)،و(كيفَ)، والكسرُ أشهر، فإن قيل: فما بالُهم فتحوا في أينَ وكيفَ وليتَ وكسروا جيرِ وفيها مِن الثقل ما في ليتَ وأخواتِه، قيل: على مقدار كثرة استعمال الحرف يختار تخفيفه، فلما كثر استعمال أينَ وكيفَ وليتَ آثروا الفتحة؛ طلبًا للخفَّة؛ لثقل الكسرة بعد الياء، ولَمَّا قلَّ استعمال جَيْرِ، لم يحفلوا بالثقل، وأتوا فيه بالكسر الذي هو الأصل)).[٥]

وعند سيبويه[٦]، هي حرف من حروف الإجابة، وقد تحدث ابن جني في كتابه اللمع عن بناء (جَيْرَ)، بقوله: ((وَالْكَسْر يكون فِي الِاسْم نَحْو أمسِ وهؤلاءِ وَفِي الْحَرْف فِي جيرِ وَفِي لَام الْإِضَافَة وبائها نَحْو قَوْلك لزيد وبزيد وَلَا كسر فِي الْفِعْل))[٧]، وأن (جَيْرَ) من المسائل المسائل التي تعددت فيها الآراء بين النحويين منهم من يقول حرف ومنهم من يقول إنها اسم ومنهم من يقول إنها تنوب عن (القسم)، وبيّن الشريف عمر في كتاب البيان في شرح اللمع،

---

١ – تاج العروس في جواهر القاموس:٢٢/١

٢ – ينظر: الكتاب:٢٨٦/٣، ومعاني القرآن:٣١٧/٢، وشرح التسهيل:١٥٤، وشرح المفصل:٢٤/٨

٣ – ينظر: معاني الحروف:١٢٠، والمقدمة الجزولية الكبيرة:١١٦٤

٤ – ينظر: المصدر نفسه:١٢٠

٥ – شرح المفصل:٣٣/٤، وينظر: وشرح الرضي على الكافية:٣١٨/٤، والارتشاف:٤٩٤/٢، وشرح الوافية:٤٠٣

٦ – ينظر: الكتاب:٢٨٦/٣

٧ – اللمع في العربية:١٠، وينظر: البيان في شرح اللمع:٣٨

أنها: ((عند الفراء أنه يقسم به، تقول (جَيْرَ)لا أفعَلَ ذلك لم تُبْنَ على السُّكون لأجْلِ الياءِ))[١]، فهي عند الفراء ((جَيْرِ حرفٌ بمعنى نَعَمْ وهو يجرى مجرى القسم))[٢]، وتابعه الرماني[٣]، وابن وابن مالك إذ قال ((جَيْرَ أو جَيْرِ))[٤]، فهي عنده تنوب عن قسم كما ينوب عنه أيضًا(لا جَرَمْ).

وأشار السيرافي الى أنَّ سيبويهَ ذكرَ في باب (ظروفًا وغير ظروف من المبنيات)[٥]، قوله: ((فهذه الحروف وأشباهها لما كانت مبهمة وغير متمكنة شبهت بالأصوات، وما ليس باسم ولا ظرف فإذا التقى في أخر شيء منها حرفان ساكنان حركوا الأخر منها وإن كان الحرف الذي قبل الأخير متحركا اسكنوه كما قالوا: هل، بل، اجل، وقالوا جَيْر فحركوه لئلا يسكن حرفان))[٦]، ولم يبين سيبويه ولا السيرافي حقيقة (جَيْرَ) وأكثر النحويين يذهبون إلى أن أن (جَيْرِ) حرف بمنزلة (نعم)، جَعلها معنى القسم، فإذا قلت "جَيْرِ لافعلن" فكأنك قلت نعم واللهِ لافعلن، وممن ذهب إليه أبو موسى الجزولي[٧]، وابن يعيش[٨]، وابن مالك[٩]، والرضي[١٠]، وابو حيان[١١]، وابن هشام[١٢] فهي عندهم حروف جواب، بمنزلة(إي، ونعم).

وقال الرَضِيُّ، ((يقال: (جَيْرِ لافعلن) بالكسر والفتح، فيستغنى عن ذكر المقسم به بـ(جَيْرِ))[١٣]، وقد ذكر ابن مالك في كتاب شرح التسهيل ((وزعم قوم أن "جَيْرَ" اسم بمعنى

---

١ – البيان في شرح اللمع:٣٨

٢ – معاني القرآن للفراء:١٢٢/٢، وينظر: الهامش(١) ، وينظر: المصدر نفسه: ٣٨

٣ – ينظر: حروف المعاني:١٢٠

٤ – شرح التسهيل :١٥٤ ، ٢١٩/٣، وينظر: شرح الكافية للرضي:٨٨٢/٢

٥ – ينظر: شرح السيرافي:١٢٣/٤–١٢٤

٦ – الكتاب :٥٤/٤

٧ – ينظر: شرح المقدمة الجزولية:٨٦٩/٢

٨ – ينظر : شرح المفصل:١٢٤/٨

٩ – ينظر: شرح الكافية الشافية:٨٨٣/٢، وشرح التسهيل:٢١٩/٣

١٠ – ينظر: شرح الكافية الشافية:٣٤١/٢

١١ – ينظر: التذييل:٧٦/٤

١٢ – ينظر: المغني:١٢٠/١

١٣ – شرح الكافية الشافية:٨٨٢/٢–٨٨٣، وينظر: أوضح المسالك على شرح الفية ابن مالك:٣٩٦/١

حقا. والصحيح أنها حرف بمعنى نَعْم، لأن كل موضع وقعت فيه "جَيْرَ" يصلح أن تقع فيه "نعم"، وليس كل موضع وقعت فيه يصلح أن توقع فيه حقاً))[١]، وقد أعدها ابن مالك حرف وشبهها بـ (نعم) من ناحية اللفظ والاستعمال ولهذا بنيت ولو وافقت حقًا في الاسمية لأعربت، وجاز دخول الألف واللام عليها[٢]، واستدل ابن مالك بدليل نقلي، في قول بعض الطائيين:

أبى كرمًا لا آلفًا جَيْرِ أو نَعَم بأحسَنِ إيفاءٍ، وأنجزِ مَوْعِدِ[٣]

ومن ادعى بأن (جَيْرِ) إسمية[٤]، احتج بدليل نقلي وهو قول الشاعر[٥]:

وقائلةٍ: أسِيتَ، فقلتُ: جَيْرٍ أَسِيٌّ، إنَّني مِن ذاك إنَّهْ

قال الرضي: ((ولا حجة لديه لأنه فعل مضطر، ويحتمل أن يكون قائله أراد التوكيد (جَيْرِ) بـ(نَعَمْ) فحذف همزتها وخفف، ويحتمل أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت فنون التنوين الترنيم وهو لا يختص بالأسماء بل يحلق الحرف والفعل))[٦].

وحكى أبو عبيد[٧] عن أبي زيد[٨]، أنه يقال: (جَيْرِ لا أفْعَلُ) قال معناها (نَعَمْ)[٩]وقد ذكر ذكر ابن مالك أن (جَيْرِ) حرف بمعنى (نَعَمْ) وهو مبني وليس اسمًا كما زعم بعضهم[١٠]، وقد رد على من ادعى اسمية (جَيْرِ) واحتج عليه، وهذا مذهبه أيضًا في التسهيل وشرحه إذ قال فيه: ((والأصح كون (جَيْرِ) منها أي حروف الإجابة لا أسمًا بمعنى حقًا))[١١].

---

١ – شرح التسهيل:٢١٩/٣

٢ – ينظر: المصدر نفسه:٢١٩/٣

٣ – البيت من الطويل، لم يعرف قائله، ينظر: شرح الكافية الشافية:٨٨٣/٢، الجنى الداني:٤٣٤، والدرر:٥٢/٢، وشرح الاشموني:٦/١، والهمع:٤٤/٢، وشرح التسهيل:٢١٩/٣

٤ – ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٩٦ –٣٩٨

٥ – البيت من الوافر وينسب لذي رمة وليس في ديوانه، ينظر: خزانة:٢٣٨/٢، والدرر:٥٢/٢

٦ – الجنى الداني:٤٣٥

٧ – ابو عبيد قاسم بن سلام بن عبدالله الهروي البغدادي (ت:٢٢٤هـ) ، ينظر: الاعلام للزركلي:١٨٨/٤

٨ – يحيى بن محمد ابو جعفر ابن ابي زيد العلوي الحسني(ت:٦١٣هـ)، ينظر: الاعلام للزركلي: ١٦٥/٨، ينظر: بغية الوعاة:٥٨٢/١

٩ – ينظر: النوادر:١٨٤، وينظر: شرح الكافية الشافية:٨٨٢/٢–٨٨٦

١٠ – ينظر: معاني الحروف:١٢٠

١١ – التسهيل:١٥٤

ويرى المالقي(ت:٧٠٢هـ) أن (جَيْرِ) اسم بمعنى (حقًا) وذكر الدليل على اسميتها[١]، فقال: فقال: ((اعلم أن (جَيْرِ) جعلها أبو موسى الجزولي من المتأخرين حرفًا، وجعلها في باب الحروف الواقعة جواباً وجعلها بمعنى (نعم)، وذكر أنها بمعنى (حقًا) من غير تعرض لاسميتها ولا حرفيتها، وليست عندي جواباً وإنما هي اسم بمعنى (حقًا) مضمنة معنى القسم))[٢]

المسألة الثانية: (إلاَّ) بمعنى(سوى) عند الكوفيين

عَرّف ابن مالك الاستثناء، بقوله: ((هو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ(إلا) أو ما بمعناها بشرط الفائدة))[٣]، ويعني بالمخرج هو المستثنى؛ لذلك جعله كثير من النحويين: عنوان الباب فقالوا (باب المستثنى)[٤]؛ لأنه يحصل في المستثنى فقط، إذ يلازم النصب أو البدلية، حسب الحالات. وأدوات الاستثناء ثمانِ، هي: إلاَّ، حاشا، ليس، لا يكون، خلا، عدا، غير، سوى[٥]، وهناك نوعان من الاستثناء، هما: الاستثناء المتصل ويقصد به أن تحكم على الجنس ما حكمت به أولاً بنقيض ما حكمت به اولاً، أما النوع الثاني: فهو الاستثناء المنقطع ويقصد به أن ما تحكم على غير الجنس ما حكمت عليه أولاً أو بغير نقيض ما حكمت به أولاً[٦].

قال ابن جني: ((فإذا استثنيت بـ (إلا) من موجب كان ما بعدها منصوبًا على كل حال، تَقول: قامَ القومُ إلا زيدا، ورَأَيْتُهُمْ إلا زيدٌ، ومَرَرْتُ بهم إلا زيداً؛ فإن كان ما قبلها غير موجبٍ أَبدْلَت ما بعدها منه، تقولُ: ما قام أحدٌ إلا زيدًا، وما رأيتُ أحداً إلا زيداً، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ. ويجوزُ النَّصْبُ على أصل الباب، فتقول: ما قام أحدٌ إلا زيداً؛ قال: "فإن كان ما بعدها

---

١ – ينظر: معاني الحروف:١٢٠

٢ – رصف المباني: ٢٥٢–٢٥٣، وينظر: المقدمة الجزولية الكبيرة: ١١٦٤

٣ – شرح التسهيل:٨٨/٢

٤ – دلالة الألفاظ على المعاني عند الأصوليين:٢٧١

٥ – ينظر: أوضح المسالك :١١٩/٢–٢٢١

٦ – ينظر: حاشية الصبان:٢١٠/٢

ليس من جنس ما قبلها فالنَّصْبُ هو الباب على كل حال، تقول: ما بالدار أحد إلا وتدا، وما مررت بأحد إلا حمارا))[١]

وشرح الشريف عمر قول ابن جني عن الاستثناء المنقطع وبيّن آراء المدرستين البصرة والكوفة، إذ قال:((عند الكوفيين (إلاَّ) بمعنى سوى))[٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلا صَرِيخَ لَهُمْ وَلا هُمْ يُنْقَذُونَ إِلاَّ رَحْمَةً مِنَّا وَمَتاعًا إِلى حِينٍ ﴾[يس/ ٤٣-٤٤]، أما الاستثناء المنقطع عند البصريين[٣] فـ(إلاَّ) بمنزلة (لكن) فاستدل البصريون، بقولهم: ((ما فيها احدًا إلا حمارًا، فجاء به على معنى ولكن(حماراً)، وأما بنو تميم، فيقولون، لا احد فيها إلا حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلا حمار))[٤]، وكذلك استدل البصريون أيضًا، بقول الله تعالى:﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾[يونس/٩٨]

ذكر سيبويه، بقوله: ((هذا باب ما لا يكون الا على معنى (ولكنَّ))[٥]، وأراد سيبويه (إلا) في الاستثناء المنقطع تكون بمعنى (لكن) ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود/٤٣]، وكما قرر النحاة هذا التقدير معنى الإعراب فالاسم بعد(إلاَّ) في المنقطع لا يكون منصوبًا بـ(لكن)، لكنه منصوبًا عن تمام الجملة كالتمييز في "عشرين درهمًا" وبين النحاة أنَّ التقدير(لكن) سببه هنا التشابه بينها وبين (إلاَّ) من حيث أن (لكن) للاستدراك بعد النفي وتوجب للثاني ما تنفيه عن الأول، وكذلك(إلاَّ) فتشابهها، كما إنَّ التقدير بـ(لكن) ساعدهم على جعل ما بعد(إلاَّ) في ((حكم جملة منفصلة عن الأولى فقولك: ما في الدار أحدٌ إلاَّ حمارًا، في تقدير: لكنّ فيها حمارًا؛ على انه استدراك مخالف ما بعد (لكِن) فيه ما قبلها،

---

١ – اللمع في العربية:٦٦/١-٦٧، وينظر: البيان في شرح اللمع: ٢٣٤-٢٣٥ ، ٢٣٦-٢٣٧

٢ – البيان في شرح اللمع:٢٣٧، وينظر: إعراب القرآن:٧٢٤/٢

٣ – ينظر: الكتاب :٣٣٥/٢، والارتشاف:١٥٠٠/٣، وحاشية الخضري:٤٦٠/١

٤ – ينظر: الكتاب:٣١٩/٢

٥ – المصدر نفسه:٣٢٥/٢

غير أنهم اتسعوا فأجروا (إلاَّ) مجرى لكن، ولما كانت لا يقع بعدها كلام تام لقبوه بالاستثناء تشبيهًا بها إذا كانت استثناء حقيقة، وتفريقًا بينها وبين لكن))[١].

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن معنى(إلاَّ) فيما نقل عنهم أنها عاطفة بمنزلة (الواو) لفظًا ومعنى[٢]، وقيل أن الفراء هو من قال بذلك [٣].

واحتج أصحاب هذا المذهب، بقول الله تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة/١٥٠].

أما الكسائي وثعلب[٤] فمنعوا أن تأتي (إلاَّ) بمعنى (الواو) وتأولوا ما سبق على الاستثناء المنقطع، واستدلّ ثعلب بقول الله تعالى:﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾[النساء/١٤٨].

وقال الكسائي: ((هذا استثناء يعرض، قال ومعنى يعرض استثناء منقطع))[٥]، وذكر ابن ابن الانباري أن الفراء ((أنكر أن يكون (إلاَّ) بمعنى (الواو))[٦]، مفسرًا، قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [النجم/٣٢]، وعلق الفراء على قوله تعالى، على موضع الاستثناء المنقطع، بقوله: ((ومعناها يجتنبون الكبائر ألاثم والفواحش الا المتقارب من صغير الذنوب))[٧]

---

١ – همع الهوامع:٣/٢٤٩–٢٥٠، وينظر: الاستغناء، للقرافي:٣٦٤

٢ – ينظر: الأصول في النحو:١/٣٠٣، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم(٣٥): ١/٢٦٦، والتبيين مسألة(٦٧):٤٠٢، وأوضح المسالك:٢/٦٢، وشرح الرضي على الكافية:١/٢٣٢ والهمع:٣/٢٧٤

٣ – ينظر: ارتشاف الضرب:٢/٦٣٠، والمغني:١٠١، والمساعد:٢/٤٤٢

٤ – ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/٣٩٢، ومجالس ثعلب:٢٤

٥ – مجالس ثعلب: ٢٤، وشرح التصريح:١/٣٥٠

٦ – الزاهر، ابن الانباري:٢/٤٠٥

٧ – معاني القرآن للفراء:٣/١٠٠، وينظر: الزاهر ابن الانباري:٢/٣٩٢

وقد ردّ الفراء على قول بعض النحويين ومنهم ابو عبيد(ت:٢٠٩هـ)[١] في أن تكون(إلاَّ) بمنزلة (الواو) في قوله تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة/١٥٠]؛بقوله:((أجاز أن تكون (إلاَّ) بمنزلة(واو) إذا كانت بمعنى(سوى) وذكر أيضًا تكون (إلاَّ) بمنزلة(الواو) إذا عطفتها على الاستثناء قبلها، فهنالك تصير بمنزلة (الواو)، كقولك: لي على فلان ألف إلاَّ عشرة إلاَّ مائة، وتريد (إلاّ) الثانية أنَّ ترجع الى الألف كأنك أغفلت المائة فاستدركتها فقلت اللَّهُمَّ))[٢]

نلخص من هذا إلى أنَّ الكوفيين جميعًا لم يكونوا يجيزون مجيئها (إلاَّ) بمعنى الـ(واو) إلا ما نقل عنهم، أما الكسائي والفراء فقد منعا ذلك، والفراء أجاز وفق شروط محددة لا مطلقًا كما نسب إليه: جواز(إلاَّ) بمعنى (واو) إذا كانت بمعنى (سوى)، وكذلك إذا عَطفتها على استثناء قبلها[٣]، ومما يتصل بهذه المسألة أن عددًا من النحويين ينسبونه الى بعض الكوفيين[٤] ومرة اخرى ينسبون القول الى الكسائي والفراء فقط[٥] أن (إلاَّ) تكون عاطفة (إلا) بمعنى (واو)، بل تشترك في الإعراب لا في الحكم مما وقع بعد النفي أو شبيهه، قياسًا على (لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، نحو: ما قام احد إلا زيد

وقد أكد ذلك الفراء[٦] إلا أن بعضهم ((ذكر أن (إلاّ) لا تأتي عاطفة، بقولهم : أن ثعلب رده بأنها لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: ما قام إلاَّ زيد))[٧]

---

١ – ينظر: مجاز القرآن:١/٦٠-٦١

٢ – معاني القرآن للفراء :١/٨٩، وينظر: ٢/٢٨٧ و ٣/٤٤

٣ – ينظر: المصدر نفسه:٢/٢٨

٤ – ينظر: البسيط في شرح الجمل : ١/٣٤٣، والمغني اللبيب :٨٨-٨٩، والمساعد على تسهيل الفوائد:١/٥٦٠-٥٦١

٥ – ينظر: المصدر نفسه:١/٣٤٣، والبحر المحيط:٣/٤١٣

٦ – معاني القرآن للفراء:١/١٦٧

٧ – ينظر: الجنى الداني:٥١٩-٥٢٠

وذهب جمهور البصريين الى أن (إلاّ) لا تكون حرف عطف، وقال أبو حيان: ((أن ثعلب ذهب الى أنها حرف عطف في مثل: ما قام القوم إلاَّ زيد، وما ضربت القوم إلاَّ زيدًا، وما مررت بالقوم إلاَّ زيدٍ))[١].

من خلال ما تقدم يمكن أن نلخص أمرين:-

اولاً:- أنَّ الكوفيين جميعهم متفقون على مجيء (إلاَّ) بمنزلة(سوى) في حالة الاستثناء المنقطع، وفي الآيتين المتقدم ذكرهما، ولكن الفراء أجاز مجيء (إلاَّ) بمنزلة(واو) وفق الشروط المذكورة في الأعلى.

ثانيًا:- أما الشريف عمر، فنلحظ له موقفًا محايدًا من هذه المسألة فهو يعرض قول الكوفيين بعد رأي البصريين ودون أن يردّ على مذهب الكوفيين في هذه المسألة ولم يرجّح رأيهم.

المسألة الثالثة: (حتّى) التي تجر الاسم الذي بعدها

ذكر النحويون لـ(حتّى) أربعة أنواع ولكل نوع عمل مختلف عن الآخر، النوع الأول: أنها تأتي جارة مثل حروف الجر، وتجر ما بعدها، مثل قوله تعالى: ﴿سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ (القدر/٥)، والنوع الثاني: تأتي (حتّى) عاطفة تفيد الجمع بين اسمين بحكم الإعراب، نحو: (أكلت السمكة حتى رأسها، أي تدرجت في أكل السمكة حتى أكلت الرأس)[٢]، والنوع الثالث: أنها ابتدائية يبتدأ بها الكلام، نحو، قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (ال عمران/١٥٢)، أما النوع الرابع: فتأتي ناصبة للفعل المضارع إذا جاءت بمعنى(إلى أن)[٣]، نحو قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة/٢١٤].

---

١ – ارتشاف الضرب:٢/٦٣٠

٢ – ينظر: المغني اللبيب: ١٤٩

٣ – ينظر: شرح التسهيل:٤/٥٤، وموجز في قواعد اللغة العربية:٣٤٦، والوجيز في النحو والصرف والإعراب:١٣٩، والنحو والنحو الشافي:٥٨

وهذه الأنواع ذكرها ابن جني في كتابه اللمع، بقوله: ((" حتَىّ" في الكلام على أربعة أضْربُ:- تكونُ غايةٌ فتجُرّ الأسماء على معنى "إلى" وتكون عاطفَةً " كالواو" ويُبْتَدأُ بعدها الكلامُ، وتَضمُرُ بعدها "أنْ" فتنصب الفعلُ المْستَقْبَل على أحدِ المَعَنْيينِ:- معنى "كَيْ" ومعنى " إلى أَنْ"))[١]، وقد اختلف النحاة في النوع الأول من أنواع (حتّى) وهي الجارة، وذكر هذا الخلاف وفصّل فيه بعد عرض قول ابن جني وشرحه، الشريف عمر، بقوله: ((وعند الكسائي أنها تَجرُّ بإضمار(إلى)، ويقول أنَّ قوله تعالى: ﴿سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾[القدر/٥]، إن التقدير: سلامٌ هي إلى مطلع الفجر، وقال الفراءُ: هي نائبةٌ عن (الى)؛ لأنها من عوامل الأفعال، تعمل في الفعل النصب ولكن لا تَخْتَصُّ بالفعْلِ فلهذا أجاز أن تنوبَ عن (إلى)))[٢]، ومن خلال ذلك تبين آراء النحاة بجر الاسم بعد(حتّى) على ثلاثة آراء:-

الرأي الأول/ تكون(حَتّى) حرف جر تَجرُّ ما بعدها بنفسها لا بإضمار حرف جر ولا بنيابة، وهذا مذهب سيبويه والبصريين[٣].

الرأي الثاني/ إنها تجر بإضمار(إلى)، وهذا مذهب الكسائي لان(حَتّى) عنده حرف ينصب الفعل المستقبل أبدًا، فإذا وقع بعد (حَتّى) الاسم مجرور فكان الجر بـ(إلى) المضمرة، فالفعل ينبغي أنَّ يكون لازمًا بأحد الحالتين[٤].

الرأي الثالث/ هو رأي الفراء بأن (حَتّى) بمعنى(إلى) وذكر إنها تنوب عنها في عمل الجر[٥]، وما أكد عليه في موضع آخر حيث قال: ((حَتّى و إلى في الغايات مع الأسماء سواء))[٦].

---

١ – اللمع في العربية: ٧٦/١-٧٧، وينظر: البيان في شرح اللمع:٢٦٠

٢ – المصدر نفسه:٢٦٠، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٨٣):٥٩٧/٢-٥٩٨

٣ – ينظر: الكتاب:٤١٣/١

٤ – ينظر: البيان في شرح اللمع : ٢٦٠، وشرح الفية ابن معطي:٣٨٠/١، وشرح الكافية:٢٤١,٣٢٤/٢، وارتشاف الضرب:٤٠٣/٢

٥ – ينظر: معاني القرآن، للفراء:١٣٦/١-١٣٧

٦ – المصدر نفسه:٢٩٣/٢

فمحط التباين في هذه المسألة بين النحويين من ناحية عملها هل هي تجر الاسم بعدها، ونقل أبو حيان[١] أن مذهب الفراء[٢] والفارسي[٣] وابن سراج[٤] انه دخل على كل حال.

والصواب أنّ ابن السراج لم يقل ذلك وأنّ المجرور بـ(حَتّى) عنده هو ما انتهى الأمر عنده، قال: ((المجرور بـ(حَتّى) هو ما انتهى الأمر عنده ولا يجوز فيه إلا الجر لان معنى العطف قد زال، وذلك قولك: إن فلان ليصوم الأيام حَتّى يوم الفطر، فانتهت (حَتّى) يصوم الأيام الى يوم الفطر، ولا يجوز أن تنصب (يوم الفطر)لأنه لم يصمه فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله، وكذلك إذا خالف الاسم الذي بعدها ما قبلها، نحو قولك: قام القوم حَتّى الليل، فالتأويل قام القوم اليوم حَتّى الليل))[٥].

ونقل أبو حيان أيضًا عن الفراء والرماني أنها تدخل على مالم يكن غير جزء، نحو قولهم: إنّه لينام حَتّى الصباح[٦]، وما قاله الرماني:((حَتّى) من الحروف التي تعمل مرة ولا تعمل أخرى فإذا عملت كانت جارة، وكان معناها الغاية، كقولك: قام حَتّى زيد، وسرت حَتّى المغرب))[٧]، واستدل بقوله تعالى: ﴿سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾[القدر/٥]، وتقدر مرة تقدير(مَع) تقدير(مَع) ومرة تقدر تقدير(إلى)، وعلى هذا، تقول: أكلتُ السمكة حَتّى رأسها، وأن جعلتها بمعنى(مَع) كان الرأس مأكولاً، وأن جعلتها بمعنى (إلى) كان الرأس غير مأكول، ولكن الأكل انتهى عنده[٨].

---

١ – ينظر: الارتشاف:٤٦٨/٢
٢ – ينظر: المقتضب:٣٨/٢
٣ – ينظر: المقتصد:٨٤٠/٢
٤ – الأصول في النحو:٥١٥/١
٥ – المصدر نفسه:٥١٥/١
٦ – ينظر: الارتشاف:٤٦٨/٢
٧ – معاني الحروف:١١٩
٨ – ينظر: معاني الحروف:٦

فاحتج الكوفيون: ((بأن قالوا إنما قلنا إنها تخفض الاسم بنفسها، لأنها قامت مقام (إلى)، وإلى تخفض ما بعدها، فكذلك ما قام مقامها))[١]، وهذا ما قاله الفراء، لكن رّد البصريون على مذهب الفراء وأبطلوه، لأنه يؤدي الى إفساد معنى (حَتّى) وإبطاله[٢]، وذكر ابو حيان مذهبًا عن عن بعض الكوفيين هو ((أنها جارة بنفسها لتشبيهها بـ(إلى))[٣].

أما البصريون فاستشهدوا بصحة ما ذهبوا إليه بدليل نقلي، كقول الشاعر[٤]:

داويتَ عَيْنَ أبي الدَّهيق بمِطْلِهِ حتى المَصيفِ ويغْلوَ القِعْدانُ

فـ (المصيف) جاءت مجرورة بـ(حَتّى) و(ويغلو) معطوف عليه، فلو كانت (حَتّى) هي الناصبة وجب أنَّ يكون فعل هنا منصوبًا بعد مجيء الجر، لان(حَتّى) لا يمكن أن تكون في موضع واحد جارّة وناصبه، ومعطوفة يجب أن يكون على أعراب المعطوف عليه.

أما السيرافي فلم نجد له موقفًا من(حَتّى) الجارة غير أن ما وجده هذا البيت[٥] لاستدلال البصريين بـ(حَتّى) بجر ما بعدها بنفسها.

ألقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَففَ رَحْلَه والزادَ حَتّى نَعْلهُ ألقاها

انه قال: ((الشاهد فيه على الجر فعلهِ على الغاية، كأنه قال: ألقَى الصَّحِيفَةَ وزاد وما معه من متاع وغيره حَتّى انتهى الإلقاء الى نَعْله، ويجوز نصب نَعْلُهِ على أن حَتَّى بمنزلة (الواو)، كأنه قال: ألقَى الصَّحِيفَةَ حَتّى نَعْلهُ، ويريد و نَعْلهُ، كما تقول أكلت السمكة ورأسها))[٦].

نلحظ من ذلك أن جميع النحويين متفقون على أنها حرف جر، وتجر ما بعدها، لكن مذهب البصريين بدون الإضمار، أما الكوفيون فمختلفون فيما بينهم، الكسائي يرى أنها تجر بإضمار(إلى)، والفراء ذكر تأتي (حَتّى) نائبة عن (إلى) معللاً أنها من عوامل الأفعال، تعمل في الفعل نصب، ولكن لا تختص بالفعل، من تبيين أن العامل له اثر واضح في الاختلاف،

---

١ – الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٨٣): ٥٩٧/١، وينظر: معاني القرآن للفراء:١٣٧/١

٢ – ينظر: المصدر نفسه مسألة(٨٣): ٥٩٧/١

٣ – ارتشاف الضرب:٤٠٣/٢، وينظر: الهمع:١١٢/٤

٤ – البيت من الكامل، وهو بلا نسبة ، استدل به العكبري في شرح ديوان المتنبي:٣١٢/١

٥ – البيت لابن مروان النحوي، من شواهد الكتاب:٥٠/١، وينظر: الخزانة:٤٤٥/١

٦ – شرح أبيات سيبويه للسيرافي:٢٧١/١-٢٧٢

وإتباع كل نحوي ما قاده تفكيره وفهمه للمسألة أما موقف الشريف عمر فموقف محايد نراه يعرض آراء البصريين وآراء الكوفيين دون أن يرد عليها أو يرجحها.

المسألة الرابعة: لولا

هي حرف وجوب للامتناع[١] تعددت الآراء في مسألة (لولاي ولولاك) منهم أنَّ (الياء والكاف) في موضع الجر بلولا وهو قول البصريون، أمَّا الكوفيون فذهبوا الى أنَّ الياء والكاف في موضع الرفع[٢]

وقد بين الشريف عمر الأثر الكوفي من هذه المسألة بقوله: ((عند الفراء موضعه الرفع))[٣]، وتابعه الاخفش من البصريين[٤] .

فبين يونس والخليل وسيبويه الى ان (لولاي و لولاك) تكون الياء والكاف موضع المضمر مجروراً[٥]

إذ احتج الكوفيون على قول البصريين بقولهم: ((إنَّما قلنا إن الياء والكاف في موضع الرفع لان الظاهر الذي قام الياء والكاف مقامه رفع بها على مذهبنا، وبالابتداء على مذهبكم، فكذلك ما قام مقامه))[٦].

قد رد البصريون بقولهم: ((إنَّما قلنا إنّ المكني في (لولاي و لولاك) في موضع جر لان الياء والكاف لا تكونان علامة المرفوع، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال، ولا يجوز أن يتوهم أنَّهما في موضع النصب، لأن (لولا) حرف وليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون

---

١ – ينظر: جنى الداني:٥٩٨–٥٩٩

٢ – ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف مسألة(٩٧) :٥٦٤/٢، وينظر: معاني القران للفراء:٨٥/٢، وينظر: البيان في شرح اللمع:٢٨٥

٣ – البيان في شرح اللمع:٢٨٥، ينظر: المصدر نفسه مسألة(٩٧) :٥٦٤/٢

٤ – لم اجد رأيه في كتابه، ينظر: رأيه في المقتضب:٧٣/٣، والامالي الشجرية:١٨٠/١–١٨٢، ٢ /٢١٢

٥ – ينظر: الكتاب: ٣٨٨/١، وشرح المفصل:١٢١/٣، الانصاف في مسائل الخلاف مسألة(٩٧) :٥٦٤/٢، والبيان في شرح اللمع:٢٨٥

٦ – المصدر نفسه مسألة(٩٧) :٥٦٤/٢، وينظر: معاني القران للفراء:٨٥/٢

الضمير في موضع النصب، وإذا لم يكن في موضع الرفع ولا نصب وجب أن يكون في موضع الجر))[١].

واستدلوا بقول الشاعر[٢]:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَىَ طُحْتَ كَمَا هَوَى بأجرامه من قلّة النّيق منهوى

الشاهد (لولاي الياء في موضع الجر)[٣]، ومما ذهب إليه المبرد من منع وقوع المضمر المتصل بعد (لولا) مطلقًا، نحو: (لولاي و لولاك) خطأ، لأنه لم وإنّما يقال: لولا أنت[٤].

ويظهر من ذهب إليه الفراء والاخفش ومن وافقهما من إنَّ الياء والكاف في(لولاي و لولاك) في موضع رفع لأنه لم يترتب عليه خلاف معنوي وإنّما ترتب عليه خلاف لفظي، فالتغيير وقع في الصفة لا في الأعراب فلم ير الفراء خلافًا بين قولنا : لولاي، ولولا أنا، قال: ((والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: لولا أنا ولولا أنت فقد توضع الكاف على أنّها خفض والرفع فيها صواب))[٥]

واستدل بقول الشاعر[٦]:

أتُطْمِعُ فيما مَنْ أراق دِمَاءَنَا ولَوْلاكَ لم يَعْرِضْ لأحْسَابِنَا حَسَنْ

وخلاصة القول تبين هناك مذهبان:-

الاول/ هو مذهب الفراء والاخفش ونسب للكوفيين متفقين أيضًا انه في موضع الرفع بالابتداء.

---

١ – الانصاف في مسائل الخلاف مسألة(٩٧) :٥٦٤/٢، والمقتضب:٧٥/٣، وجنى الداني:٥٩٨

٢ – البيت من طويل ، ليزيد بن حكم الثقفي ، وهو من شواهد الكتاب :٣٨٨/١، والخصائص :٢٥٩/٢، والبيان في شرح اللمع:٤٨٤، وشرح المفصل:١١٨/٢

٣ – ينظر: البيان في شرح اللمع: ٢٨٤

٤ – ينظر: المقتضب:٧٣/٣، وشرح الفية ابن معطي:٣٧٩/١

٥ – معاني القران للفراء:٨٥/٢

٦ – البيت لم يعرف قائله ، وهو من شواهد معاني القران للفرء:٨٥/٢، والانصاف في مسائل الخلاف مسألة(٩٧):٦٩٣/٢، مسألة(٩٧):٦٩٣/٢، وشرح المفصل:١٢٠/٣

والثاني/ مذهب الخليل ويونس وسيبويه والبصريين أن الضمير(الياء و الكاف) في موضع الجر بـ(لولاك) واستدلوا بالشواهد الشعرية.

أما الشريف عمر فنجده يذكر آراء البصريون والكوفيون ويميل الى المذهب البصري من خلال قوله: (((لولا) لا يتصل بها ضمير بوجه من الوجوه في اللغة العالمية))[١] واستدل بقول الله تعالى: ﴿ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ/٣١].

١ – البيان في شرح اللمع:٢٨٤

الخاتمة

الخاتمة

الحمدُ للهِ الذي تتم بنعمه الصالحات ، فَبِفَضْلِهِ وَمِنَّتِهِ تَمَّ هذا العمل الَّذِي عنى بدراسة "النحو الكوفي في كتاب البيان للشريف عمر بن ابراهيم الكوفي (ت:٥٣٩هـ)" من خلال عرض آراء الكوفيين والنحاة البصريين لكل مسالة من المسائل، واستخلاص النتائج فيها، وفيما يأتي أهمّ النتائج الذي توصل إليها البحث:-

- ❖ في أغْلَبِ المسائِلِ النحوية نَرَى الشريفَ عُمر تَابعَ المذهب البصري ولا سيّما انه يشرح كتاب (اللمع في العربية) لابن جني الذي يعد من أفذاذ علماء البصرة وأكابرها.
- ❖ إنَّ كتَابهُ كانَ مليئاً بالآراء والأقْوالِ والأعْلامِ من المذهبينَ الَبصْرّي والكُوفّي، وكان يذكر سيبويه شيخ البصريين ويسير على منهجه أحياناً، وأحياناً آخر يتابع رأي أعلام الكوفة ولا سيما الكسائي وابو البركات الأنباري.
- ❖ أغلب الأحيان يكون ناقلاً لآراء الكوفيين والبصريين من دون الرد مكتفيًا بذكر الرأي الكوفي، تحت مسمى (مَن قال) أو(قال بعضهم)، أو (قال قوم)، أو(من الناس من يقول) ومبيناً لنا رأي، وبذلك عبر لنا ووضح أثرهم من خلال كتابه.
- ❖ في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ نَجِدُ أنَّ الشريفَ عُمَر ذكر رأي الكوفيين على انه لا إشكال لهم ولا نجد لهم موقفًا من هذه المسألة، ولم نجد في مصنفاتهم خلافاً فيها إنما قالوا :- أنهما مترافعان فأيهما سبق رفعَ الأخر، كما في المثال المذكور في كتاب البيان في شرح اللمع " قام زيد و زيدٌ قَام" على عكس مَذهب البصريين الذين قالوا إنَّ الأصل في تقديم الخبر على المبتدأ هو " الرتبة".
- ❖ قارن الشريف عمر من خلال شرحه لكتاب ابن جني بيّن الآراء الكوفية والبصرية في كل مسألة تناولها، لذا نلحظ أن هناك أثرًا كوفياً في أغلب المسائل النحوية التي شرحها، لكنه أقل بكثير من الأثر البصري، وهذا يفسر مذهبه البصري.

- ❖ بيّن البحث أن النحو الكوفي في شرح الشريف عمر، قد يكون خاص بالمدرسة الكوفية أجمعها، أو قد يكون من أحد علمائها، أو من عالمين فقط.
- ❖ تناثر النحو الكوفي في كتاب الشريف عمر بين مسائل تخص الأسماء، ومسائل في الأفعال، والحروف والأدوات .
- ❖ تميّز كتاب الشريف عمر بالتفصيل والسلاسة والتبسيط في شرحه للمسائل النحوية المتنوعة.
- ❖ اتبع الشريف عمر في شرحه أسلوب التوضيح والشرح المفصل للمسائل، فكان يُعرّف كل مسألة يعتقد بأنها تحتاج إلى توضيح، مثل موضوع (الفاعل)، و(الضمير) ، وغيرها.
- ❖ اتبع الشريف عمر أسلوب الفنْقلة في بعض الأحيان، وكأنه يتخيل سائل يسأل فيجيبه؛ ليحيط بالمسائل من كل جوانبها، كما في (لا) النافية وغيرها.
- ❖ يكتفي الشريف عمر في بعض المسائل التي فيها نحو كوفي وبعد عرض الآراء البصرية والكوفية بالموقف المحايد .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

أولًا: الكتب:

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي(ت:٨٠٢هـ) تح: طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت: ٤٥٦ هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت-لبنان،ط٢ ، ١٤٠٢هـ
- أخبار أبي القاسم الزّجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تح: عبد الحسين المبارك، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، كمال الدين أبي البركات الأنباري، (ت:٥٧٧هـ) تح: بركات يوسف عبود، دار الأرقم، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، (ت: ٧٤٣هـ) ، تح: عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، السعودية- الرياض ط١ ، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م .
- الأشباه والنظائر، تأليف عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) – تحقيق عبد الرؤوف سعد . مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة(١٣٩٥هـ).
- اشتقاق أسماء الله، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تح: عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل: لأبي محمد عبد الله بن محمد السيد البطلوسي(ت:٥٢١هـ) تحقيق: د. سعيد عبد الكريم السعودي، دار الطليعة، بيروت، ط١.
- إصلاح المنطق، ليعقوب بن إسحاق السكيت (ت ٢٤٤هـ) – تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون (دار المعارف بمصر) .أصول السرخسي ، محمد بن أحمد السرخسي (ت ٤٩٠هـ). تصوير دار المعرفة – بيروت .
- أصول الفقه، محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.
- أصول النحو العربي محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت-لبنان، ط١، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)

- اصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د.ت.
- الأضداد، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري، (ت: ٣٢٨هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي(ت: ٣٧٠ هـ)، تح: عبد الرحمن العثيمين، مكة المكرمة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- إعراب القرآن للأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت: ٥٣٥هـ)، تح: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض، ط١، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- أعيان الشيعة للسيد محمد الأمين – تحقيق حسن الأمين.(ط) – مطبعة الإنصاف – بيروت(١٩٧٧هـ).
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تح: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩- ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل بيروت،١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري(ت: ٥٤٢هـ)، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩١م.
- الأمالي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت:٣٣٧هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط٢,١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت- لبنان، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٢م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي (ت:٣٣٢ هـ)، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني – تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني .ط٣ – نشر محمد امين دبج – بيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
- إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت: ق ٦هـ)، تح: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ) – تح: د. حسن شاذلي فرهود(ط ١ – مطبعة دار التأليف – القاهرة ١٣٨٩هـ .وزارة الثقافة – دمشق (١٩٧٢م).
- الإيضاح في شرح المفصل: أبي عمرو بن عمر المعروف بابن حاجب (ت:٦٤٦هـ) تح: د. موسى بناي العليلي، ط١، الناشر :دار سعد الدين .
- إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،١٣٩٠هـ–١٩٧١م.
- البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، (ت: ٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت– لبنان، ١٤٢٠ هـ–١٩٩٩م.
- بدائع الفوائد، محمد بن ابي بكر بن ايوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية،(ت:٧٥١هـ) تح: علي بن محمد ال عمران، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان
- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤ هـ) تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط١، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.
- البستان في إعراب مشكلات القرآن أحمد بن أبي بكر بن عمر الجبلي المعروف بابن الأحنف اليمني،(ت: ٧١٧ هـ)، تح: الدكتور أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١,١٤٣٩هـ– ٢٠١٨م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: المكتبة العصرية، لبنان– صيدا.د.ت.

- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي – (ت٨١٧هـ) – تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ ، ١٤٢١هـ .
- البيان في شرح اللمع، الشريف عمر بن ابراهيم الكوفي (ت:٥٣٩ هـ) :تح: الدكتور علاء الدين الحموي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان،ط٢، ١٤٣٣هـ
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تح: جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، ١٣٨٥– ١٤٢٢ هـ = ١٩٦٥ – ٢٠٠١م.
- تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار، دار المعارف القاهرة– مصر، ط٥، ١٤٠٤هـ– ١٩٨٣م.
- تاريخ مدينة دمشق، تأليف أبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (ت :٥٧١هـ). (صورة بالميكروفيلم عن مخطوطة مكتبة أحمد الثالث رقم (٢٨٨٧/٨) بتركيا – مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى رقم (١٣٩/ تاريخ وتراجم مكروفيلم
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، (ت: ٦١٦هـ)، تح: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ط١، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.
- تذكرة النحاة: ابو حيان محمد بن يوسف الأندلسي(ت:٧٤٥هـ) تح: د. عفيف عبد الرحمن، بيروت، ط١(١٩٨٦م)
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق– سوريا (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، ط١، ١٤١٨– ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ – ٢٠١٣ م.
- التسهيل لعلوم التنزيل، للشيخ العلامة المفسر ابي القاسم محمد بن احمد الكلبي(ت:٧٢١هـ) تح: د. محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت ،ط١(١٩٩٥م).
- تسهيل الوصول إلى كفاية الأصول، محمد كاظم الخراساني، (ت:١٣٢٩هـ) تح: محمود الملكي الاصفهاني، منشورات دار العلم، قم– إيران، ط٢، د.ت.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، (ت: ٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

- التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ ، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، تح: عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- تفسير ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- التَّفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: ٤٦٨هـ)، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠هـ.
- تفسير الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ)، دار التربية والتراث، مكة المكرمة، د.ت.
- تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور، (ت: ٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١ ،١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة- مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي،(ت: ٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م..
- التوطئة، أبو علي الشلوبين (ت:٦٤٥هـ)، تح: يوسف أحمد المطوع، مطبوعات جامعة الكويت، د.ت.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- الجملة العربية في تأليفها واقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ، ط٢(٢٠٠٧م)
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط، ١٤١٣هـ- ٩٩٢م.

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط١، (١٤١٧ هـ –١٩٩٧م).
- الحجَّة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: ٣٧٠هـ)، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٠١هـ–١٩٨١م.
- حجّة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت: نحو٤٠٣هـ)، تح: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، د.ت.
- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ ، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق– سوريا، بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.
- حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٤، د.ت.
- دراسات في فقه اللغة، صبحي إبراهيم الصالح (ت: ١٤٠٧هـ)، دار العلم للملايين، ط١، ١٣٧٩هـ–١٩٦٠م.
- دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت:بعد ١١٧٣هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة– مصر، دار المدني بجدة– السعودية، ط٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس(ت: ٧هـ)، تح: محمد حسين، مكتبة الآداب للطباعة والنشر، مصر، د.ت.
- ديوان امرِئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت: ٥٤٥ م)اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط٢، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت – جمع وتحقيق ودراسة د. عبد الحفيظ السطلي (ط ٢ – المطبعة التعاونية – دمشق (١٩٧٧م).
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، شرحه وقدم له: عبد مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،ط٢، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م. ديوان النابغة الذبياني، جمعه وشرحه محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٦م.

- ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي، أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت: ٢٣١ هـ)، تح: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، ط١٤٠٢،١هـ-١٩٨٢م.
- ديوان الراعي النميري – جمع وتحقيق راينهرت فاييرت دار النشر فرانتش شتاينر بفيسبادن – بيروت ١٤٠١هـ).
- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تح: دريد الخطيب، ولطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت– لبنان، د.ت.
- ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة– مصر، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- السبعة في القراءات، : أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤هـ)، تح: شوقي ضيف. دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م،
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- شذرات الذهب، عبد الحي احمد بن محمد العماد العكري الحنبلي (ت:١٠٨٩هـ) تح: د. محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، بيروت ،ط١(١٩٨٦م).
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت:١٠٩٣هـ)، تح: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٣٩٣ - ١٤١٤هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت:٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة ط٢٠، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ)، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٨هـ.
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١,١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.
- شرح الجمل لأبي الحسن علي المعروف بابن عصفور(ت: ٦٦٩هـ) تح: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١(١٩٩٨م).
- شرح الحدود النحوية، عبد الله بن احمد الفاكهي(ت:٩٧٢هـ) تح: د. متولي رمضان احمد، بيروت، ط٢(١٩٩٣م).
- شرح ديوان الحماسة، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: ٤٢١ هـ) تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعه أبو العباس ثعلب، (ت:٢٩١هـ)، تح: حنا نصر الدتي، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٤م.
- شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تح: مصطفى السقا، وآخرون، دار المعرفة، بيروت– لبنان، د.ت.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت:٧٦١هـ)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د.ت.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد الاستربادي(ت:٦٨٦هـ) تح: د. يوسف حسن عمر، الناشر جامعة قار يونس، ليبيا، ط١(١٩٧٥م).
- شرح الشواهد المغني في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ) تح: د. محمد محمود، الناشر لجنة التراث العربي، ط١(١٩٦٦م)
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط٥، د.ت.
- شرح (قواعد الإعراب لابن هشام)، محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (ت:٩٥٠ هـ)، تح: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا ط١، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(ت:٦٧٢ هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.
- شرح المفصّل، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، تح: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.

- شرح المفصل في الإعراب الموسوم بالتخمير، قاسم بن الحسين الخوارزمي(ت:٦١٧هـ) تح: د. عبد الرحمن بن سليمان ، بيروت، ط١(١٩٩٠م).
- شرح المقدمة المحتسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩هـ)، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.
- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت: ٦٧٢ هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت: ٨٠٧ هـ)، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان،١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- شرح الناظم على ألفية ابن مالك شرح عمدة الحافظ، بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين بن مالك (ت: ٦٨٦هـ) تحقيق: د. محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١(٢٠٠٠م).
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، (ت: ٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، مطبعة محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي(ت:٢٥٦ هـ)، تح: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة- دمشق، ط٥، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر،(ت: ٣٧٩هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، د.ت.
- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط١،١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، تح: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، والجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١,١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.
- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، (ت: ١٧٠هـ) تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، ط١ ١٣٥١هـ.
- فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى (ت: ٨١٧هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ط٨، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت: ٢٨٥هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية،١٣٦٠هـ-١٩٤١م.
- الكتاب، (كتاب سيبويه)، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (ت:٦٤٣هـ)، تح: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة- السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- كتاب فيه لغات القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تح: جابر بن عبد الله السريع، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٣م.
- كتاب المصاحف، أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت: ٣١٦هـ)، تح: محمد بن عبده، الفاروق الحديثة، مصر-القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ).
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى – بغداد،١٣٦٠هـ-١٩٤١م
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: ١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، د.ت.
- اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ). تصوير مكتبة دار المثنى بغداد. نسخة أخرى منه اعتمدت عليها في ترجمة المؤلف تصوير دار صادر – بيروت
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين،(ت: ٦١٦هـ)، تح : عبد الإله النبهان، دار الفكر دمشق- سوريا، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، (ت: ٧١١هـ) دار صادر، بيروت- لبنان، ط٣ ١٤١٤هـ-١٩٩٣م .
- لسان العرب، الجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ت (٧١١هـ) – تح: عبد الله علي كبير وزميليه. دار المعارف – مصر .
- لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) .. (ط ٢) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت (١٣٩٠هـ).

- اللغة العربية معناها ومبناها، تأليف د. تمام حسان الهيأة المصرية العامة للكتاب – (١٩٧٣م).
- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة– السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية، ابو الفتح عثمان ابن جني الموصلي(ت:٣٩٢هـ)، تح: الدكتور فائز فارس، دار الكتب الثقافية الكويت،ط١، ١٩٧٢م
- المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (ت:٣٨١هـ)، تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق–سوريا، ١٩٨١م.
- متن قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، دار العصيمي للنشر والتوزيع، ط١، د.ت.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (ت: ٢٠٩هـ)، تح: محمد فواد سزگين مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٣٨١هـ- ١٩٦١م.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد من يحيى ثعلب، (ت:٢٩١هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٥٠م
- مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت:٣٩٥هـ)، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني(ت: ٣٩٢ هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، (ت:٤٥٨هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١،١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي،(ت: ٦٦٦هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- مختصر التبيين لهجاء التنزيل، أبو داود، سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأموي بالولاء، الأندلسي (ت: ٤٩٦هـ)، مجمع الملك فهد – المدينة المنورة،١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه، تح: آثر جفري، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.
- المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت:١٤٢٦هـ)، دار المعارف، د.ت
- المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مصطفى عبد العزيز السنجرجي، المكتبة الفيصلية، ط١، ١٤٠٦-١٩٨٦م.
- المذكر والمؤنث ، أبو بكر الانباري(ت: ٣٢٨هـ) تح: د. محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط٢(١٩٨١م)

- المرتجل (في شرح الجمل)، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ – ٥٦٧ هـ)، تح: علي حيدر دمشق–سوريا، ١٣٩٢هـ– ١٩٧٢م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل(ت:٧٦٩ هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ودار المدني، جدة، ط١، ١٤٠٠ – ١٤٠٥هـ.
- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ)، تح: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥هـ.
- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق –سوريا، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت: ٦١٦هـ)، تح: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت:٤٠٥هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١هـ– ١٩٩٠م.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: ٤٣٧هـ)، حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان ط٢، ١٤٠٥.
- المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، أبو الحجاج يوسف بن يبقي بن يسعون، تح: محمد بن حمود الدعجاني، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م
- معانى القرآن لأبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخيثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تح:هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر،ط١، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م
- معاني الحروف، ابو الحسن علي بن عيسى الرماني(ت:٣٨٤هـ)، تح: عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ١٤٢٥هـ.
- معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت:٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ–١٩٩م.
- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ). (صورة عن مخطوطة الخزانة العامة بالرباط رقم (٣٣٣) مكتبة مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى رقم (٤٧ – ٥٣) .
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
- معاني القرآن، أبو العباس أحمد بن يحيى، ثعلب الكوفي(ت:٢٩١هـ)، تح: شاكر سبع نتيش، مطبعة الناصرية للمطبوعات التجارية، الناصرية– العراق، ط١ ١٤٣٠هـ–٢٠١٠م.

- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، (ت:٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت.
- معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي، (ت:١٨٩هـ)، أعاد بناءه وقدم له: عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة–مصر، ١٩٩٨م.
- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.
- معجم الأدباء ، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان ط١، ١٤١٤هـ–١٩٩٣م.
- معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق– سوريا، د.ت.
- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، دار الدعوة، د.ت.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرّازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، تح: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- المغني في النحو، الامام الشيخ تقي الدين بن فلاح اليمني النحوي(ت: ٦٨٠هـ) تح: د. عبد الرزاق السعدي ، دار الشؤون الثقافية، ط١(٢٠٠٠م)
- المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت–لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- مفهوم الجملة عند سيبويه، حسن عبد الغني الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت:٧٩٠ هـ)،تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥ هـ)، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر ط١، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.

- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني(ت: ٤٧١هـ)، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد- بغداد، ١٩٨٢.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت- لبنان، د.ت.
- المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت: ٦٠٧هـ)، تح: شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، د.ت.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- المهذب في فقه الإمام الشافعي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، د.ت.
- موطأ الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) مع شرحه تنوير الحوالك لعبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة ١٣٧٠هـ.
- ميزان الاعتدال لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي – تح: علي محمد البجاوي. دار إحياء الكتب العربية – القاهرة (١٣٨٢هـ).
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ)،دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١: ١٤١٢- ١٩٩٢م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) – تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة المدني – القاهرة(١٩٦٧م).
- النشر في القراءات العشر ، محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) – صححه علي محمد الضباع تصوير دار الكتب العلمية – بيروت.
- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣ هـ)، تح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبي الحجّج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري(ت:٤٧٦هـ)، تح: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- المملكة المغربية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- النهاية في شرح الكفاية، للعلامة شمس الدين احمد بن الحسين المعروف بابن الخباز(ت: ٦٣٩هـ) تحقيق: عبد الله عمر الحاج ابراهيم، المملكة العربية السعودية،ط٢(١٩٩٢م).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، د.ت

- الوجه النحويّ بين الراجح والمرجوح، دراسة تحليلية، أ.د. صالح كاظم عجيل ، د. استبرق تركي، مؤسسة دار الصادق الثقافية ، العراق،ط١،(٢٠٢١)
- الوجيز في أصول الفقه، عبد الكريم زيدان، مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر، ط٦، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١هـ) تح: إحسان عباس الناشر: دار صادر، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٧١م.
- الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أَبُو جَعْفَر مُحَمَّد بن سَعْدَان الكوفي النّحويّ المقرئ الضَّرِير(ت: ٢٣١هـ)، تح: أبو بشر محمد خليل الزروق، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي ط١، (٢٠٠٢م).

ثانياً: **الرسائل والاطاريح**:

- آراء الفراء النحوية في خزانة الأدب عرض ودراسة وتقويم ، للباحث(علي محمد علي) ، جامعة ام القراء/ كلية اللغة العربية، ١٤٣٢هـ
- الخلاف النحوي الكوفي، أطروحة دكتوراه، د. حمدي جبالي، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، ١٩٩٥م.
- مجلة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد/٢٦ لعام١٤٢٤هـ

Introduction

Praise be to God, by whose bounties good deeds are accomplished. By His grace and grace, this work was completed, which concerned the study of "The Impact of Kufic Syntax in the Book of Al-Bayan by Sharif Omar bin Ibrahim Al-Kufi (D: 539 AH)" by presenting the opinions of Kufians and visual grammarians for each issue, and drawing conclusions therein, while The following shows the most important findings of the research:

1. In most of the grammatical issues, we see Sharif Omar following the Basran school, especially as he explains the book (Al-Lum'a fi al-Arabiya) by Ibn Jinni, who is considered one of the most distinguished and distinguished scholars of Basra.

2. His book was full of opinions, sayings, and scholars from the Al-Basri and Al-Kufian schools, and he used to mention Sibawayh, Sheikh Al-Basrani, and follow his approach sometimes, and at other times he followed the opinion of the Al-Kufah scholars, especially Al-Kisai and Al-Anbari.

3. Most of the time he conveys the opinions of the Kufans and the Basrans without replying, contenting himself with mentioning the Kufic opinion, under the name of (who said) or (some of them said), or (a people said), or (of the people who say) and expressing to us an opinion, and thus he expressed and clarified for us influenced them through his book.

4. In the matter of presenting the news to the subject, we find that Sharif Omar mentioned the opinion of the Kufans that there is no problem with them, and we do not find a position for them on this

issue, and we did not find any disagreement in their works, but they said: - They are two arguments, so which of them preceded the other, as in the example mentioned in The book of Al-Bayan fi Sharh Al-Lama' "Zayd has risen and Zayd has risen" is in contrast to the doctrine of the Basrans who said that the principle in presenting the news over the subject is "the rank".

5. We note that Sharif Omar Al-Kufi agrees on some issues, including the issue of the pronoun "were it not for you, and the pronoun "ya" and "kaf" are in the nominative place, and he contradicts the doctrine of the Basrans, as he considered it a controversial issue.

6. Sharif Omar, through his explanation of Ibn Jinni's book, compared between the Kufic and Basri opinions in every issue he dealt with. Therefore, we notice that there is a Kufic effect in most of the grammatical issues that he explained, but it is much less than the Basri effect, and this explains his Basri doctrine.

7. The research showed that the Kufic effect in Sharif Omar's commentary may be specific to the Kufic school as a whole, or it may be from one of its scholars, or from two scholars only.

8. The Kufic influence was scattered in the book of Sharif Omar, between issues related to nouns, and issues related to verbs, letters and articles.

9. Sharif Omar's book was distinguished by its detail, smoothness and simplification in its explanation of the various grammatical issues.

10. In his explanation, Sharif Omar followed the method of clarification and detailed explanation of the issues, so he defined every

issue that he believed needed clarification, such as the subject (the subject), (the pronoun), and others.

11. Sharif Omar followed the method of the protractor at times, as if he imagined a questioner asking and answering him; To surround the issues from all their aspects, as in (no) banishment and others.

12. Al-Sharif Omar suffices in some issues that have a Kufic influence, and after presenting the visual and Kufic opinions, with the neutral position.

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Babylon
college of Literature
the department of Arabic language
Graduate Studies

Kufic grammar in the book Al-Bayan by Sharif Omar bin Ibrahim Al-Kufi (d: 539 AH)

A letter submitted by the student

Enas Sabah Abdullah

To the Council of the College of Arts at the University of Babylon, which is part of the requirements for obtaining a master's degreeIn Arabic language and literature

Supervised by

prof. Dr. Adawiya Abdul-Jabbar Al-Shara

1445A.H **2023A.D**